

اتفاقية التزام

للبحث عن الغاز والزيوت الخام واستغلالهما

بين

جمهورية مصر العربية

و

الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

و

شركة ----- (Arabic)-----

(-----English-----)

و

شركة ----- (Arabic)-----

(-----English-----)

في

منطقة -----

ب-----

ج.م.ع.٠

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان	المادة
٤	تعريفات	المادة الأولى
١٠	ملاحق الاتفاقية	المادة الثانية
١١	منح الحقوق والمدة	المادة الثالثة
٢٢	برنامج العمل والنفقات أثناء مرحلة البحث	المادة الرابعة
٢٧	التخليات	المادة الخامسة
٢٩	العمليات بعد الاكتشاف التجاري	المادة السادسة
٣١	استرداد التكاليف و المصروفات و إقتسام الإنتاج	المادة السابعة
٤٩	ملكية الأصول	المادة الثامنة
٥٠	المنسج	المادة التاسعة
٥٣	مقر المكتب وتبليغ الإخطارات	المادة العاشرة
٥٣	المحافظة على البترول ودرء الخسارة	المادة الحادية عشر
٥٤	الإعفاءات الجمركية	المادة الثانية عشر
٥٦	دفاتر الحسابات - المحاسبة والمدفوعات	المادة الثالثة عشر
٥٧	السجلات والتقارير والتفتيش	المادة الرابعة عشر
٥٨	المسؤولية عن الأضرار	المادة الخامسة عشر
٥٩	إمتيازات ممثلى الحكومة	المادة السادسة عشر
٥٩	حقوق التوظيف وتدريب أفراد جمهورية مصر العربية	المادة السابعة عشر
٦٠	القوانين واللوائح	المادة الثامنة عشر
٦١	توازن العقـــد	المادة التاسعة عشر
٦٢	حق الاســـتـــيلاء	المادة العشرون
٦٣	التنازل	المادة الحادية والعشرون
٦٤	الإخلال بالاتفاقية وسلطة الإلغاء	المادة الثانية والعشرون
٦٥	القوة القاهرة	المادة الثالثة والعشرون
٦٦	المنازعات والتحكيم	المادة الرابعة والعشرون
٦٧	الوضع القانونى للأطراف	المادة الخامسة والعشرون
٦٨	المقاولون المحليون والمواد المصنوعة محلياً	المادة السادسة والعشرون
٦٨	نصوص الاتفاقية	المادة السابعة والعشرون
٦٩	عموميات	المادة الثامنة والعشرون
٦٩	اعتماد الحكومة	المادة التاسعة والعشرون

رقم الصفحة	العنوان	الملحق
٧١	وصف حدود منطقة الإلتزام	الملحق "أ"
٧٣	خريطة اتفاقية الإلتزام	الملحق "ب"
٧٤	خطاب الضمان البنكي	الملحق "ج"
٧٦	عقد تأسيس الشركة المشتركة	الملحق "د"
٨١	النظام المحاسبي	الملحق "هـ"
٩٦	آلية استرداد تكاليف تطهير عقد التنمية	الملحق "و"
٩٨	خريطة شبكة خطوط أنابيب الغاز القومية	الملحق "ز-١"
٩٩	خريطة شبكة خطوط الخام والمتكثفات	الملحق "ز-٢"
١٠٠	خريطة شبكة خطوط البوتاجاز	الملحق "ز-٣"

اتفاقية التزام
للبحث عن الغاز والزيت الخام واستغلالهما

بين

جمهورية مصر العربية

و

الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

و

و

في

منطقة -----

ب-----

ج.م.ع.

تحررت هذه الاتفاقية في اليوم ____ من شهر _____ سنة - ٢٠ بمعرفة وفيما بين جمهورية مصر العربية (ويطلق عليها فيما يلي "ج.م.ع." أو "الحكومة") والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ، وهي شخصية قانونية أنشئت بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠٠١ وتعديله وطبقاً للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته (ويطلق عليها فيما يلي "إيجاس") وشركة----- وهي شركة ----- مؤسسة وقائمة طبقاً لقوانين----- (ويطلق عليها فيما يلي "-----").

وشركة -----وهي شركة-----مؤسسة وقائمة طبقاً لقوانين ----- (ويطلق عليها فيما يلي "-----"). ويطلق على "-----" و "-----" مجتمعين فيما يلي "المقاول" ويطلق على كل منهم منفرداً "عضو المقاول".

تمهيد

حيث أن الدولة تمتلك جميع المعادن، بما فيها البترول، الموجودة في المناجم والمحاجر في ج.م.ع. بما في ذلك المياه الإقليمية وكذا الموجودة في قاع البحر الخاضع لولايتها والممتد إلى ما بعد المياه الإقليمية؛

وحيث أن إيجاس قد تقدمت بطلب إلى الحكومة للحصول على التزام مقصور عليها للبحث عن الغاز والزيوت الخام واستغلالهما في كافة أنحاء المنطقة المشار إليها في المادة الثانية، والموصوفة في الملحق "أ" والمبينة بشكل تقريبي في الملحق "ب" المرفقين بهذه الاتفاقية واللذين يكونان جزءاً منها (و يشار إليها فيما يلي بـ "المنطقة")؛

وحيث أن "-----" و "-----" يوافق (أ-وا) على أن يتحمل (أ-وا) التزاماتهم (أ) المنصوص عليها فيما يلي بصفتهم (أ) مقاولاً فيما يختص بأعمال البحث عن البترول وتنميته وإنتاجه في منطقة ----- ب-----؛

وحيث أن الحكومة ترغب في منح هذا الالتزام بموجب هذه الاتفاقية؛

وحيث أنه يجوز لوزير البترول بموجب أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ وتعديله أن يبرم اتفاقية التزام مع إيجاس، ومع "-----" و "-----" باعتبارهم (أ) مقاولاً في هذه المنطقة.

لذلك فقد اتفق أطراف هذه الاتفاقية علي ما هو آت:

المادة الأولى

تعريفات

(أ) "الشركة التابعة" تعني الشركة:

١- التي تكون أسهم رأسمالها المخولة لأغلبية الأصوات في اجتماعات حملة أسهم رأسمال هذه الشركة مملوكة مباشرة أو غير مباشرة لأحد أطراف هذه الاتفاقية، أو

٢- التي تكون المالكة مباشرة أو غير مباشرة لأسهم رأسمال مخولة لأغلبية الأصوات في اجتماعات حملة أسهم أحد أطراف هذه الاتفاقية، أو

٣- التي تكون أسهم رأسمالها المخولة لأغلبية الأصوات في اجتماعات حملة أسهم هذه الشركة وأسهم رأس المال المخولة لأغلبية الأصوات في اجتماعات حملة أسهم طرف من أطراف هذه الاتفاقية مملوكة مباشرة أو غير مباشرة لنفس تلك الشركة.

(ب) "اتفاقية" تعني اتفاقية الالتزام هذه وملاحقها.

(ج) "ج.م.ع." تعني جمهورية مصر العربية.

(د) "البرميل" يتكون من اثنين وأربعين (٤٢) جالوناً من جالونات الولايات المتحدة الأمريكية كيبلاً سائلاً معدلاً على درجة حرارة ستين درجة فهرنهايت (٦٠° ف) تحت ضغط جوى يساوى ١٤,٦٩٦ رطل على البوصة المربعة المطلقة.

(هـ) "سعر برنت" يعني المتوسط الحسابي البسيط لمتوسط السعر الشهري لأسعار خام برنت المؤرخة المعلنه في نشرة بلاتس (Platts Prices Dated Brent) لسته أشهر سابقة للشهر الذي تم استلام الغاز المباع فيه، معبراً عنه بالدولار لكل برميل "برنت المؤرخ" (Dated Brent) يعني السعر المقيم بالدولار لكل برميل (محسوباً على أساس متوسط أعلى وأقل سعر لخام برنت على مدار اليوم) طبقاً لتقرير بلاتس كرود أويل ماركوتواير (Platts Crude Oil Marketwire report). ولاغراض حساب نسب اقتسام الإنتاج يتم حساب سعر برنت طبقاً لما هو محدد بالمادة السابعة الفقرة (ب).

(و) "وحدة الحرارة البريطانية" (بي تي يو) تعني كمية من الطاقة المطلوبة لرفع درجة حرارة رطل من المياه النقية بمقدار درجة واحدة فهرنهايت (١° ف) من درجة حرارة ستين درجة فهرنهايت (٦٠° ف) إلى درجة حرارة واحد وستين درجة فهرنهايت (٦١° ف) عند ضغط ثابت مقداره ١٤,٦٩٦ رطل على البوصة المربعة المطلقة.

(ز) "السنة التقويمية" معناها فترة اثني عشر (١٢) شهراً حسب التقويم الميلادي تبدأ من الأول من يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر.

(ح) "التغير في السيطرة" يعنى التغير المباشر أو الغير مباشر في حقوق الملكية و/أو سلطة التصويت و/أو سلطة تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة.

(ط) "الاكتشاف التجاري" المعنى الموضح في المادة الثالثة (ج).

(ي) البئر التجارية:

١- "بئر الغاز التجارية" معناها أول بئر في أي تركيب جيولوجي يتضح، بعد إجراء الاختبارات عليها لمدة لا تزيد عن ثلاثين (٣٠) يوماً متوالية كلما كان ذلك عملياً على أن يكون ذلك في جميع الأحوال وفقاً لنظم الإنتاج الصناعي السليمة المقبولة والمرعية، وبعد التحقق من ذلك بمعرفة إيجاس، أنها قادرة على الإنتاج بمعدل لا يقل في المتوسط عن خمسة عشر مليون (١٥٠٠٠٠٠٠) قدم مكعب قياسي من الغاز في اليوم. ويكون تاريخ اكتشاف "بئر الغاز التجارية" هو تاريخ اختبار تلك البئر وإكمالها وفقاً لما سبق.

٢- "بئر الزيت التجارية" معناها أول بئر في أي تركيب جيولوجي يتضح، بعد إجراء الاختبارات عليها لمدة لا تزيد عن ثلاثين (٣٠) يوماً متوالية كلما كان ذلك عملياً على أن يكون ذلك في جميع الأحوال وفقاً لنظم الإنتاج الصناعي السليمة المقبولة والمرعية، وبعد التحقق من ذلك بمعرفة إيجاس، أنها قادرة على الإنتاج بمعدل لا يقل في المتوسط عن ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) برميل من الزيت في اليوم (ب/ي) في حال بئر الزيت. ويكون تاريخ اكتشاف "بئر الزيت التجارية" هو تاريخ اختبار تلك البئر وإكمالها وفقاً لما سبق.

(ك) "الإنتاج التجاري" يعني البترول المنتج والمخزن لشحنه أو تسليمه بانتظام، من الزيت أو الغاز حسب الأحوال.

(ل) "بدء الإنتاج التجاري" يعني التاريخ الذي يبدأ فيه أول شحن منتظم للزيت الخام أو أول تسليمات منتظمة للغاز.

(م) "المتكثفات" تعني خليط يتكون أساساً من البنجان والهيدروكربونات الثقيلة والتي تستخلص كسائل من الزيت الخام أو الغاز الطبيعي من خلال تسهيلات المعالجة والفصل.

(ن) "المقاول" قد يكون شركة أو أكثر (ويشار إلى كل شركة منفردة بـ "عضو المقاول"). المقاول في هذه الاتفاقية يعني "-----" و "-----" إلا إذا تم تغيير ذلك طبقاً للمادة الحادية والعشرين من هذه الاتفاقية.

(س) "البترول المخصص لإسترداد التكاليف" المعنى الموضح في المادة السابعة (أ)(١) من هذه الاتفاقية.

(ع) "نقطة الاستلام" تعني:

١- في حالة بيع أو تصريف الغاز للتصدير، فإن نقطة الاستلام سيتم الاتفاق عليها بين إيجاس والمقاول؛

- ٢- في حالة تصريف أو بيع الغاز لإيجاس ، فإن نقطة الاستلام هي النقطة الموضحة في هذه الاتفاقية، مالم تتفق إيجاس والمقاول على خلاف ذلك؛
- ٣- في حالة تصريف أو بيع الغاز لطرف ثالث في الأسواق المصرية، فإن نقطة الاستلام سيتم الاتفاق عليها بين إيجاس والمقاول؛
- ٤- في حالة الزيت الخام و/أو المتكثفات، فإن نقطة الاستلام سيتم الاتفاق عليها بين إيجاس/الهيئة والمقاول، وذلك وفقاً لهذه الاتفاقية.

(ف) "التنمية" تشمل، على سبيل المثال وليس الحصر، كافة العمليات والأنشطة وفق برامج العمل والموازنات المعتمدة في ظل هذه الاتفاقية فيما يتعلق بـ :

- ١- حفر وسد وتعميق وتغيير مسار وإعادة حفر واستكمال وتجهيز آبار التنمية وتغيير حالة البئر. و
- ٢- تصميم وهندسة وإنشاء وتركيب وخدمة وصيانة معدات وخطوط وتسهيلات الشبكات والمعامل والعمليات المتعلقة بذلك لإنتاج وتشغيل آبار التنمية المذكورة لاستخراج البترول والحصول عليه والاحتفاظ به ومعالجته وتهيئته وتخزينه وكذا نقل البترول وتسليمه والقيام بعملية إعادة ضغطه واستعادة دورته والمشروعات الأخرى الثانوية لاسترداد. و
- ٣- النقل والتخزين وأي أعمال أو أنشطة أخرى ضرورية أو ثانوية تتعلق بالأنشطة المنصوص عليها في الفقرتين (١) و (٢) أعلاه.

(ص) "قطاع تنمية" يعني مساحة نقاطها الركنية مطابقة لدقيقة واحدة (١) × دقيقة واحدة (١) من تقسيمات خطوط العرض والطول طبقاً لنظام الإحداثيات الدولي، كلما أمكن ذلك، أو للحدود القائمة للمنطقة التي تغطيها هذه الاتفاقية كما هو مبين في الملحق "أ".

(ق) "عقد (عقود) تنمية" يعني الحقوق والالتزامات وفقاً لهذه الاتفاقية والتي تتحول من خلالها مساحة تغطي قطاع أو قطاعات التنمية إلى عقد تنمية وذلك بعد موافقة وزير البترول طبقاً للمادة الثالثة (د) من هذه الاتفاقية، على أن تغطي تلك المساحة تركيباً جيولوجياً قادراً على الإنتاج، والذي يجب أن تتطابق نقاطه الركنية مع تقسيمات خطوط العرض والطول و العرض طبقاً لنظام شبكة الإحداثيات الدولية، كلما أمكن، أو طبقاً للحدود القائمة للمنطقة التي تغطيها هذه الاتفاقية على النحو المبين في الملحق "أ".

(ر) "فترة التنمية" المعنى الموضح في المادة الثالثة (د) (٣) من هذه الاتفاقية.

(ش) "تاريخ السريان" يعني تاريخ توقيع هذه الاتفاقية من جانب الحكومة وإيجاس والمقاول بعد صدور القانون الخاص بالاتفاقية.

- (ت) "الهيئة" تعني الهيئة المصرية العامة للبتترول وهي شخصية قانونية أنشئت بموجب القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بما أدخل عليه من تعديلات.
- (ث) "إي يوجي" تعني بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج، منصة رقمية متكاملة لكل بيانات الاستكشاف والإنتاج، التي تستعمل في حفظ البيانات المسجلة وإدارة البيانات الحديثة والترويج للفرص الاستثمارية وجذب إستثمارات جديدة من خلال طرح المزايادات العالمية كما يستطيع المقاول من خلالها الوصول إلى واستخدام والتعامل مع وتبادل وتسليم كل البيانات والمعلومات والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيكية المرتبطة بأنشطة الاستكشاف والإنتاج في مصر.
- (خ) "فائض إسترداد التكاليف" المعنى الموضح في المادة السابعة (أ) (٢) من هذه الاتفاقية.
- (ذ) "البحث/ الاستكشاف" يشمل أعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي والجوي وغيرها من أعمال المسح الواردة في برامج العمل والموازنات المعتمدة، وحفر الثقوب لتفجير الديناميت واستخراج العينات وإجراء الاختبارات للطبقات الجيولوجية وحفر الآبار لاكتشاف البترول أو تقييم الاكتشافات البترولية وغيرها من الثقوب والآبار المتعلقة بذلك، وشراء أو الحصول على الإمدادات والمهمات والخدمات والمعدات الخاصة بذلك وذلك كله وفقاً لما هو وارد في برامج العمل والموازنات المعتمدة. ويقصد بالفعل "يبحث" القيام بعمليات البحث ويقصد بكلمة "استكشافي" أي نشاط له علاقة بالاستكشاف.
- (ض) "قطاع بحث" يعني مساحة نقاطها الركنية مطابقة لثلاث (٣) دقائق × ثلاث (٣) دقائق من تقسيمات خطوط العرض والطول طبقاً لنظام شبكة الإحداثيات الدولية، كلما أمكن ذلك، أو للحدود القائمة للمنطقة التي تغطيها هذه الاتفاقية كما هو مبين في الملحق "أ".
- (أ) "برنامج عمل وموازنة البحث" المعنى الموضح في المادة الرابعة (ج) من هذه الاتفاقية.
- (ب) "السنة المالية" تعني السنة المالية الحكومية طبقاً لقوانين ولوائح ج.م.ع..
- (ج) "الغاز" يعني الغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب وكافة العناصر المكونة له المنتجة من أي بئر في المنطقة (بخلاف الزيت الخام السائل) وجميع المواد غير الهيدروكربونية التي توجد به.
- (د) "اتفاقية مبيعات الغاز" تعني اتفاقية مكتوبة أبرمت طبقاً للمادة السابعة (هـ) بين إيجاس و/ أو المقاول (كبايعين) وإيجاس أو طرف ثالث (كمشترين)، والتي تحتوي على النصوص والشروط الخاصة بمبيعات الغاز من عقد التنمية.
- (هـ) "الشركة المشتركة" وهي الشركة التي يتم تكوينها وفقاً للمادة السادسة والملحق "د" من هذه الاتفاقية.

- (وو) "الزيت الخام السائل" أو "الزيت الخام" أو "الزيت" معناه أي هيدروكربون منتج من المنطقة ويكون في حالة السيولة عند رأس البئر أو في مواضع فصل الغاز أو الذي يستخلص من الغاز أو الغاز المنطلق من القيسونات في أحد المعامل. وتتواجد هذه الحالة السائلة عند درجة حرارة ستين درجة فهرنهايت (٦٠° ف) وضغط جوي يساوي ١٤,٦٩٦ رطل على البوصة المربعة المطلقة. وهذا التعبير يشمل المقطر والتمكثف.
- (زز) "الغاز الطبيعي المسال LNG" يعني الغاز الطبيعي الذي تم إسالته بالتبريد إلى حوالي سالب مائتين وستين درجة فهرنهايت (- ٢٦٠° ف) عند الضغط الجوي .
- (حح) "غاز البترول المسال LPG" يعني في الأساس خليط من البيوتان (C4) والبروبان (C3) المسال بالضغط و الحرارة .
- (طط) "الحد الأدنى من التزامات النفقات" يعني، فيما يخص فترة بحث معينة، الحد الأدنى من النفقات التي يلتزم المقاول بإنفاقها خلال فترة البحث المعنية كما هو موضح ، أو كما يجوز تعديلها ، طبقاً للمادة الرابعة (ب) من هذه الاتفاقية.
- (يي) "الحد الأدنى من التزامات أعمال البحث" تعني، فيما يخص فترة بحث معينة، الحد الأدنى من أعمال البحث التي يلتزم المقاول بأدائها خلال فترة البحث المعنية كما هو موضح، أو كما يجوز تعديلها، طبقاً للمادة الرابعة (ب) من هذه الاتفاقية.
- (كك) "القائم بالعمليات" يعني المقاول (إذا كان شركة واحدة) أو أحد أعضاء المقاول (إذا كان المقاول أكثر من شركة) حسب الأحوال، يتم اختياره بمعرفة أعضاء المقاول ليكون الجهة التي توجه إليها ومنها وبإسمها كافة الإخطارات المتعلقة أو ذات الصلة بهذه الاتفاقية، ويجب على المقاول إخطار إيجاس بإسم القائم بالعمليات.
- (لل) "البترول" معناه يعني الزيت الخام السائل على اختلاف كثافته والأسفلت والغاز والغاز المنطلق من القيسونات وكافة المواد الهيدروكربونية الأخرى التي قد تكتشف في المنطقة وتنتج أو يتم الحصول عليها بطريقة أخرى ويحتفظ بها من المنطقة بمقتضى هذه الاتفاقية ، وكذا كافة المواد التي قد تستخرج منها .
- (مم) "اقتسام الإنتاج" المعنى الموضح في المادة السابعة (ب)(١) من هذه الاتفاقية.
- (نن) "القدم المكعب القياسي" (اس.سى.اف) يعني كمية الغاز اللازمة لملء قدم مكعب واحد (١) من الفراغ عند ضغط جوي يساوي ١٤,٦٩٦ رطل على البوصة المربعة المطلقة وعند درجة حرارة ستين درجة فهرنهايت (٦٠° ف) .
- (سس) "السنة الضريبية" تعني فترة اثني عشر (١٢) شهراً طبقاً لقوانين ولوائح ج.م.ع..
- (عع) "السنة" تعني مدة اثني عشر (١٢) شهراً طبقاً للتقويم الميلادي.

المادة الثانية

ملاحق الاتفاقية

الملحق " أ " عبارة عن وصف للمنطقة التي تشملها وتحكمها هذه الاتفاقية، ويشار إليها فيما يلي بـ " المنطقة".

الملحق " ب " عبارة عن خريطة مبدئية توضيحية مرسومة بمقياس رسم تقريبي (١: --- --- ---): تبين المنطقة التي تشملها وتحكمها هذه الاتفاقية والموصوفة في الملحق "أ".

الملحق " ج " صيغة خطاب ضمان يقدمه المقاول لإيجاس بمبلغ ---- ملايين (--- --- ---) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور القانون الخاص بالاتفاقية وقبل تاريخ توقيع وزير البترول على هذه الاتفاقية، وذلك ضماناً لقيام المقاول بتنفيذ الحد الأدنى من التزامات أعمال البحث الواردة في هذه الاتفاقية لفترة البحث الأولى البالغة --- (--سنوات. وفي حالة ما إذا اختار المقاول دخول فترتي البحث الثانية والثالثة ومدة كل منهما --- (--سنوات و--- (--سنوات علي التوالي وفقاً للمادة الثالثة (ب) من هذه الاتفاقية، فإن خطاب (خطابي) ضمان مماثل (مماثلين) يصدره (يصدرهما) ويقدمه (يقدمهما) المقاول وذلك في اليوم الذي يمارس فيه المقاول حقه في دخول فترة (فترتي) البحث الثانية والثالثة. خطاب الضمان المتعلق بفترة البحث الثانية سيكون بمبلغ ----- ملايين (-- دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وخطاب الضمان المتعلق بفترة البحث الثالثة سيكون بمبلغ --- ملايين (-- دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وتم اعتمادها من إيجاس ومسموح بترحيلها طبقاً للمادة الرابعة (ب) الفقرة الخامسة من هذه الاتفاقية.

وفي حالة وجود أي عجز (وهو الفرق بين الحد الأدنى من التزامات النفقات للمقاول عن أي فترة بحث وإجمالي النفقات التي تحملها ودفعها المقاول واعتمدها إيجاس عن نفس فترة البحث بالإضافة إلى أي مبالغ مرحلة معتمدة من إيجاس عن فترة البحث السابقة، إن وجد)، تخطر إيجاس المقاول كتابةً بقيمة هذا العجز. وخلال خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ هذا الإخطار يقوم المقاول بتحويل قيمة العجز إلى حساب إيجاس وإذا لم يقوم المقاول بتحويل قيمة هذا العجز خلال خمسة عشر (١٥) يوماً المذكورة، يحق لإيجاس تسهيل خطاب الضمان المعني.

ويستمر كل خطاب من خطابي الضمان أو خطابات الضمان الثلاثة (٣) ساري المفعول لمدة ستة (٦) أشهر بعد نهاية فترة البحث التي تم إصدار خطاب الضمان بشأنها، إلا أنه يجوز أن تنتهي صلاحيته قبل هذا التوقيت وذلك طبقاً لما هو منصوص عليه بخطاب الضمان.
للمقاول الحق في أن يقدم خطاب يعطي لإيجاس الحق بتجميد مستحقات المقاول لدى إيجاس/الهيئة (إن وجدت) بما يساوي مبلغ التزاماته المالية المستحقة عن فترة البحث الجارية حينئذ.

الملحق " د " عبارة عن صيغة عقد تأسيس الشركة المشتركة المقرر تكوينها وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة السادسة في هذه الاتفاقية.

الملحق " هـ " النظام المحاسبي.

الملحق " و " عبارة عن آلية إسترداد تكاليف تطهير عقد التنمية.

الملحق " ز " عبارة عن الخرائط التالية:

١- شبكة خطوط أنابيب الغاز القومية.

٢- شبكة خطوط الخام والمنتكثفات.

٣- شبكة خطوط البوتاجاز.

وتعتبر الملاحق "أ" و "ب" و "ج" و "د" و "هـ" و "و" و "ز" جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، ويكون لهذه الملاحق ذات قوة ومفعول نصوص هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة

منح الحقوق والمدة

تمنح الحكومة بمقتضى هذه الاتفاقية لإيجاس والمقاول التزاماً مقصوراً عليهما في المنطقة الموصوفة في الملحقين "أ" و "ب"، وذلك وفقاً للنصوص والتعهدات والشروط المبينة في هذه الاتفاقية والتي يكون لها قوة القانون فيما قد يختلف أو يتعارض منها مع أي من أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته.

(أ) تمتلك الحكومة وتستحق، على نحو ما هو منصوص عليه فيما بعد، إتاوة نقداً أو عيناً بنسبة عشرة في المائة (١٠٪) من مجموع كمية البترول المنتج والمحتفظ به من المنطقة أثناء فترة التنمية بما في ذلك مدة الإمتداد

إن وجدت. وفي حالة شراء إيجاس حصة المقاول، تتحمل إيجاس هذه الإتاوة وتدفعها ولا يلتزم بها المقاول. في تلك الحالة لا يترتب على دفع إيجاس للإتاوات اعتبار ذلك دخلاً ينسب للمقاول.

وفي حالة قيام المقاول بتصريف كل أو جزء من نصيبه من إقتسام الإنتاج، بمفرده للسوق المحلية بعد الحصول على موافقة وزير البترول فإنه يجب على المقاول أن يدفع لإيجاس مبلغاً مساوياً للإتاوة المستحقة عن ذلك البترول والتي ستقوم إيجاس بدفعها وعلى ألا يعتبر سداد المقاول لهذه الإتاوة إنفاقاً قابلاً للاسترداد.

في حالة قيام المقاول بتصدير كل أو جزء من نصيبه من إقتسام الإنتاج، منفرداً أو مع إيجاس بعد الحصول على موافقة وزير البترول، فإنه يجب على المقاول أن يدفع لإيجاس مبلغاً مساوياً للإتاوة المستحقة عن الكميات المصدرة بواسطة المقاول والتي ستقوم إيجاس بدفعها وعلى ألا يعتبر سداد المقاول لهذه الإتاوة إنفاقاً قابلاً للاسترداد.

(ب) تبدأ فترة البحث الأولى ومدتها ---- (--) سنوات من تاريخ السريان. ويمنح المقاول فترة بحث ثانية ومدتها ----- (--) سنوات، وفترة بحث ثالثة ومدتها ----- (--) سنوات، وذلك بناء على اختيار المقاول، بموجب إخطار كتابي مسبق يرسله المقاول إلى إيجاس قبل نهاية فترة البحث الجارية حينئذٍ بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل، حسبما يتم مدها وفقاً لأحكام المادة الخامسة (أ)، وذلك دون أي شرط سوى وفاء المقاول بالتزاماته بمقتضى هذه الاتفاقية عن تلك الفترة. وتنتهي هذه الاتفاقية إذا لم يتم تحقيق اكتشاف تجاري للزيت أو اكتشاف تجاري للغاز قبل نهاية السنة ---- (--) من مرحلة البحث، حسبما يتم مدها وفقاً للمادة الخامسة (أ). ولا يترتب على اختيار إيجاس القيام بعملية المسؤولية الإنفرادية، بموجب الفقرة (ج) أدناه مد فترة البحث، أو التأثير على انتهاء هذه الاتفاقية بالنسبة للمقاول.

(ج) الاكتشاف التجاري:

(١) "الاكتشاف التجاري"، سواء للزيت أو للغاز، قد يتكون من خزان واحد (١) منتج أو مجموعة من الخزانات المنتجة والتي تستحق أن تنمى تجارياً. وبعد اكتشاف بئر تجارية للزيت أو بئر تجارية للغاز فإن المقاول يتعهد، ما لم يتفق على خلاف ذلك مع إيجاس، بأن يقوم كجزء من برنامجه الخاص بالبحث بتقييم الاكتشاف وذلك بحفر بئر واحدة (١) أو أكثر من الآبار التقييمية لتقرير ما إذا كان هذا الاكتشاف يستحق أن ينمى تجارياً، ومع الأخذ في الاعتبار الاحتياطات التي يمكن الحصول عليها والإنتاج وخطوط الأنابيب والتجهيزات المطلوبة لنهائها والأسعار المتوقعة للبترول وكافة العوامل الفنية والإقتصادية الأخرى المتعلقة بالموضوع.

(٢) إن الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية تفترض وحدة وعدم انقسام مفهومي الاكتشاف التجاري وعقد التنمية. وسوف تطبق بشكل موحد على الزيت والغاز ما لم ينص بالتحديد على خلاف ذلك.

(٣) يقوم المقاول بإخطار إيجاس بالاكشاف التجاري فور تقريره أن الاكتشاف يستحق تنميته تجارياً وبشرط ألا يتأخر هذا الإخطار، بأي حال من الأحوال، بالنسبة لبئر الزيت التجارية عن ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إكمال البئر التقييمية الثانية، أو اثنى عشر (١٢) شهراً من تاريخ اكتشاف بئر الزيت التجارية أي التاريخين يكون أسبق، أو بالنسبة لبئر الغاز التجارية عن أربعة وعشرين (٢٤) شهراً من تاريخ اكتشاف بئر الغاز التجارية (إلا إذا وافقت إيجاس على جواز امتداد هذه الفترة سواء للبئر الزيت التجارية أو لبئر الغاز التجارية).

على أن يكون للمقاول الحق أيضاً في أن يعطي مثل هذا الإخطار الخاص بالاكشاف التجاري بالنسبة لأي خزان (خزانات) حتى إذا ما كانت البئر (الآبار) المحفورة عليها غير "تجارية" كما هو موضح بتعريف "البئر التجارية" وذلك إذا كان يمكن من وجهة نظر المقاول اعتبار أن خزان أو مجموعة خزانات مجتمعة تستحق التنمية التجارية وذلك بعد موافقة إيجاس.

مع عدم الإخلال بنصوص المادة الخامسة (أ) الفقرة الرابعة، في حالة قيام المقاول بتحقيق اكتشاف تجاري سواءً للزيت أو للغاز قبل نهاية فترة البحث الأخيرة بمدة تقل عن المدة المذكورة أعلاه، يجب على المقاول تقديم هذا الإخطار إلى إيجاس قبل نهاية فترة البحث الأخيرة بثلاثين (٣٠) يوماً، وفي حالة عدم قيام المقاول بتقديم هذا الإخطار خلال هذه المدة يحق لإيجاس القيام بعمليات المسؤولية الانفرادية بأي طريقة تراها إيجاس مناسبة ودون أن يكون للمقاول الحق في الرجوع على إيجاس بطلب أي تعويضات أو نفقات أو مصروفات أو أي حصة في الإنتاج.

وللمقاول الحق أيضاً في أن يعطي إخطاراً بالاكشاف التجاري للزيت في حالة ما إذا رغب في أن يقوم بمشروع لإعادة حقن الغاز.

وينبغي أن يتضمن الإخطار الخاص بالاكشاف التجاري للغاز كافة البيانات التفصيلية للاكتشاف وخاصة المساحة المحتوية على إحتياطيات الغاز القابلة للاستخراج وتقدير طاقة ومعدل الإنتاج وعمر الحقل وتحليل الغاز وخطوط الأنابيب وتسهيلات الإنتاج اللازمة وتقديرات تكاليف التنمية والأسعار المتوقعة للبترول وكل العوامل الفنية والاقتصادية الأخرى المتعلقة بها (ما لم توافق إيجاس على خلاف ذلك).

"تاريخ الاخطار باكتشاف تجاري" يعني التاريخ الذي يخطر فيه المقاول إيجاس (١) بوجود بئر تجارية للزيت أو بئر تجارية للغاز أو (٢) أي بئر/آبار في خزان أو مجموعة من الخزانات تعتبر مجتمعة من وجهة نظر المقاول أنها تستحق التنمية التجارية.

(٤) إذا تم اكتشاف زيت خام أو غاز ولم يعتبره المقاول اكتشافاً تجارياً للزيت أو للغاز وفقاً للأحكام المذكورة أعلاه في هذه الفقرة (ج)، فإنه يحق لإيجاس بعد إنقضاء شهر واحد (١) من انتهاء المدة المحددة أعلاه والتي في خلالها يستطيع المقاول إعطاء إخطار بالاكشاف التجاري للزيت أو للغاز، أو بعد إنقضاء ثلاثة

عشر (١٣) شهراً بعد إكمال بئر لا تعتبر بئراً تجارية للزيت أو بعد إنقضاء خمسة وعشرون (٢٥) شهراً بعد إكمال بئر لا تعتبر بئراً تجارية للغاز أن تنمي وتنتج وتتنصرف في كافة الزيت الخام أو الغاز المنتج من التركيب الجيولوجي الذي حفرت فيه البئر، علي نفقة ومسئولية وحساب إيجاس منفردة وذلك بعد ستين (٦٠) يوماً من إخطارها المقاول بذلك كتابة. ويجب أن يتضمن هذا الإخطار تحديد المساحة المحددة التي تغطي ذلك التركيب الجيولوجي المراد تنميته، والآبار التي سوف تحفر، وتسهيلات الإنتاج التي سوف تقام، وتقدير إيجاس للتكاليف اللازمة لذلك. ويحق للمقاول خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من استلامه ذلك الإخطار أن يختار كتابة تنمية تلك المساحة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية في حالة وجود اكتشاف تجاري. وفي هذه الحالة فإن جميع نصوص هذه الاتفاقية يستمر تطبيقها بالنسبة لهذه المساحة المحددة.

وإذا اختار المقاول عدم تنمية تلك المساحة، فإن المساحة المحددة التي تغطي ذلك التركيب الجيولوجي تجنب لعمليات المسؤولية الإنفرادية بمعرفة إيجاس، علي أن يتم الاتفاق علي هذه المساحة بين إيجاس والمقاول وفقاً للأصول السليمة المرعية في صناعة البترول. ويحق لإيجاس أن تقوم بالعمليات أو في حالة تواجد الشركة المشتركة يحق لإيجاس ان تعهد للشركة المشتركة القيام بتلك العمليات لصالح إيجاس وعلي نفقة ومسئولية وحساب إيجاس منفردة أو بأي طريقة أخرى تراها إيجاس مناسبة لتنمية هذا الكشف. وعندما تكون إيجاس قد استردت من البترول المنتج من تلك المساحة المحددة كمية من البترول تعادل في قيمتها وفقاً لأسس التقييم المذكورة في المادة السابعة (ج) ثلاثمائة في المائة (٣٠٠٪) من التكاليف التي تحملتها إيجاس في القيام بعمليات المسؤولية الإنفرادية، فإنه يحق للمقاول الخيار في ان يشارك بعد ذلك في المزيد من عمليات التنمية والإنتاج في تلك المساحة المحددة مقابل ان يدفع لإيجاس مائة في المائة (١٠٠٪) من تلك التكاليف التي تحملتها إيجاس، علي الا يكون للمقاول هذا الحق إلا في حالة تواجد اكتشاف زيت أو غاز تجاري مستقل في مكان آخر داخل المنطقة.

ولا يسترد المقاول تلك المائة في المائة (١٠٠٪) المدفوعة. وفور ذلك السداد فإن تلك المساحة المحددة، إما (١) أن يتحول وضعها إلى عقد تنمية عادي في ظل هذه الاتفاقية، وبجري تشغيلها بعد ذلك طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية، أو (٢) كبديل لذلك، فإنه في حالة ما إذا كانت إيجاس أو إحدى شركاتها التابعة تقوم في ذلك الوقت بعمليات التنمية في تلك المساحة علي نفقتها وحدها، واختارت إيجاس ان تستمر في القيام بالعمليات، فإن المساحة تظل مجانية ويستحق المقاول فقط نصيبه من اقتسام الإنتاج للزيت الخام أو للغاز المحددة في

الفقرة (ب) من المادة السابعة. ويتم تقييم زيت خام أو غاز المسؤولية الإنفرادية بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة السابعة. وفي حالة أي إنهاء لهذه الاتفاقية بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة، فإن هذه الاتفاقية تستمر مع ذلك في السريان بالنسبة لعمليات إيجاس الخاصة بمسئوليتها الإنفرادية بموجب هذه الاتفاقية وذلك علي الرغم من انقضاء هذه الاتفاقية حينئذ بالنسبة للمقاول بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة.

(د) التحويل إلى عقد تنمية:

(١) عقب أي اكتشاف تجاري للزيت طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة (ج) (٣)، تبذل إيجاس والمقاول الجهد لإيجاد أسواق كافية قادرة على استيعاب إنتاج الزيت. وبعد ذلك تجتمع إيجاس والمقاول بغرض تقييم ما إذا كانت المنافذ لهذا الزيت والعوامل الأخرى المرتبطة بذلك تستدعي تنمية وإنتاج الزيت وطبقاً للشروط المبينة بالمادة السابعة.

(٢) عقب أي اكتشاف تجاري للغاز طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة (ج) (٣)، تبذل إيجاس والمقاول الجهد لإيجاد أسواق كافية قادرة على استيعاب إنتاج الغاز. وتخطر إيجاس المقاول خلال سنة واحدة (١) من تاريخ الإخطار باكتشاف تجاري للغاز ما إذا كانت إيجاس تحتاج ذلك للغاز للسوق المحلية والجدول السنوي المتوقع لطلب هذا الغاز. وبعد ذلك تجتمع إيجاس والمقاول بغرض تقييم ما إذا كانت المنافذ لهذا الغاز والعوامل الأخرى المرتبطة بذلك مثل تسعير الغاز تستدعي تنمية وإنتاج الغاز، وفي حالة الاتفاق فإن هذا الغاز المتاح يسلم لإيجاس بمقتضى اتفاقية مبيعات الغاز وفقاً للشروط المبينة بالمادة السابعة. وفي حالة عدم وجود أسواق محلية قادرة على استيعاب هذا الغاز تبذل إيجاس و/أو المقاول الجهد لإيجاد أسواق خارجية مناسبة قادرة على استيعاب إنتاج الغاز بعد الحصول على موافقة وزير البترول.

طبقاً لخطة تصريف الزيت أو الغاز المذكورة في الفقرتين (١) و (٢) أعلاه يجب على المقاول أن يقدم إلى إيجاس خطة التنمية متضمنة خطة تطهير منطقة التنمية والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر إجراءات الهجر والتكلفة التقديرية، وتكون آلية استرداد تلك التكاليف طبقاً للملحق "و". تُرفق آلية استرداد تكاليف تطهير عقد التنمية كملحق بطلب عقد التنمية. كما يقدم المقاول أيضاً طلب عقد التنمية والذي يجب أن يشمل نطاق كافة المساحة القادرة على الإنتاج التي سيغطيها عقد التنمية والاحتياطات البترولية وتاريخ بدء الإنتاج التجاري وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين إيجاس والمقاول.

في حالة طلب عقد تنمية للغاز يجب أن يتضمن الطلب بالإضافة إلى ما تم ذكره بعاليه سعر الغاز الذي تم الاتفاق عليه بين إيجاس والمقاول طبقاً للمادة السابعة (ج) (٢). ويخضع عقد التنمية لموافقة وزير البترول وتحول تلك المساحة تلقائياً إلى عقد تنمية دون الحاجة إلى إصدار أي أداة قانونية أخرى أو تصريح. ويكون تاريخ اعتماد عقد التنمية هو التاريخ الذي يعتمد فيه وزير البترول طلب عقد التنمية.

في حالة إخفاق المقاول في تقديم طلب عقد التنمية خلال ثلاث (٣) سنوات (بالنسبة لقطاعات EGY-MED-E4-E7-E8-E13-W8-W9) أو سنة والحدة (١) (بالنسبة لقطاعات EGY-Delta-6-5-4-3-2-1) من تاريخ إخطار المقاول إيجاس بالاكتشاف التجاري للزيت أو للغاز (ما لم توافق إيجاس على خلاف ذلك) يتعين على المقاول التنازل عن احتياطات ذلك الزيت او الغاز إلى إيجاس.

ويكون لإيجاس مطلق الحرية في تنمية تلك المساحة المحددة التي تغطي التركيب الجيولوجي المحتوي على تلك الاحتياطات البترولية المذكورة والتي أخفق المقاول في تقديم طلب عقد التنمية بأي طريقة تراها إيجاس مناسبة، ولا يكون له الحق في الرجوع على إيجاس بطلب أي تعويضات أو نفقات أو مصروفات أو يكون له أي حصة في الإنتاج.

(٣) تكون "فترة التنمية" لكل عقد تنمية كما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالاكتشاف التجاري للزيت تكون فترة التنمية عشرين (٢٠) سنة من تاريخ اعتماد عقد التنمية مضافاً إليها فترة امتداد أولى يليها فترة امتداد ثانية، ان وجدت، كلاً منهما رهناً بموافقة وزير البترول؛ ويشترط أنه في حاله اكتشاف غاز في نفس عقد التنمية ويستخدم أو يمكن استخدامه محلياً أو للتصدير بموجب هذه الاتفاقية وذلك عقب تحويل اكتشاف تجارى للزيت إلي عقد تنمية، فإن فترة عقد التنمية ستمتد فقط بالنسبة لهذا الغاز وغاز البترول المسال "LPG" المستخلص من ذلك الغاز والزيت الخام الذي هو في شكل متكثف منتج مع ذلك الغاز لمدة عشرين (٢٠) سنة من تاريخ إخطار المقاول لإيجاس باكتشاف ذلك الغاز مضافاً إليها فترة الامتداد (كما هو مبين أدناه)، وبشرط ألا يزيد أجل عقد التنمية هذا المؤسس على اكتشاف تجارى للزيت على ثلاثين (٣٠) سنة من تاريخ اعتماد عقد التنمية لهذا الاكتشاف التجارى للزيت.

يخطر المقاول إيجاس فوراً عن أي اكتشاف للغاز ولكنه لن يكون مطالباً بالتقدم بطلب عقد تنمية جديد بشأن ذلك الغاز .

(بب) فيما يتعلق باكتشاف تجارى للغاز تكون فترة التنمية عشرين (٢٠) سنة من تاريخ اعتماد عقد التنمية بالإضافة لفترة الامتداد (كما هو مبين أدناه) شريطة أنه في حالة ما إذا أعقب تحويل اكتشاف تجارى للغاز إلى عقد تنمية أن اكتشف زيت خام في ذات عقد التنمية فإن حصة المقاول من ذلك الزيت الخام المنتج من عقد التنمية (باستثناء غاز البترول المسال "LPG" المستخلص من الغاز أو الزيت الخام الذي هو في شكل متكثفات منتجة مع الغاز) والغاز المصاحب لذلك الزيت الخام سوف يعود كلية لإيجاس عند انقضاء عشرين (٢٠) سنة من تاريخ إخطار المقاول لإيجاس بالاكتشاف التجارى للزيت الخام بالإضافة إلى فترة الامتداد (كما هو مبين أدناه).

بعض النظر عما يرد خلافاً لذلك في هذه الاتفاقية، لا يجوز بأي حال أن تزيد مدة عقد التنمية المؤسس على اكتشاف تجارى للغاز عن ثلاثين (٣٠) سنة من تاريخ اعتماد عقد التنمية لذلك الاكتشاف التجارى للغاز.

يخطر المقاول إيجاس فوراً عن أي اكتشاف للزيت الخام ولكنه لن يكون مطالباً بالتقدم بطلب عقد تنمية جديد بالنسبة لهذا الزيت الخام.

(جج) الإخطار لإيجاس باكتشاف غاز في عقد تنمية مؤسس على اكتشاف تجارى للزيت أو العكس بالعكس، يجب أن يتضمن كل المعلومات الفنية المذكورة في الفقرتين (ج) (١) و (٣) من المادة الثالثة أعلاه.

(د) يعنى تعبير " فترة الامتداد " فترة مدتها خمس (٥) سنوات والتي يجوز للمقاول اختيارها بموجب طلب كتابي يرسله المقاول إلى إيجاس قبل ستة (٦) أشهر سابقة لتاريخ انقضاء مدة العشرين (٢٠) سنة المعنية وفترة الامتداد الأولى ، حسبما تكون الحالة ، مدعمة بالدراسات الفنية وملتزمة تقييم فترة الإنتاج ومعدلات الإنتاج المتوقعة خلال فترة الامتداد والتزامات المقاول والاعتبارات الاقتصادية المعنية. وتكون فترة الامتداد هذه رهناً بموافقة وزير البترول.

(هـ) تبدأ عمليات التنمية فوراً عقب إصدار عقد تنمية منح على أساس اكتشاف تجارى للزيت أو للغاز، وذلك بمعرفة الشركة المشتركة التي تتولى ذلك وفقاً للقواعد السليمة المرعية في حقول البترول وقواعد الهندسة البترولية المقبولة، إلى أن تعتبر تنمية الحقل قد تمت بالكامل. ومن المفهوم أنه ما لم يستخدم الغاز المصاحب فإن إيجاس والمقاول سيتفاوضان بحسن نية بشأن أفضل وسيلة لتجنب إعاقة الإنتاج بما يحقق مصالح الأطراف.

في حالة عدم بدء الإنتاج التجارى من الزيت أو من الغاز من أي عقد تنمية سواء للزيت أو للغاز وطبقاً للبنود المحددة في عقد التنمية الممنوح يجب على المقاول التنازل فوراً إلى إيجاس عن احتياطات البترول

والتخلي عن عقد التنمية المعني (ما لم توافق إيجاس على خلاف ذلك) دون أن يحق للمقاول المطالبة باسترداد أي مصروفات أنفقت بمعرفته أو أي تعويضات تتعلق بتلك الاحتياطات البترولية. تعتبر تلك المساحات المتخلى عنها ضمن التزامات تخلي المقاول في نهاية فترة البحث الجارية حينئذ إن وجدت.

في حالة عدم تحقيق إنتاج تجاري بشحنات منتظمة من الزيت أو تسليمات منتظمة من الغاز من أي قطاع تنمية في أي عقد تنمية سواء للزيت أو للغاز خلال أربع (٤) سنوات من بدء الإنتاج التجاري للزيت أو للغاز يلتزم المقاول بالتخلي فوراً عن قطاع التنمية هذا عند نهاية فترة الأربع (٤) سنوات هذه ما لم يكن مشاركاً في الإنتاج من اكتشاف تجاري آخر للزيت أو للغاز في ذات عقد التنمية، على أن تتم مراجعة دورية كل أربع (٤) سنوات خلال فترة التنمية لذات عقد التنمية بغرض إسقاط أي قطاعات تنمية غير منتجة أو غير مشاركة في الإنتاج بذات عقد التنمية.

في حالة توقف الإنتاج من أي بئر وعدم إعادة الإنتاج خلال مدة أقصاها سنة واحدة (١) من تاريخ هذا التوقف، تتم مراجعة قطاع (قطاعات) عقد التنمية بغرض التخلي عن القطاع (القطاعات) الغير مشاركة في الإنتاج من ذات عقد التنمية (إلا إذا وافقت إيجاس على جواز امتداد تلك المدة).

يتم اعتبار كل قطاع تنمية واقع جزئياً في مجال سحب أي بئر منتجة في أي عقد تنمية مساهماً في الإنتاج التجاري المشار إليه أعلاه.

إذا ارتأت إيجاس أو إذا تقدم المقاول بطلب وأقرته إيجاس، بأن الزيت الخام أو الغاز يجري سحبه أو يمكن سحبه من قطاع بحث من قطاعات هذه الاتفاقية إلي قطاع تنمية في منطقة التزام مجاورة تابعة لذات المقاول أو لمقاول آخر، فإن قطاع البحث الذي يجري السحب منه أو سوف يتم السحب منه يجب اعتباره مساهماً في الإنتاج التجاري لقطاع التنمية المعني، ويتحول قطاع البحث الذي يجري السحب منه إلي عقد تنمية مع ما يتبع ذلك من توزيع للتكاليف والإنتاج (محسوباً من تاريخ السريان أو تاريخ حدوث هذا السحب، أي التاريخين يكون لاحقاً)، وذلك بين منطقتي الالتزام. ويكون توزيع التكاليف والإنتاج المذكورين طبقاً لكل اتفاقية التزام بنفس النسبة التي تمثلها الاحتياطات التي يمكن الحصول عليها في التركيب الجيولوجي الذي يتم السحب منه تحت كل منطقة التزام إلي مجموع الاحتياطات التي يمكن الحصول عليها من هذا التركيب الكائن تحت كلا منطقتي الالتزام. ويتم تسعير الإنتاج المخصص لكل منطقة التزام وفقاً لاتفاقية الالتزام التي تحكم تلك المنطقة.

وفي حالة إخفاق المقاول في هذه الاتفاقية في الاتفاق مع المقاول في منطقة الالتزام المجاورة علي توزيع التكاليف و/أو الإنتاج علي عقود التنمية المنفصلة هذه في كل منطقة التزام، يتم تسوية ذلك الخلاف بواسطة قرار من خبير، ويتم الاتفاق بينهما علي الخبير. ويحق لإيجاس أن تتدخل وتحفز المقاولين علي التعاون

الكامل للتوصل في أسرع وقت إلي حل ملائم بالنسبة لمسألة السحب طبقاً لقرار الخبير بهدف عدم إثراء أي مقاول بدون وجه حق. وفي جميع الأحوال فإن تكلفة الخبير لايجوز استردادها.

(بالنسبة لقطاع EGY-MED-E4) وفي حالة وجود إحتياطات بترولية في أحد التراكيب الجيولوجية يمتد بين المنطقة الواقعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لإحدى دول الجوار فإنه يتعين على المقاول في هذه الاتفاقية إخطار إيجاس كممثل للحكومة عن وجود هذه الإحتياطات البترولية وذلك تمهيداً لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من قبل السلطات المختصة من أجل التوصل لإتفاق حول سبل إستغلال تلك الإحتياطات البترولية (اتفاقية توحيد) مع الأخذ في الاعتبار الآتي:

(١) الامتداد الجغرافي والمعالم الجيولوجية لتلك الإحتياطات البترولية الممتدة والمنطقة المقترحة للاستغلال و/أو للتنمية المشتركة لتلك الإحتياطات.

(٢) المنهجية التي سيتم تطبيقها في الحسابات الخاصة بتلك الإحتياطات البترولية وتقسيمها لكل طرف. من أجل التوصل لاتفاقية توحيد، يتعين على المقاول التعاون مع إيجاس، كممثل للحكومة، وامتدادها بكل البيانات والمعلومات المتاحة لديه من أجل حفظ حقوق الأطراف طبقاً لهذه الاتفاقية.

(و) يتحمل المقاول ويدفع كافة التكاليف والمصروفات التي يتطلبها القيام بكافة العمليات بموجب هذه الاتفاقية غير أن هذه التكاليف والمصروفات لا تشمل أي فوائد على الاستثمار. ويقتصر ما يتطلع إليه المقاول لاسترداد هذه التكاليف والمصروفات على ما يستحقه فقط من بترول في ظل هذه الاتفاقية. وتصبح هذه التكاليف والمصروفات قابلة للاسترداد على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة. وفي أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية، فإن إجمالي الإنتاج الذي يتم تحقيقه من مباشرة هذه العمليات يقسم بين إيجاس والمقاول وفقاً لنصوص المادة السابعة.

(ز)

(١) يخضع المقاول لقوانين ضريبة الدخل المصرية في ج.م.ع. كما يلتزم بمقتضيات هذه القوانين فيما يختص بتقديم الإقرارات الضريبية وربط الضريبة ومسك وتقديم الدفاتر والسجلات، هذا ما لم تنص الاتفاقية على خلاف ذلك.

(٢) يكون المقاول مسؤولاً عن إعداد الإقرار الضريبي. وعلي المقاول أن يقدم الإقرار الضريبي إلي إيجاس قبل التاريخ الواجب تقديم الإقرار الضريبي فيه إلي السلطات الضريبية بخمسة وعشرين (٢٥) يوماً علي الأقل. ولإيجاس الحق في مراجعة الإقرار الضريبي للموافقة علي الضريبة المحسوبة. ولإيجاس الحق في إبداء ملاحظاتها علي هذا الإقرار خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ استلام هذا الإقرار الضريبي من

المقاول. وفي جميع الأحوال يكون المقاول مسؤولاً عن تقديم الإقرار الضريبي للسلطات الضريبية في تاريخ الإستحقاق القانوني.

(٣) ويكون الدخل السنوي للمقاول لأغراض ضريبة الدخل المصرية في ج.م.ع. بمقتضى هذه الاتفاقية، مبلغاً يحسب على النحو التالي:

مجموع المبالغ التي يتقاضاها المقاول من البيع أو التصرف بطريقة أخرى في كل البترول الذي حصل عليه المقاول وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابعة ؛

مخصوصاً منها:

(١) التكاليف والمصروفات التي أنفقها المقاول. و

(٢) قيمة حصة إيجاس في فائض استرداد التكاليف، إن وجد، والواجب دفعها لإيجاس نقداً أو عيناً كما تحدد وفقاً للمادة السابعة.

زائداً:

مبلغاً مساوياً لضرائب الدخل المصرية في ج.م.ع. المستحقة على المقاول مجملاً بالطريقة المبينة في المادة السادسة من الملحق "هـ".

في حالة قيام المقاول بدفع الضرائب المستحقة عليه طبقاً للفقرة الثانية أو الثالثة من المادة الثالثة (ز)(٤)، لا تتم الإضافة الأخيرة (المجملة) إلى المعادلة لحساب الدخل السنوي للمقاول لأغراض ضريبة الدخل المصرية.

ولأغراض الإستقطاعات الضريبية سالفة الذكر في أي سنة ضريبية، تسرى الفقرة (أ) من المادة السابعة بالنسبة لتصنيف التكاليف والمصروفات ومعدلات الإستهلاك فقط، دون الاعتداد بالنسبة المئوية المحددة في الفقرة الأولى من المادة السابعة بند (أ) (١). وجميع تكاليف ومصروفات المقاول المتعلقة بمباشرة العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية والتي لا يحكمها نص الفقرة (أ) من المادة السابعة على النحو الموضح بعاليه تكون قابلة للخصم وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل المصرية.

(٤) تتحمل إيجاس وتدفع وتسدد بإسم المقاول ونيابة عنه، ضريبة الدخل المصرية في ج.م.ع. المستحقة على المقاول وذلك من حصة إيجاس من البترول المنتج والمحتفظ به وغير المستعمل في العمليات البترولية بمقتضى المادة السابعة. وتعتبر جميع الضرائب التي تدفعها إيجاس بإسم المقاول ونيابة عنه دخلاً بالنسبة للمقاول.

وفي حالة قيام المقاول بتصريف كل أو جزء من نصيبه من اقتسام الإنتاج، إن وجد، بمفرده للسوق المحلية بعد الحصول على موافقة وزير البترول، فإنه يجب على المقاول أن يتحمل ويدفع ويسدد لإيجاس مبلغاً مساوياً بالضريبة الدخل المصرية المستحقة عليه، والتي تقوم إيجاس بدفعها، فيما يتعلق بقيمة ذلك البترول ولا يعتبر سداد المقاول لهذه الضرائب دخلاً بالنسبة له كما لا يعتبر إنفاقاً قابلاً للاسترداد.

في حالة قيام المقاول بتصدير كل أو جزء من نصيبه من إقتسام الإنتاج، منفرداً أو مع إيجاس بعد الحصول على موافقة وزير البترول، فإنه يجب على المقاول أن يدفع لإيجاس مبلغاً مساوياً لضرائب الدخل المصرية المستحقة عن المقاول، والتي تقوم إيجاس بدفعها، وذلك عن الكميات المصدرة بواسطة المقاول، وعلى ألا يعتبر سداد المقاول لهذه الضريبة دخلاً كما لا يعتبر إنفاقاً قابلاً للاسترداد.

(٥) تقوم إيجاس بتسليم المقاول الإيصالات الرسمية الصحيحة التي تثبت دفع ضريبة الدخل المصرية في ج.م.ع. الخاصة بالمقاول عن كل سنة ضريبية في خلال تسعين (٩٠) يوماً عقب استلام إيجاس للإقرار الضريبي للمقاول عن السنة الضريبية السابقة. ويجب أن تكون هذه الإيصالات صادرة من السلطات الضريبية المختصة و مبيناً بها المبلغ المدفوع وغيره من البيانات التي ترد عادة في مثل هذه الإيصالات.

(٦) تكون ضريبة الدخل المصرية في ج.م.ع.، كما تطبق في هذه الاتفاقية، شاملة لكافة ضرائب الدخل التي يستحق أدائها في ج.م.ع. (بما في ذلك الضريبة على الضريبة) مثل الضريبة على الدخل من رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وكذلك شاملة الضرائب التي يتخذ الدخل أو الأرباح أساساً لها، بما في ذلك جميع توزيعات أرباح الأسهم، وما يحتجز من ضرائب عند المنبع بشأن ما يستحق للمساهمين، وغير ذلك من الضرائب المفروضة من حكومة ج.م.ع. على ما يقوم المقاول بتوزيعه من دخل أو أرباح.

(٧) عند قيام إيجاس بحساب ضرائب الدخل المفروضة عليها في ج.م.ع. يحق لها أن تخصم جميع الإتاوات التي دفعتها إيجاس إلى الحكومة وضرائب الدخل المصرية المقررة على المقاول والتي دفعتها إيجاس نيابة عن المقاول.

المادة الرابعة

برنامج العمل والنفقات أثناء مرحلة البحث

(أ) على المقاول أن يبدأ عمليات البحث بمقتضى هذه الاتفاقية في موعد لا يتجاوز ستة (٦) أشهر من تاريخ السريان، ما لم توافق إيجاس على خلاف ذلك. ولذلك على إيجاس، مباشرة أو من خلال الإي يوجي، أن تتيح للمقاول استخدام جميع البيانات السيزمية وكذا البيانات الخاصة بالآبار وغيرها من البيانات الخاصة بالمنطقة طالما أن لإيجاس الحق في هذا، وذلك طبقاً للوائح المنظمة لهذا الشأن.

(ب) مدة فترة البحث الأولى ---- (--) سنوات ويجوز للمقاول اختيار دخول فترة واحدة (١) أو فترتين (٢) متلاحقتين، ---- (--) سنوات لفترة البحث الثانية و ---- (--) سنوات لفترة البحث الثالثة وفقاً للمادة الثالثة فقرة (ب)، وذلك بناء على طلب كتابي مسبق بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل يرسله قبل نهاية فترة البحث الجارية حينئذٍ إلى إيجاس بشرط موافقة إيجاس ووفاء المقاول بالحد الأدنى من التزاماته في عمليات البحث بمقتضى هذه الاتفاقية عن فترة البحث الجارية.

يلتزم المقاول بأن ينفق في فترة البحث الأولى ما لا يقل عن ---- ملايين (---) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات البحث والأنشطة المتعلقة بها والتي تمثل الحد الأدنى من التزامات النفقات لفترة البحث الأولى بشرط أن يكون الحد الأدنى من التزامات أعمال البحث التي يجب على المقاول القيام بها خلال تلك الفترة هو إجراء برنامج مسح سيزمي ثلاثي الأبعاد قدره ----- كيلومتر مربع (--- كم^٢) وإجراء برنامج مسح سيزمي ثنائي الأبعاد قدره ----- كيلومتر (--- كم) وإعادة معالجة بيانات سيزمية وعمل دراسات فنية وحفر --- (--) بئر (آبار) استكشافية.

بالنسبة لفترة البحث الثانية ومدتها ---- (--) سنوات والتي يختار المقاول دخولها بعد فترة البحث الأولى، فإن الحد الأدنى من التزامات النفقات لتلك الفترة هو ---- ملايين (---) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بشرط أن يكون الحد الأدنى من التزامات أعمال البحث التي يجب على المقاول القيام بها خلال تلك الفترة هو إجراء برنامج مسح سيزمي ثلاثي الأبعاد قدره ----- كيلومتر مربع (--- كم^٢) وإجراء برنامج مسح سيزمي ثنائي الأبعاد قدره ----- كيلومتر (--- كم) وإعادة معالجة بيانات سيزمية وعمل دراسات فنية وحفر --- (--) بئر (آبار) استكشافية.

بالنسبة لفترة البحث الثالثة ومدتها -- (--) سنوات والتي يختار المقاول دخولها بعد فترة البحث الثانية، فإن الحد الأدنى من التزامات النفقات لتلك الفترة هو ---- ملايين (---) دولار من دولارات الولايات

المتحدة الأمريكية بشرط أن يكون الحد الأدنى من التزامات اعمال البحث التي يجب على المقاول القيام بها خلال تلك الفترة هو إجراء برنامج مسح سيزمي ثلاثي الأبعاد قدره ----- كيلومتر مربع (--- كم^٢) وإجراء برنامج مسح سيزمي ثنائي الأبعاد قدره ----- كيلومتر (--- كم) وإعادة معالجة بيانات سيزمية وعمل دراسات فنية وحفر --- (---) بئر (آبار) استكشافية.

وفى حالة ما إذا أنفق المقاول أكثر من الحد الأدنى من التزامات النفقات الذي يلزم إنفاقه أو إذا قام بتنفيذ أعمال (معتمدة من إيجاس) أكثر من الحد الأدنى من التزامات أعمال البحث خلال أي فترة بحث ، فإن الزيادة في النفقات و/أو الأعمال تخصم من الحد الأدنى من التزامات النفقات و/أو الحد الأدنى من التزامات أعمال البحث خلال أي فترة بحث تالية حسب الأحوال.

يجوز لإيجاس الموافقة على طلب المقاول دخول فترة البحث التالية في حالة عدم تنفيذ المقاول أيًا من الحد الأدنى من التزامات أعمال البحث خلال فترة البحث الجارية حينئذٍ بشرط وفائه بالحد الأدنى من التزامات النفقات عن تلك الفترة.

إذا أُسْمِحَ للمقاول بدخول فترة البحث التالية بدون وفائه بالحد الأدنى من التزامات أعمال البحث فإن الجزء الذي لم يتم المقاول بالوفاء به من الحد الأدنى من التزامات أعمال البحث يتم ترحيله لفترة البحث التالية على أن يلتزم المقاول بتقديم خطاب ضمان منفصل بقيمة ذلك الجزء من الحد الأدنى من التزامات أعمال البحث والذي يظل ساريًا حتى نهاية فترة البحث التالية. ولا يتم تخفيض خطاب الضمان هذا بأي نفقات أخرى لا تخص ذلك الالتزام الذي يضمنه.

ولا يجوز رد خطاب الضمان إلا بعد تنفيذ الالتزام المرحّل. ويحق لإيجاس تسهيل خطاب الضمان في حالة عدم تنفيذ الالتزام المرحّل عند نهاية فترة البحث التالية. في هذه الحالة لن يكون للمقاول الحق في استرداد هذه النفقات كنفقات استكشاف كما هو منصوص عليه طبقاً للمادة السابعة في حالة الإنتاج التجاري.

وفي حالة ما إذا تخلى المقاول عن حقوقه في البحث بمقتضى هذه الاتفاقية، على النحو المبين بعاليه وذلك قبل أو عند نهاية فترة البحث الأولى و كان قد أنفق على عمليات البحث مبلغاً يقل عن الحد الأدنى من التزامات النفقات لهذه الفترة، عندها يجب على المقاول دفع مبلغاً لإيجاس مساوياً للفرق بين ذلك الحد الأدنى من التزامات النفقات والمبلغ الفعلي الذي أنفقه على البحث واعتمده إيجاس كتكاليف قابلة للاسترداد ، على أن يتم دفع هذا المبلغ لإيجاس عند التخلي أو في مدى ستة (٦) أشهر من نهاية فترة البحث الأولى حسب الأحوال.

أي عجز في النفقات التي ينفقها المقاول عند نهاية أي فترة بحث لاحقة للأسباب سالفه الذكر يؤدي بالمثل إلى أن يدفع المقاول لإيجاس ذلك العجز. وطالما ظلت هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للمقاول، فإن المقاول يحق له أن يسترد أيًا من تلك المبالغ كنفقات بحث بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابعة في حالة الإنتاج التجاري.

مع عدم الإخلال بالمادة الثالثة (ب)، فإنه في حالة عدم تحقق اكتشاف تجاري للزيت أو عدم الإخطار باكتشاف تجاري للغاز في نهاية السنة ---- (--) حسبما يتم مدها وفقاً للمادة الخامسة (أ) أو في حالة تخلي المقاول عن المنطقة بموجب هذه الاتفاقية قبل ذلك التاريخ، لا تتحمل إيجاس أيًا من المصروفات سالفه الذكر التي يكون المقاول قد أنفقها.

(ج) يقوم المقاول، قبل بداية كل سنة مالية بأربعة (٤) أشهر على الأقل أو في المواعيد الأخرى التي يتم الاتفاق عليها بين إيجاس والمقاول، بإعداد برنامج عمل وموازنة البحث للمنطقة يبين فيهما عمليات البحث التي يقترح المقاول القيام بها خلال السنة التالية "برنامج عمل وموازنة البحث".

وتفحص لجنة مشتركة تنشئها إيجاس والمقاول بعد تاريخ سريان هذه الاتفاقية برنامج عمل وموازنة البحث. وتتكون هذه اللجنة التي يطلق عليها فيما يلي "لجنة البحث الاستشارية" من ستة (٦) أعضاء، ثلاثة (٣) منهم تعينهم إيجاس وثلاثة (٣) يعينهم المقاول. وتعين إيجاس رئيس لجنة البحث الاستشارية من بين الأعضاء الذين عينتهم. وتقوم لجنة البحث الاستشارية بفحص برنامج عمل وموازنة البحث المقترحين وتقديم الرأي الذي تراه مناسباً بشأنهما. وبعد الإنتهاء من الفحص بمعرفة لجنة البحث الاستشارية، يقوم المقاول بعمل التعديلات على برنامج عمل وموازنة البحث وتقديمهما لإيجاس لاعتمادهما.

ومن المتفق عليه أيضاً أنه بعد هذا الاعتماد :

١- لا يجوز للمقاول أن يغير أو يعدل بصورة جوهرية برنامج عمل وموازنة البحث المذكورين ولا أن يخفض النفقات المعتمدة في الموازنة بدون موافقة إيجاس.

٢- يجب على المقاول الحصول على الموافقات اللازمة من إيجاس لتنفيذ الأعمال المدرجة في برنامج عمل وموازنة البحث، وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات المطبقة في هذا الشأن.

٣- وفي حالة الظروف الطارئة التي تنطوي على خطر فقدان الأرواح أو الممتلكات أو ضرر للبيئة فإنه يجوز للمقاول أن يصرف المبالغ الإضافية غير المدرجة في الموازنة والتي قد تكون لازمة لتخفيف وطأة مثل هذا الخطر أو الضرر. وتعتبر هذه النفقات من كافة الوجوه نفقات بحث ويكون استردادها وفقاً لنصوص المادة السابعة في هذه الاتفاقية.

(د) يقدم المقاول جميع المبالغ اللازمة لكافة المواد والمعدات والإمدادات وإدارة شؤون الأفراد والعمليات وفقاً لبرنامج العمل وموازنة البحث، ولا تكون إيجاس مسئولة عن تحمل أو سداد أي من التكاليف سالفه الذكر.

(هـ) يكون المقاول مسؤولاً عن إعداد وتنفيذ برنامج عمل وموازنة البحث والذي يجب تنفيذه بكفاءة عالية وبما يتماشى مع الأصول السليمة المرعية في صناعة البترول.

كافة الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيكية وكذا أي دراسات أخرى متعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية تجرى في ج.م.ع.، ماعدا الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيكية والهندسية والتطويرية المتخصصة التي يكون من الأوفق إجراؤها في مراكز متخصصة خارج ج.م.ع. شريطة موافقة إيجاس .

ويعهد المقاول بإدارة عمليات البحث في ج.م.ع. إلى مديره العام ونائب مديره العام اللذين يتعين أن يكونا من ذوي الكفاءة الفنية. وتخطر الحكومة وإيجاس بإسم ذلك المدير العام ونائبه فور تعيينهما. ويزود المقاول المدير العام وكذا نائب المدير العام، عند غياب المدير العام، بسلطات كافية تمكنهما من أن يقوما فوراً بتنفيذ كافة اللوائح القانونية التي تصدر إليهما كتابة من الحكومة أو ممثلها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية. وتسري على المقاول كل اللوائح القانونية التي صدرت أو تصدر والمطبقة في ظل هذه الاتفاقية ولا تتعارض معها.

(و) يقدم المقاول لإيجاس في خلال ثلاثين (٣٠) يوماً تالية لنهاية كل ربع سنة تقويمية بياناً بنشاط البحث المتعلق بعمليات البحث التي تم القيام بها في أي جزء من المنطقة لم يتم تحويله إلى عقد تنمية يوضح التكاليف التي أنفقتها المقاول خلال ربع السنة المذكور. ويضع المقاول سجلاته وكافة المستندات الضرورية المؤيدة لذلك تحت تصرف إيجاس لفحصها في أي وقت أثناء ساعات العمل العادية وذلك لمدة ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ استلام كل بيان لنشاط البحث.

وفي مدي ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ استلام كل بيان لنشاط البحث تقوم إيجاس باخطار المقاول كتابة إذا اعتبرت:

١- أن بيان التكاليف ليس صحيحاً؛ أو

٢- أن تكاليف البضائع أو الخدمات الموردة لا تتماشى مع أسعار السوق الدولية للبضائع أو الخدمات المماثلة في الجودة وشروط التوريد السائدة وقت توريد هذه البضائع أو الخدمات، علي أن يراعي في هذا الشأن أن المشتريات والخدمات التي تم الحصول عليها من داخل ج.م.ع. تخضع لأحكام المادة السادسة والعشرين؛ أو

٣- أن حالة المواد التي وردها المقاول لاتتناسب مع أسعارها؛ أو

٤- أن التكاليف التي حملت ليست لازمة بصفة معقولة للعمليات.

ويتعين على المقاول الرد كتابة على ملاحظات إيجاس وعلى أن يتضمن الرد الأسباب والمبررات والمستندات المؤيدة وأن يتشاور مع إيجاس في شأن المشكلة التي تثار في هذا الصدد وعلي الطرفين أن يحاولا الوصول إلى تسوية مرضية لكليهما.

وإذا لم تقم إيجاس بإخطار المقاول في مدى الثلاثة (٣) أشهر المنصوص عليها في هذه الفقرة باعترضها على أي بيان، فإن هذا البيان يعتبر معتمداً.

(ز) يقوم المقاول بدفع كل المبالغ اللازمة لعملياته في ج.م.ع. بمقتضى هذه الاتفاقية بعملات من الخارج قابلة للتحويل الحر. ويحق للمقاول شراء العملة المصرية بدون قيد وذلك بالكميات اللازمة لعملياته في ج.م.ع. من إيجاس أو الهيئة أو أي بنك مصرح له من الحكومة في القيام بإستبدال النقد الأجنبي. وسوف يعطى المقاول الأولوية لشراء العملة المصرية من إيجاس أو الهيئة حسب تعليمات إيجاس وبذات السعر المطبق في تاريخ شراء تلك العملة من البنك الأهلي المصري.

(ح) تخول إيجاس والهيئة في أن تقدم للمقاول العملة المصرية المطلوبة للعمليات التي تجري بموجب هذه الاتفاقية مقابل أن تتسلم من المقاول مقداراً مساوياً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف الرسمي في ج.م.ع.، علي أن تودع هذه المبالغ بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية في حساب إيجاس أو الهيئة (حسب الأحوال) في الخارج لدي بنك مراسل للبنك الأهلي المصري بالقاهرة ج.م.ع. وتستخدم المسحوبات من هذا الحساب لتمويل متطلبات إيجاس أو الهيئة (حسب الأحوال) والشركات التابعة لهما من العملات الأجنبية، وبشرط موافقة وزير البترول.

(ط) وأي مبالغ يستحق سدادها لإيجاس من البترول المخصص لاسترداد التكاليف نتيجة التوصل إلى اتفاق أو قرار تحكيم يتعين سدادها نقداً علي الفور لإيجاس، مضافاً إليها فائدة بسيطة بواقع سعر ليبور، مضافاً إليه اثنان ونصف في المائة (٢,٥٪) سنوياً، وذلك عن الفترة التي تبدأ من التاريخ الذي كان يجب فيه دفع المبلغ (المبالغ) محل الخلاف لإيجاس طبقاً للمادة السابعة (أ) (٢) والملحق "هـ" من هذه الاتفاقية (أي اعتباراً من تاريخ تقديم بيان استرداد التكاليف الخاص بتلك المبالغ) وحتى تاريخ السداد. ويمثل سعر ليبور المطبق متوسط الرقم أو الأرقام المنشورة في جريدة ICE Benchmark Administration Limited (IBA) والتي تمثل متوسط سعري (الشراء والبيع) الساريين علي الودائع بالدولار الأمريكي المودعة لمدة شهر واحد في سوق العملات الأوروبية بين بنوك لندن في كل يوم خامس عشر (١٥) من كل شهر واقع بين التاريخ الذي كان يجب فيه دفع المبلغ (المبالغ) محل الخلاف لإيجاس وتاريخ السداد الفعلي.

وفي حالة عدم نشر سعر ليبور (IBA) ICE Benchmark Administration Limited في اليوم الخامس عشر (١٥) من أي شهر لأي سبب كان رغم توفر هذا السعر، فإنه يقع الاختيار علي سعر ليبور الذي

يقدمه سيتي بنك ان. ايه. للبنوك الأخرى الرئيسية في سوق العملات الأوروبية بين بنوك لندن عن الودائع بالدولار الأمريكي لمدة شهر واحد (١).

فإذا وقع ذلك اليوم الخامس عشر (١٥) في يوم لا تسجل فيه أسعار ليبور في سوق التعامل بالعملات الأوروبية بين بنوك لندن، يكون سعر ليبور المستخدم هو السعر المسجل في اليوم التالي الذي يتم فيه تسجيل هذه الأسعار.

في حالة عدم نشر سعر ليبور في (IBA) ICE Benchmark Administration Limited لأي سبب من الأسباب، سيتم الاتفاق بين إيجاس والمقاول على جهة نشر بديلة. في حالة توقف التعامل بسعر ليبور أو التوقف التدريجي لسعر ليبور واستبداله بسعر آخر عالمياً، سيتم الاتفاق بين إيجاس والمقاول على هذا السعر البديل، وجهة النشر الجديدة المسؤولة عن إصدار هذا السعر البديل.

المادة الخامسة

التخليات

(أ) الإلجارية :

في نهاية السنة ----- (--) بعد تاريخ سريان هذه الاتفاقية يتخلى المقاول للحكومة عن إجمالي ----- في المائة (---%) من المنطقة الأصلية في تاريخ السريان التي لم يتم تحويلها حينئذ إلى عقد (عقود) تنمية. علي أن يكون هذا التخلي في شكل وحدة واحدة لقطاعات بحث بكاملها أو أجزاء أصلية من قطاعات بحث لم يتم تحويلها إلى عقد (عقود) تنمية (ما لم توافق إيجاس على خلاف ذلك) وذلك حتى يتسني الوفاء بمتطلبات التخلي على وجه الدقة.

في نهاية السنة ----- (--) بعد تاريخ سريان هذه الاتفاقية يتخلى المقاول للحكومة عن إجمالي ----- في المائة (---%) إضافية من المنطقة الأصلية في تاريخ السريان التي لم يتم تحويلها حينئذ إلى عقد (عقود) تنمية. علي أن يكون هذا التخلي في شكل وحدة واحدة لقطاعات بحث بكاملها أو أجزاء أصلية من قطاعات بحث لم يتم تحويلها إلى عقد (عقود) تنمية (ما لم توافق إيجاس على خلاف ذلك) وذلك حتى يتسني الوفاء بمتطلبات التخلي على وجه الدقة.

مع عدم الإخلال بالمادتين الثالثة والثالثة والعشرين والفقرات الثلاث الأخيرة من هذه المادة الخامسة (أ) يتعين علي المقاول أن يتخلى عند نهاية السنة ----- (--) من مرحلة البحث عن الباقي من المنطقة التي لم يتم تحويلها حينئذ إلى عقد (عقود) تنمية.

ومن المفهوم أنه في وقت أي تخل فإن المساحات الواجب تحويلها إلي عقد (عقود) تنمية والتي يكون قد قدم بها طلب إلى وزير البترول لموافقته، وفقاً للمادة الثالثة (د) تعتبر رهناً بهذه الموافقة، كأنها حولت إلى عقد (عقود) تنمية.

لن يكون مطلوباً من المقاول أن يتخلى عن أي قطاع أو قطاعات بحث أرسل بخصوصه أو بخصوصها لإيجاس إخطاراً باكتشاف تجاري للزيت أو للغاز، مع مراعاة حق إيجاس في الموافقة على وجود اكتشاف تجاري وفقاً للمادة الثالثة (ج) ومع عدم الإخلال بمقتضيات المادة الثالثة (هـ).

وفي حالة ما إذا كانت إحدى الآبار فعلاً تحت الحفر أو الاختبار في نهاية أي فترة من فترات البحث، فإنه يسمح للمقاول بفترة لا تزيد عن ستة (٦) أشهر لتمكينه من تحقيق اكتشاف بئر تجاري للزيت أو بئر تجاري للغاز أو لكي يحقق اكتشافاً تجارياً، علي حسب الأحوال. علي أن أي امتداد من هذا القبيل بما لا يتجاوز فترة الستة (٦) أشهر سوف يترتب عليه نقصان أمد فترة البحث التالية، إن وجدت، بما يساوي تلك المدة، علي نحو ما يتطلبه الأمر.

(ب) الإختيارية :

يجوز للمقاول خلال أي فترة بحث أن يتخلى بمحض اختياره عن كل أو أي جزء من المنطقة في شكل وحدة واحدة من قطاعات بحث كاملة أو أجزاء من قطاعات بحث وبشرط أن يكون قد أوفى في تاريخ هذا التخلي الاختياري بالحد الأدنى من التزامات البحث عن هذه الفترة بموجب المادة الرابعة (ب).

أي تخلي اختياري بموجب هذه الاتفاقية يخصم من حساب التخلي الاجباري المنصوص عليه في المادة الخامسة (أ) أعلاه (ما لم توافق إيجاس على خلاف ذلك).

بعد الاكتشاف التجاري يكون التخلي عن أي مساحة بالاتفاق المشترك بين إيجاس والمقاول وذلك باستثناء التخلي الذي يتم عند نهاية إجمالي فترات البحث المنصوص عليها بعاليه.

يجوز للمقاول خلال فترة التنمية أن يتخلى اختيارياً عن المنطقة كوحدة واحدة إذا ارتأى أن العمليات البترولية في المنطقة غير اقتصادية بالنسبة للمقاول؛ بشرط:

(١) أن يكون المقاول قد أوفى بكافة التزاماته وواجباته الواردة بهذه الاتفاقية والتي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر- تلك المتعلقة بتطهير الاصول والتسهيلات، أو تقديمه لضمانة مالية (يتم الاتفاق على شكلها وقيمتها بين إيجاس والمقاول) للوفاء بتلك الالتزامات والواجبات؛ و

(٢) قيام المقاول بتقديم اخطار كتابي بالتخلي الاختياري لإيجاس، ومطالباً إيجاس أن تؤكد كتابةً أن المقاول قد أوفى بتلك الالتزامات والواجبات، أو تقديمه تلك الضمانة المالية.

بعد هذا الإخطار:

- (١) اذا لم تخطر إيجاس المقاول كتابةً - سواء بالتأكيد أو بإبداء الاعتراض المسبب - خلال فترة مائة وثمانين (١٨٠) يوم من تاريخ استلامها لخطر المقاول بالتخلي عن المنطقة، فإن تخلي المقاول عن المنطقة يكون سارياً بمجرد انتهاء فترة المائة والثمانين (١٨٠) يوماً؛ أو
- (٢) اذا أخطرت إيجاس المقاول كتابةً خلال فترة المائة والثمانين (١٨٠) يوماً بتأكيد أنها أن المقاول قد أوفى بالتزاماته وواجباته طبقاً لهذه الاتفاقية، أو قد قدم ضماناً مالية معتمدة من إيجاس، فإن تخلي المقاول عن المنطقة يكون سارياً بعد تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ استلام المقاول لذلك التأكيد؛ أو
- (٣) اذا أخطرت إيجاس المقاول كتابةً - خلال فترة المائة والثمانين (١٨٠) يوماً - لإبداء اعتراض مسبب، فإن التخلي لن يسري لحين صدور تأكيد إيجاس علي وفاء المقاول بالتزاماته وواجباته طبقاً لهذه الاتفاقية أو تقديمه لضماناً مالية معتمدة من إيجاس. يكون تخلي المقاول الاختياري عن المنطقة سارياً بعد تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ استلام المقاول لتأكيد إيجاس.

خلال مدة سريان الاتفاقية وطبقاً للمادة الثالثة (هـ) والمادة الخامسة، وفي حالة تخلي المقاول عن أي قطاع (قطاعات) من المنطقة، يلتزم المقاول بأن يقدم لإيجاس، مباشرة أو من خلال الإي يو جي، كافة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها المتعلقة بالعمليات البترولية التي تمت في القطاع (القطاعات) المتخلى عنها بموجب هذه الاتفاقية، في موعد غايته ثلاثين (٣٠) يوماً من إخطار المقاول بالتخلي وقبل موافقة إيجاس على هذا التخلي. عند تخلي المقاول عن كل أو جزء من المنطقة فإنه يتعهد ويلتزم بإعادة حالة المنطقة إلى ما كانت عليه عند استلامه لها، وذلك طبقاً للأصول السليمة والمرعية في صناعة البترول (إلا إذا وافقت إيجاس والمقاول على خلاف ذلك).

المادة السادسة

العمليات بعد الاكتشاف التجاري

- (أ) عند الموافقة على أول عقد تنمية يجب على إيجاس والمقاول أن يؤسسا في ج.م.ع. شركة للقيام بالعمليات طبقاً للمادة السادسة والملحق "د" (ويطلق عليها فيما يلي "الشركة المشتركة") ويتم الاتفاق بين إيجاس والمقاول معاً علي اسمها، علي أن يعتمد وزير البترول ذلك الاسم. وهذه الشركة سوف تكون شركة مساهمة قطاع خاص، تخضع للقوانين واللوائح السارية في ج.م.ع. في الحدود التي لاتعارض فيها هذه القوانين واللوائح مع نصوص هذه الاتفاقية أو عقد تأسيس الشركة المشتركة (عقد التأسيس).
- وعلي أي حال، فإن الشركة المشتركة والمقاول، لأغراض هذه الاتفاقية، تعفيان من تطبيق أحكام القوانين واللوائح الآتية بتعديلاتها الحالية أو المستقبلية وما يحل محلها من قوانين أو لوائح :
- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بشركات القطاع العام.

- القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركاته.
- القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام.
- أحكام الباب الخامس بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بالبنك المركزي المصري وقطاع البنوك.

(ب) عقد تأسيس الشركة المشتركة مرفق بهذه الاتفاقية كملحق "د". تنشأ الشركة المشتركة في خلال ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ اعتماد وزير البترول لأول عقد تنمية سواء للزيت أو للغاز للقيام بأعمال التنمية طبقاً لخطة التنمية المعتمدة وبرنامج العمل والموازنة لعمليات البحث والتنمية والإنتاج من عقد (عقود) التنمية، يكون عقد التأسيس نافذاً وتكون الشركة المشتركة قائمة فعلاً تلقائياً دون حاجة إلى أي إجراءات أخرى. وتحل لجنة البحث الاستشارية عند التخلي النهائي عن كافة أجزاء المنطقة التي لم يتم تحويلها إلى عقد (عقود) تنمية.

(ج) تعد الشركة المشتركة برنامج عمل وموازنة للمزيد من عمليات البحث والتنمية للجزء المتبقي من السنة المالية التي اعتمد فيها عقد التنمية في أي جزء من المنطقة تم تحويله إلى عقد تنمية، وذلك بعد تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ قيام الشركة المشتركة طبقاً للفقرة (ب) أعلاه. وتعد الشركة المشتركة برنامج إنتاج سنوي وبرنامج العمل والموازنة للسنة المالية التالية لاجراء مزيد من عمليات البحث والتنمية في أي جزء من المنطقة تم تحويله إلى عقد تنمية، وذلك في موعد لا يتجاوز أربعة (٤) أشهر قبل نهاية السنة المالية الجارية (أو في أي موعد آخر يتفق عليه بين إيجاس والمقاول) وفي الأربعة (٤) أشهر السابقة لبداية كل سنة مالية تالية بعد ذلك (أو في أي موعد آخر يتفق عليه بين إيجاس والمقاول). ويقدم برنامج الإنتاج وبرنامج العمل والموازنة لمجلس إدارة الشركة المشتركة للموافقة عليهما.

ويتم المراجعة والموافقة على وتنفيذ برنامج عمل وموازنة البحث للمزيد من عمليات البحث في أي جزء من المنطقة لم يتم تحويله إلى عقد تنمية، وفقاً للمادة الرابعة.

(د) تقوم الشركة المشتركة في موعد لا يتعدى اليوم العشرين (٢٠) من كل شهر بتقديم تقدير مكتوب إلى المقاول بمجموع احتياجاتها النقدية لتغطية النفقات في النصف الأول والنصف الثاني من الشهر التالي مقدرة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، متماشياً مع برنامج العمل والموازنة المعتمدة. وأن تدخل في حساب هذا التقدير أي نقدية يتوقع بقاءها لديها في نهاية الشهر.

وتدفع المبالغ الخاصة بالفترة المحددة من ذلك الشهر إلى البنك المراسل المذكور في الفقرة (هـ) أدناه، وذلك في اليوم الأول (١) واليوم الخامس عشر (١٥) علي التوالي، وإذا كان اليوم المحدد للدفع من أيام العطلات فإن الدفع يتم في يوم العمل الذي يليه.

(هـ) يصرح للشركة المشتركة بأن تحتفظ تحت تصرفها في الخارج في حساب مفتوح لدي بنك مراسل للبنك الأهلي المصري بالقاهرة ج.م.ع.، بالمبالغ التي يقدمها المقاول بالنقد الأجنبي. وتستخدم المسحوبات من هذا الحساب لدفع أثمان البضائع والخدمات التي يتم الحصول عليها في الخارج ولتحويل المبالغ اللازمة إلى بنك محلي في ج.م.ع. لمواجهة نفقات الشركة المشتركة بالجنيه المصري بشأن أنشطتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

وفي خلال الستين (٦٠) يوماً التاليه لنهاية كل سنة مالية تقدم الشركة المشتركة إلى سلطات رقابة النقد المختصة في ج.م.ع. بياناً مصدقاً عليه من مكتب مراجعة حسابات معترف به، يبين المبالغ المقيدة في الجانب الدائن لذلك الحساب والمبالغ المنصرفة منه والرصيد المتبقي في نهاية السنة المالية.

(و) إذا وجدت خلال فترة عمليات الإنتاج، طاقة زائدة في التسهيلات والتي لا يمكن للشركة المشتركة استخدامها، فإنه يحق لإيجاس استخدام تلك الطاقة الزائدة إذا رغبت في ذلك دون أي أعباء مالية أو إضرار بعمليات المقاول أو الشركة المشتركة فيما يتعلق بالمنطقة.

المادة السابعة

استرداد التكاليف و المصروفات و إقتسام الإنتاج

(أ) استرداد التكاليف:

(١) البترول المخصص لاسترداد التكاليف:

مع مراعاة النصوص الخاصة بالمراجعة في هذه الاتفاقية يسترد المقاول كل ربع سنة ما تم اعتماده بواسطة إيجاس من كافة التكاليف والمصروفات والنفقات الخاصة بجميع عمليات البحث والتنمية والعمليات المتعلقة بها بموجب هذه الاتفاقية، في حدود وخصماً من نسبة ----- في المائة (---%)، من كل البترول المنتج و المحتفظ به من جميع عقود التنمية داخل حدود المنطقة بمقتضى هذه الاتفاقية، والذي لم يستخدم في العمليات البترولية. ويشار إلى هذا البترول فيما يلي بعبارة "البترول المخصص لاسترداد التكاليف".

وتطبق التعريفات التالية بغرض تحديد تصنيف كل التكاليف والمصروفات والنفقات لاستردادهم :

١- "نفقات الاستكشاف" تعني كل تكاليف ومصروفات البحث وما يخصها من المصروفات غير المباشرة والمصروفات الإدارية الإضافية والعمومية.

٢- "نفقات التنمية" تعني كل تكاليف ومصروفات التنمية، (باستثناء مصروفات التشغيل)، وما يخصها من المصروفات غير المباشرة والمصروفات الإدارية الإضافية والعمومية.

٣- "مصروفات التشغيل" تعني كل التكاليف والمصروفات والنفقات التي تمت بعد بدء الإنتاج التجاري وهي التكاليف والمصروفات والنفقات غير القابلة عادة للاستهلاك.

ومع ذلك، تشمل مصروفات التشغيل إصلاح الآبار وإصلاح وصيانة الأصول ولكنها لا تشمل أيًا مما يلي: الحفر الجانبي (Sidetracking) وإعادة الحفر وتغيير حالة بئر والردم والهجر الدائم لبئر واستبدال أصول أو جزء من أصل والإضافات والتحسينات والتجديدات والعمره الرئيسية بما يطيل عمر الأصل.

و تسترد نفقات البحث والتنمية ومصروفات التشغيل من البترول المخصص لاسترداد التكاليف على النحو التالي:

١) "نفقات الاستكشاف"، بما في ذلك ما تراكم منها قبل بدء الإنتاج التجاري، تسترد بمعدل ----- في المائة (---%) سنوياً، تبدأ إما في السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه النفقات أو في السنة الضريبية التي يبدأ فيها الإنتاج التجاري، أي التاريخين يكون لاحقاً.

٢) "نفقات التنمية"، بما في ذلك ما تراكم منها قبل بدء الإنتاج التجاري، تسترد بمعدل ----- في المائة (---%) سنوياً، تبدأ إما في السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه النفقات أو في السنة الضريبية التي يبدأ فيها الإنتاج التجاري، أي التاريخين يكون لاحقاً.

(٣) "مصروفات التشغيل" التي حملت ودفعت بعد بدء الإنتاج التجاري، سوف تسترد إما في السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه التكاليف والمصروفات أو في السنة الضريبية التي يبدأ فيها الإنتاج التجاري، أي التاريخين يكون لاحقاً.

(٤) إذا حدث في أي سنة ضريبية أن كانت التكاليف أو المصروفات أو النفقات الواجب استردادها بموجب أحكام الفقرات (١) و(٢) و(٣) السابقة تزيد عن قيمة كل البترول المخصص لاسترداد التكاليف في تلك السنة الضريبية، فإن الزيادة ترحل لاستردادها في السنة (أو السنوات) الضريبية التالية إلى أن تسترد بالكامل، على ألا يتم ذلك بأي حال من الأحوال بعد إنقضاء هذه الاتفاقية بالنسبة للمقاول.

(٥) استرداد التكاليف والمصروفات، بناء على المعدلات المشار إليها سابقاً، يوزع على كل ربع سنة تناسبياً (بنسبة الربع لكل ربع سنة). ومع ذلك، فإن أي تكاليف ومصروفات قابلة للاسترداد لا يتم استردادها في ربع سنة معين تبعاً لهذا التوزيع، ترحل لاستردادها في ربع السنة الذي يليه.

(٢) باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) (٣) من المادة السابعة والفقرة (هـ) (١) من المادة السابعة، يحق للمقاول أن يحصل على ويمتلك كل ربع سنة، كل البترول المخصص لاسترداد التكاليف الذي يتم الحصول عليه والتصرف فيه بالكيفية المحددة وفقاً للمادة السابعة فقرة (هـ). وعندما تزيد قيمة كل البترول المخصص لاسترداد التكاليف (على النحو المحدد في الفقرة (ج) من المادة السابعة) عن التكاليف والنفقات الفعلية القابلة للاسترداد والمزعم استردادها في ربع السنة ذاك، بما في ذلك ما قد يرحل طبقاً للمادة السابعة فقرة (أ) (١) (٤)، فإن قيمة تلك الزيادة من البترول المخصص لاسترداد التكاليف "فائض استرداد التكاليف" سوف تقسم بين إيجاس والمقاول طبقاً للنسب التالية:

نصيب إيجاس ----- في المائة (---%)

نصيب المقاول ----- في المائة (---%)

ويتعين على المقاول أن يدفع لإيجاس نصيبها من فائض استرداد التكاليف إما (١) نقداً وذلك بالطريقة المنصوص عليها في المادة الرابعة من النظام المحاسبي الواردة في الملحق "هـ" وإما (٢) عيناً وفقاً للمادة السابعة (أ) (٣).

(٣) قبل بدء كل سنة تقويمية بتسعين (٩٠) يوماً، يحق لإيجاس أن تختار بموجب إخطار كتابي ترسله للمقاول، أن تطلب سداد حقها، من فائض استرداد التكاليف حتى مائة في المائة (١٠٠%) وطبقاً للفقرة (٢) اعلاه

عيناً. وهذا السداد يكون بالزيت الخام من المنطقة "فوب" نقطة التصدير أو من أي نقطة تسليم أخرى يُتفق عليها؛ بشرط ألا تزيد كمية الزيت الخام التي تحصل عليها إيجاس عيناً في أي ربع سنة على قيمة الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف المأخوذ فعلاً والذي تصرف فيه المقاول بصفة منفردة من المنطقة خلال ربع السنة السابق. وإذا كان إستحقاق إيجاس في تقاضي سداد نصيبها من فائض استرداد التكاليف عيناً مقيداً بالشرط السابق ذكره، فإن الباقي من هذا الإستحقاق يدفع نقداً.

(ب) اقتسام الإنتاج:

(١) الـــــــ في المائة (--) المتبقية من كل البترول المنتج والمحتفظ به من المنطقة بموجب هذه الاتفاقية والغير مستخدم في العمليات البترولية تقسم بين إيجاس والمقاول كل ربع سنة، طبقاً لقيمة خام برنت ووفقاً للأنصبة التالية (" اقتسام الإنتاج"):--

(١) الزيت الخام والمتكثفات:

سعر برنت دولار امريكي / برميل	الزيت الخام والمتكثفات المنتج والمحتفظ به بموجب هذه الاتفاقية والغير مستخدم في العمليات البترولية برميل زيت / يوم (ب ز/ي) (متوسط ربع سنوي)	نصيب إيجاس بالنسبة المئوية (%)	نصيب المقاول بالنسبة المئوية (%)
أقل من أو يساوي ٤٠ دولار أمريكي	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أقل من أو تساوي ٥٠٠٠ ب ز/ي.	(--)	(--)
	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٥٠٠٠ و أقل من أو تساوي ١٠٠٠٠ ب ز/ي.	(--)	(--)
	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ١٠٠٠٠ و أقل من أو تساوي ٢٠٠٠٠ ب ز/ي.	(--)	(--)
	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٢٠٠٠٠ ب ز/ي.	(--)	(--)
أكثر من ٤٠ دولار أمريكي وأقل من أو يساوي ٦٠ دولار أمريكي	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أقل من أو تساوي ٥٠٠٠ ب ز/ي.	(--)	(--)
	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٥٠٠٠ و أقل من أو تساوي ١٠٠٠٠ ب ز/ي.	(--)	(--)
	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ١٠٠٠٠ و أقل من أو تساوي ٢٠٠٠٠ ب ز/ي.	(--)	(--)
	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٢٠٠٠٠ ب ز/ي.	(--)	(--)
أكثر من ٦٠ دولار أمريكي وأقل من أو يساوي ٨٠ دولار أمريكي	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أقل من أو تساوي ٥٠٠٠ ب ز/ي.	(--)	(--)

----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ١٠.٠٠٠ و أقل من أو تساوي ٢٠.٠٠٠ ب/ز/ي.	
(--)	(--)		
----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٢٠.٠٠٠ ب/ز/ي.	
(--)	(--)		
----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أقل من أو تساوي ٥.٠٠٠ ب/ز/ي.	أكثر من ١٨٠ دولار أمريكي وأقل من أو يساوي ٢٠٠ دولار أمريكي
(--)	(--)	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٥.٠٠٠ و أقل من أو تساوي ١٠.٠٠٠ ب/ز/ي.	
----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ١٠.٠٠٠ و أقل من أو تساوي ٢٠.٠٠٠ ب/ز/ي.	
(--)	(--)	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٢٠.٠٠٠ ب/ز/ي.	
----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أقل من أو تساوي ٥.٠٠٠ ب/ز/ي.	أكثر من ٢٠٠ دولار أمريكي
(--)	(--)	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٥.٠٠٠ و أقل من أو تساوي ١٠.٠٠٠ ب/ز/ي.	
----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ١٠.٠٠٠ و أقل من أو تساوي ٢٠.٠٠٠ ب/ز/ي.	
(--)	(--)	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٢٠.٠٠٠ ب/ز/ي.	

٢) الغاز وغاز البترول المسال (LPG):

يتم تحويل كل كميات غاز البترول المسال (LPG) إلى كميات مكافئة من الغاز يتم إضافتها إلى كميات الغاز المنتجة من المنطقة لأغراض حساب اقتسام الإنتاج من الغاز وغاز البترول المسال (LPG) ولأغراض منح الإنتاج.

نسبة المماثل (%)	نسبة إيجاس (%)	الغاز وغاز البترول المسال (LPG) المنتج والمحتفظ به بموجب هذه الاتفاقية والغير مستخدم في العمليات البترولية قدم مكعب قياسي / يوم (ق ^٣ /ي) (متوسط ربع سنوي)	سعر برنت دولار أمريكي / برميل
----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أقل من أو تساوي ١٠٠ مليون ق ^٣ /ي.	أقل من أو يساوي ٤٠ دولار أمريكي
(--)	(--)	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ١٠٠ مليون ق ^٣ /ي وأقل من أو تساوي ٢٥٠ مليون ق ^٣ /ي.	
----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٢٥٠ مليون ق ^٣ /ي وأقل من أو تساوي ٥٠٠ مليون ق ^٣ /ي.	
(--)	(--)	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٥٠٠ مليون ق ^٣ /ي.	
----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أقل من أو تساوي ١٠٠ مليون ق ^٣ /ي.	أكثر من ٤٠ دولار أمريكي وأقل من أو يساوي ٦٠ دولار أمريكي
(--)	(--)		

----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٢٥٠ مليون ق ^٣ /ي وأقل من أو تساوي ٥٠٠ مليون ق ^٣ /ي.
(--)	(--)	
----	----	بالنسبة لشريحة أو كمية إنتاج أكثر من ٥٠٠ مليون ق ^٣ /ي.
(--)	(--)	

حيث سعر برنت الذي يجري على أساسه تقسيم الأنصبة هو المتوسط الربع سنوي لسعر برنت مقدره بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية لكل برميل من خام برنت المعلن في تقرير بلاتس كروود أو بل ماركتواير ("Platts Crude Oil Marketwire report")، وفي حالة عدم إمكان تحديد ذلك المتوسط بسبب عدم صدور تقرير أسعار بلاتس كروود أو بل ماركتواير على الإطلاق خلال شهر من الشهر، يجتمع الأطراف ويتفقوا على قيمة خام برنت بالرجوع إلى مصادر أخرى معلنه. وفي حالة عدم وجود مثل هذه المصادر المعلنه، أو إذا لم يمكن تحديد قيمة خام برنت طبقاً لما ورد آنفلاًي سبب آخر، يجتمع إيجاس والمقاول ويتفقوا على قيمة خام برنت. وتؤخذ هذه الأنصبة المشار إليها في المادة السابعة (ب) (١) (١) و (٢) أعلاه و يتم التصرف فيها وفقاً للمادة السابعة فقرة (هـ).

(٢) بعد نهاية كل سنة تعاقدية في أثناء مدة أي اتفاقية مبيعات الغاز تبرم وفقاً للمادة السابعة فقرة (هـ)، تقدم إيجاس والمقاول (بصفتها بائعين) إلى إيجاس (بصفتها مشتري) بياناً بكمية من الغاز، إن وجد، مساوية للكمية التي نقصت بمقدارها كمية الغاز التي تسلمتها إيجاس (بصفتها مشتري) عن خمسة وسبعين في المائة (٧٥٪) من كميات الغاز المتعاقد عليها طبقاً لما تقرره اتفاقية مبيعات الغاز السارية (غاز النقص)، بشرط أن يكون الغاز متوفراً عند نقطة الاستلام. وتدفع إيجاس (بصفتها مشتري)، خلال ستين (٦٠) يوماً من استلامها ذلك البيان، إلى إيجاس والمقاول (بصفتها بائعين) قيمة غاز النقص، إن وجد، ويدرج غاز النقص هذا في مستحقات إيجاس والمقاول من الغاز بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابعة، وذلك في الربع الرابع من السنة التعاقدية المذكورة.

ويسجل غاز النقص في حساب مستقل لهذا الغرض "حساب الأخذ أو الدفع" وتسجل كميات الغاز الذي يتم تسليمه في السنوات التالية بالزيادة على نسبة الخمسة والسبعين في المائة (٧٥٪) من كميات الغاز المتعاقد عليها حسب ما تقرره اتفاقية مبيعات الغاز السارية "الغاز التعويضي"، تسجل قرين كميات الغاز المقيدة في حساب "الأخذ أو الدفع" وتخفصها بنفس المقدار. ولا تكون هناك مبالغ مستحقة الدفع بخصوص هذا الغاز التعويضي إلى هذا المقدار. ولا يدرج هذا الغاز التعويضي ضمن مستحقات المقاول

من الغاز بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابعة، ولا يكون للمقاول حقوق في هذا الغاز التعويضي.

في نهاية أي سنة تعاقدية، إذا اخفقت إيجاس والمقاول (بصفتها بائعين) في تسليم خمسة وسبعين في المائة (٧٥٪) من كمية الغاز السنوية المتعاقد عليها والمعرفه في اتفاقية مبيعات الغاز السارى مع إيجاس (بصفتها مشتري)؛ فإن الفرق بين الخمسة والسبعين في المائة (٧٥٪) من كمية الغاز السنويه المتعاقد عليها وكمية الغاز الفعلية المسلمة يشار إليها بـ "غاز قصور التسليم أو الدفع" و يحق لإيجاس (بصفتها مشتري) أخذ كمية من الغاز مساوية لغاز قصور التسليم أو الدفع وهذه الكمية تقيم بسعر يعادل تسعون بالمائه (٩٠٪) من سعر الغاز المعرف في اتفاقية مبيعات الغاز.

وتطبق على غاز البترول المسال (LPG) كله المتوفر للتسليم النسب المئوية المبينة في الفقرتين (أ) و(ب) من المادة السابعة، بخصوص غاز البترول المسال (LPG) المنتج من أي معمل يكون قد أنشئ وتم تشغيله بمعرفة إيجاس والمقاول أو نيابة عنهما.

(ج) تقييم البترول:

(١) الزيت الخام والمنتجات:

- ١- الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف الذي يستحقه المقاول بمقتضى هذه الاتفاقية يتعين تقييمه بمعرفة إيجاس والمقاول بـ "سعر السوق" عن كل ربع سنة تقويمية.
- ٢- "سعر السوق" يعني المتوسط المرجح للأسعار المحققة خلال ربع السنة المعنى من مبيعات إيجاس أو المقاول أيهما أعلى شريطة أن تكون المبيعات المستخدمة وصولاً إلى المتوسط أو المتوسطات المرجحة لمبيعات إلى شركات غير تابعة بكميات متقارنه بشروط دفع متقارنه بعملة قابلة للتحويل الحر لصفقات غير منحازة، تسليم ظهر الناقله (فوب) في نقطة التصدير وذلك طبقاً لكافة عقود بيع الزيت الخام السارية المفعول حينئذ، مع استبعاد عقود بيع الزيت الخام التي تنطوي على مقايضة، و

١) المبيعات التي تتم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من إيجاس أو المقاول إلى أي شركة تابعة سواء أكان ذلك عن طريق وسيط أو خلافه.

٢) المبيعات التي تنطوي على مقابل خلاف الدفع بعملة قابلة للتحويل الحر أو التي يكون الباعث فيها بصفة كلية أو جزئية اعتبارات خلاف الحوافز الإقتصادية المعتادة في بيوع الزيت الخام التجارية الخالية من التحيز.

٣- من المفهوم أنه في حالة البيوع سيف تجرى التخفيضات اللازمة مقابل تكاليف النقل والتأمين وصولاً لحساب السعر "فوب" في نقطة التصدير، وعلى أن يؤخذ دائماً في الاعتبار إجراء التعديل المناسب بالنسبة لنوع الزيت الخام ومزايا أو مساوئ النولون الخاصة بميناء الشحن وغير ذلك من تعديلات أخرى مناسبة. ويحدد سعر السوق على حده بالنسبة لكل زيت خام أو خليط زيت خام و بالنسبة لكل ميناء شحن.

٤- إذا لم تتم مثل هذه المبيعات خلال أي ربع سنة تقويمية من جانب إيجاس و/أو المقاول بموجب عقود بيع الزيت الخام السارية، فإنه يتعين على إيجاس والمقاول أن يتفقا معاً على سعر السوق بالنسبة للبرميل من الزيت الخام الذي يتعين استعماله عن ربع السنة ذاك، وعليهما الاسترشاد بجميع الأدلة المناسبة والمتاحة بما في ذلك الأسعار الجارية بعملة قابلة للتحويل الحر بالنسبة للزيوت الخام الرئيسية التي تنتجها كبرى البلدان المنتجة للبتروول (في الخليج العربي أو بمنطقة البحر المتوسط) التي تباع بصفة منتظمة في الأسواق المفتوحة طبقاً لبنود عقود بيع فعلية، مع استبعاد المبيعات الورقية والوعد بالبيع طالما لا يتم تسليم زيت خام، وبحيث تكون هذه المبيعات قد تمت بشروط ووفق أحكام (باستثناء السعر) لا تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي يبيع بها الزيت الخام المطلوب تقدير قيمته، وعلى أن يراعى دائماً إجراء التعديلات المناسبة تبعاً لجودة الزيت الخام ومزايا أو مساوئ النولون الخاصة بميناء الشحن وغير ذلك من التعديلات المناسبة، حسب الأحوال، تبعاً للفروق في درجة الكثافة ونسبة الكبريت وغير ذلك من العوامل المتعارف عليها عامة من قبل البائعين والمشتريين، والتي تؤثر على أسعار الزيت الخام، وأقساط التأمين الخاصة بالنقل لمدة تسعين (٩٠) يوماً، والرسوم غير المعتادة التي يتحملها البائع، كما تجرى هذه التعديلات على ثمن المبيعات بشروط الدفع لمدة تزيد على ستين (٦٠) يوماً، وعلى تكاليف القروض أو الضمانات التي تقدم لصالح البائعين على أساس أسعار الفائدة السائدة.

وقد انعقدت نية الأطراف على أن تعكس قيمة الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف السعر السائد في السوق لمثل هذا الزيت الخام.

٥- إذا رأت أي من إيجاس أو المقاول أن سعر السوق على النحو المحدد بمقتضى الفقرة الفرعية (٢) أعلاه لا يعكس سعر السوق السائد، أو في حالة ما إذا أخفقت إيجاس والمقاول في الاتفاق على سعر السوق بالنسبة لأي زيت خام منتج بموجب هذه الاتفاقية عن أي ربع سنة، وذلك في خلال خمسة عشر (١٥) يوماً بعد نهاية ربع السنة ذاك، فإنه يجوز لأي طرف أن يختار في أي وقت بعد ذلك أن يتقدم بالسؤال إلى محكم واحد (١) عن السعر المحدد للبرميل من ذلك الزيت الخام الذي يمثل في رأي المحكم، أصدق تمثيل لسعر السوق بالنسبة لربع السنة المعني. وعلى المحكم أن يبت في هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن عقب ربع السنة المذكور. ويكون قرار ذلك المحكم نهائياً وملزماً لجميع الأطراف. ويتم اختيار المحكم بالطريقة المبينة أدناه.

إذا أخفقت إيجاس والمقاول في الاتفاق على المحكم في خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إخطار أي طرف الطرف الآخر بأنه قد قرر إحالة تحديد سعر السوق إلى المحكم، فإنه يتم اختيار ذلك المحكم بمعرفة الهيئة المعينة المحددة وفقاً للمادة الرابعة والعشرين (هـ)، أو بمعرفة أي هيئة معينة أخرى تتوفر لديها تلك الخبرة على نحو ما تتفق عليه إيجاس والمقاول، مع الأخذ في الاعتبار صلاحيات المحكمين المبينة فيما بعد، وذلك بناء على طلب كتابي تتقدم به أي من إيجاس أو المقاول، أو كلاهما. ويتعين إرسال صورة من ذلك الطلب المقدم من أي من الطرفين إلى الطرف الآخر على الفور.

ويجب أن يكون المحكم، بقدر الإمكان من ذوي السمعة العالية في دوائر صناعة البترول العالمية كخبير في تسعير وتسويق الزيت الخام في التجارة الدولية. ولا يجوز أن يكون المحكم من رعايا دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع ج.م.ع. ودولة (دول) المقاول. كما لا يجوز أن يكون وقت الاختيار مستخدماً أو محكماً أو مستشاراً بصفة مستمرة أو متكررة بمعهد البترول الأمريكي أو بمنظمة الدول المصدرة للبترول أو بمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول أو مستشاراً بصفة مستمرة لإيجاس أو للمقاول أو لإحدى الشركات التابعة لأي منهما، أما الاستشارات العارضة التي تمت في الماضي لهذه الشركات أو لغيرها من شركات البترول أو للوكالات أو الهيئات الحكومية، فهذه لا تعتبر سبباً لاستبعاده. ولا يجوز أن يكون المحكم قد شغل في أي وقت من الأوقات خلال السنتين (٢) السابقتين على اختياره إحدى الوظائف بأي من شركات البترول أو أي وكالة حكومية أو هيئة حكومية.

وفي حالة إحجام شخص تم اختياره عن القيام بعمل المحكم، أو في حالة عدم قدرته على القيام بذلك العمل، أو إذا خلا منصب المحكم قبل اتخاذ القرار المطلوب، فإنه يتم اختيار شخص آخر بذات الطريقة المنصوص عليها في هذه الفقرة. يتقاسم كل من إيجاس والمقاول بالتساوي مصاريف المحكم.

ويقوم المحكم باتخاذ قراره وفقاً لأحكام هذه الفقرة على أساس أفضل الأدلة المتاحة له. ويقوم بمراجعة عقود بيع الزيت الخام وغيرها من البيانات والمعلومات الخاصة بالمبيعات، على أن يكون له الحرية في

تقدير مدى حجية أو ملائمة أي عقود أو بيانات أو معلومات. ويكون لممثلي كل من إيجاس والمقاول الحق في التشاور مع المحكم وأن يقدموا له بيانات مكتوبة؛ على أنه يجوز للمحكم أن يفرض قيوداً معقولة على هذا الحق. وتتعاون كل من إيجاس والمقاول مع المحكم إلى أقصى حدود التعاون، كما تكفل كل منهما تعاون شركاتها التجارية معه. ويسمح للمحكم بالاطلاع على عقود بيع الزيت الخام وكذا البيانات والمعلومات المتعلقة بها التي يمكن لإيجاس والمقاول أو شركاتهما التجارية توفيرها والتي يرى المحكم أنها قد تساعد على اتخاذ قرار سليم.

٦- ويستمر سريان سعر السوق المتفق عليه بين كل من إيجاس والمقاول عن ربع السنة السابق لربع السنة المعني بصفة مؤقتة إلى حين الاتفاق على سعر السوق بين إيجاس والمقاول أو لحين تقرير ذلك السعر بمعرفة المحكم، حسب الأحوال. وفي حالة ما إذا تحملت أي من إيجاس أو المقاول خسارة نتيجة استمرار العمل، بصفة مؤقتة، بسعر السوق الخاص بربع السنة السابق، فإنه يتم استرداد قدر تلك الخسارة فوراً من الطرف الآخر مع فائدة بسيطة على أساس سعر ليبور مضافاً إليه اثنان ونصف في المائة (٢,٥٪) سنوياً على النحو المحدد في المادة الرابعة (و)، وذلك من التاريخ الذي كان يستحق فيه سداد المبلغ أو المبالغ المتنازع عليها حتى تاريخ السداد.

(٢) الغاز وغاز البترول المسال (LPG):

١- إن الغاز الموجود في البترول المخصص لاسترداد التكاليف وإقتسام الإنتاج، والذي يتم تصريفه للسوق المحلي طبقاً لاتفاقية مبيعات الغاز المبرمة بين إيجاس والمقاول (بصفتها بائعين) وبين إيجاس (بصفتها مشتري) وفقاً للمادة السابعة (هـ) سوف يقيم ويسلم ويشترى بسعر يتفق عليه بين إيجاس والمقاول على أساس العوامل الفنية والاقتصادية لتنمية المنطقة (منها على سبيل المثال وليس الحصر عمق المياه، عمق الخزان، حجم الانفاق الفعلي والاستثمارات المتوقعة على مدار عمر مشروع التنمية، احتياطات الغاز المؤكد والمحتمل، العائد على الاستثمار بما يحقق مصالح الأطراف وسعر الغاز السائد المطبق في مناطق الالتزام المشابهة لنفس الظروف). ويُنص على سعر ذلك الغاز المتفق عليه في طلب عقد التنمية المعنى وقبل اعتماد وزير البترول طبقاً للمادة الثالثة (د) (٢).

٢- في حالة تصدير المقاول كل أو جزء من نصيبه من غاز إقتسام الإنتاج مع إيجاس، طبقاً للمادة السابعة فقرة (هـ)، يتم تقييم غاز التصدير هذا طبقاً لسعر صافي العائد.

٣- في حالة تصريف المقاول جزء من نصيبه من غاز إقتسام الإنتاج للسوق المحلي و/أو التصدير بمفرده لطرف ثالث يطبق الآتي:

أ- يتم تقييم الكميات الخاصة بالمقاول التي تم تصريفها إلى طرف ثالث طبقاً للسعر المتفق عليه بين المقاول وذلك الطرف الثالث.

ب- يتم تقييم الكميات الخاصة بالمقاول التي تم تصريفها إلى إيجاس طبقاً لسعر الغاز المتفق عليه بين إيجاس والمقاول طبقاً للقواعد الموضحة أعلاه.

٤- في حالة تصريف المقاول كل نصيبه من غاز اقتسام الإنتاج محلياً/أو التصدير إلى طرف ثالث بمفرده ، فإن الكميات الخاصة بالمقاول والمباعة إلى طرف ثالث يتم تقييمها طبقاً للسعر المتفق عليه بين المقاول وذلك الطرف الثالث.

٥- تقييم على حدى حصص غاز البترول المسال (LPG) الخاصة بالبترول المخصص لاسترداد التكاليف واقتسام الإنتاج، المنتجة من معمل أنشئ وتم تشغيله بمعرفة إيجاس والمقاول أو نيابة عنهما، وذلك بالنسبة للبروبان والبيوتان عند المنفذ لخارج معمل غاز البترول المسال (LPG) المذكور، وفقاً للمعادلة التالية (ما لم يتم الاتفاق بين إيجاس والمقاول على خلاف ذلك):

$$\text{س غ ب م} = ٠,٩٥ \times \text{ب ر}$$

حيث:-

س غ ب م = سعر غاز البترول المسال (LPG) (محددًا بصورة مستقلة بالنسبة للبروبان والبيوتان) لكل طن متري مقوماً بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

ب ر = متوسط الأرقام الممثلة للقيمة الوسطى بين الأسعار العليا والدنيا على مدى فترة شهر لكل طن متري، بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية حسب ما هو معلن خلال هذا الشهر في تقرير "بلايس إل بي جاز واير" بالنسبة للبروبان و البيوتان تسليم ظهر الناقله (فوب) خارج مستودعات معامل التكرير Ex-Ref /Stor غرب البحر المتوسط.

وفي حالة ما إذا كان تقرير "بلايس إل بي جاز واير" يصدر في أيام معينة خلال شهر من الشهور دون غيرها ، تحسب قيمة (ب ر) باستعمال التقارير المنشورة خلال ذلك الشهر وحدها. وفي حالة ما إذا كان من غير المستطاع تحديد قيمة (ب ر) بسبب عدم نشر تقرير "بلايس إل بي جاز واير" على الإطلاق خلال شهر من الشهور، تجتمع إيجاس والمقاول ويتفقان على قيمة (ب ر) بالرجوع إلى المصادر المنشورة الأخرى. وفي حالة عدم وجود مصادر منشورة كهذه ، أو إذا كان من غير المستطاع تحديد قيمة (ب ر) وفقاً لما سبق لأي سبب آخر، تجتمع إيجاس والمقاول ويتفقان على قيمة (ب ر) بالرجوع إلى قيمة غاز البترول المسال (LPG) (البروبان والبيوتان) الذي يتم تسليمه على أساس "فوب" من منطقة البحر المتوسط.

ويكون هذا التقييم لغاز البترول المسال (LPG) على أساس أن يتم التسليم في نقطة الاستلام المحددة في المادة السابعة فقرة (هـ) (٢) (٣).

- ٦- تطبق أسعار الغاز وغاز البترول المسال (LPG) التي يتم حسابها على هذا النحو خلال نفس الشهر.
- ٧- في حالة تصريف الغاز للتصدير بواسطة إيجاس والمقاول مجتمعين الي طرف ثالث طبقاً للمادة السابعة فقرة (هـ) فإن الغاز الموجود في البترول المخصص لاسترداد التكاليف وإقتسام الإنتاج وفائض استرداد التكاليف، إن وجد، سوف يقيم طبقاً لسعر صافي العائد.
- ٨- غاز البترول المسال (LPG) الموجود في البترول المخصص لاسترداد التكاليف واقتسام الإنتاج وفائض استرداد التكاليف، إن وجد، والذي يتم تصريفه للتصدير بمعرفة إيجاس والمقاول مجتمعين طبقاً للمادة السابعة فقرة (هـ) سوف يقيم على أساس السعر الفعلي المحقق.

(د) التنبؤات:

تعهد الشركة المشتركة (قبل بدء كل نصف سنة تقويمية بتسعين (٩٠) يوماً على الأقل بعد أول إنتاج منتظم) تنبؤاً كتابياً تقدمه للمقاول وإيجاس يحدد إجمالي كمية البترول التي تقدر الشركة المشتركة أنه يمكن إنتاجها والاحتفاظ بها ونقلها بمقتضى هذه الاتفاقية ، خلال نصف السنة التقويمية المذكورة ، وفقاً للأصول السليمة المرعية في صناعة البترول.

وعلى الشركة المشتركة محاولة إنتاج الكمية المتنبأ بها في كل نصف سنة تقويمية. ويتعين أن ينقل الزيت الخام بمعرفة الشركة المشتركة إلى صهاريج التخزين أو إلى تسهيلات الشحن البحرية التي تقام وتصان وتشغل وفقاً للوائح الحكومية، ويقاس فيها ذلك الزيت الخام بالقياس المتري أو يقاس بالطرق الأخرى بغرض احتساب الإتاوة والأغراض الأخرى التي تتطلبها هذه الاتفاقية. ويعامل الغاز بمعرفة الشركة المشتركة وفقاً لأحكام المادة السابعة (هـ).

(هـ) التصرف في البترول:

(١) الزيت الخام والمتكثفات:

يحق لإيجاس والمقاول ويلتزم أن يحصلوا على كل الزيت الخام الذي يستحقه كل منهما ويصدره بحرية أو يتصرفا فيه بمفردهما، بصفة منتظمة على النحو المحدد طبقاً للفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابعة. وللمقاول الحق في أن يحول ويحتفظ في الخارج بجميع الأموال التي يحصل عليها بما في ذلك حصيلة بيع حصته من الزيت الخام وذلك بشرط أن يكون قد سدد المبالغ المستحقة لإيجاس بموجب المادة السابعة (أ) (٢) والمادة التاسعة.

وعلى الرغم مما يرد خلافاً لذلك في هذه الاتفاقية، تعطى الأولوية لمواجهة احتياجات سوق ج.م.ع. من الزيت الخام المنتج من المنطقة وذلك من نصيب المقاول بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابعة، ويكون لإيجاس أو الهيئة حق الأولوية في شراء ذلك الزيت الخام بسعر يحدد وفقاً للمادة السابعة (ج). وتعتبر كمية الزيت الخام المشتراة على هذا النحو جزءاً من نصيب المقاول بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابعة. وتتناسب تلك الكمية المشتراة من نصيب المقاول مع إجمالي إنتاج الزيت الخام من مناطق الالتزام في ج.م.ع. التي تخضع أيضاً لحق إيجاس أو الهيئة في أولوية الشراء. ويكون سداد إيجاس لقيمة تلك الكمية المشتراة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو أي عملة أخرى قابلة للتحويل الحر للخارج بمعرفة المقاول.

ومن المتفق عليه أن إيجاس سوف تخطر المقاول، مسبقاً بخمسة وأربعين (٤٥) يوماً على الأقل قبل بدء نصف السنة التقويمية، بالكمية المراد شرائها خلال نصف السنة ذاك وفقاً لهذه المادة السابعة (هـ) (١).

(٢) الغاز وغاز البترول المسال (LPG):

١- تعطى الأولوية للوفاء باحتياجات السوق المحلية كما تحددها إيجاس، كما يلي:

- قبل تاريخ اعتماد عقد التنمية يجب على إيجاس اخطار المقاول كتابياً خلال سنة من تاريخ الاخطار الخاص بالاكشاف التجاري للغاز وفقاً للمادة الثالثة (د) (٢).
- طوال فترة سريان عقد التنمية يجب على إيجاس اخطار المقاول كتابياً ومسبقاً بستة (٦) أشهر على الأقل من تاريخ تلك الاحتياجات.

مع الأخذ في الاعتبار الحالات الآتية:

- في حالة اختيار المقاول تصريف كل أو جزء من نصيبه من غاز اقتسام الإنتاج بمفرده للسوق المحلية لطرف ثالث غير إيجاس، فإنه يجب على المقاول أن يتقدم لإيجاس بطلب يتضمن سعر الغاز والكميات والبنود الأساسية لاتفاقية مبيعات الغاز بغرض حصول إيجاس على موافقة وزير البترول. وهذه الموافقة تمكن المقاول من إبرام اتفاقية مبيعات الغاز مع طرف ثالث.
- في حالة قيام المقاول منفرداً أو مجتمعاً مع إيجاس بتصدير الغاز فإنه يجب على المقاول أو المقاول وإيجاس حسب الأحوال الحصول على موافقة وزير البترول على السعر والكمية المخصصة للتصدير.
- في حالة قيام إيجاس أو إيجاس والمقاول بتصدير غاز البترول المسال (LPG)، فإنه يجب إيجاس أو إيجاس والمقاول حسب الأحوال الحصول على موافقة وزير البترول على السعر والكمية المخصصة للتصدير.

٢- في حالة كون إيجاس هي المشتري للغاز، يكون التصرف في الغاز كما هو مبين أعلاه بمقتضى عقد (عقود) لبيع الغاز تبرم بين إيجاس والمقاول (بصفتها بائعين) وإيجاس (بصفتها مشتري).

وتلتزم إيجاس والمقاول (بصفتها بائعين) بتسليم الغاز في نقطة الاستلام المبينة أدناه، حيث يتم فيها قياس هذا الغاز بطريقة القياس المتري وذلك لأغراض البيع والإتاوة وغير ذلك من الأغراض الأخرى التي تتطلبها هذه الاتفاقية.

(أ) في حالة عدم إنشاء معمل غاز البترول المسال (LPG) لمعالجة هذا الغاز، تكون نقطة تسليم الغاز المعالج هي النقطة التي تكون عند التقاء خط أنابيب عقد التنمية بأقرب نقطه على شبكة خطوط أنابيب الغاز القومية، وتكون نقطة تسليم الخام والمتكثفات عند أقرب نقطة على شبكة خطوط الخام والمتكثفات كما هو موضح في الملحق "ز" في هذه الاتفاقية، أو كما يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين إيجاس والمقاول.

(ب) في حالة إنشاء معمل غاز البترول المسال (LPG) لمعالجة هذا الغاز، يتم قياس ذلك الغاز، لغرض التقييم والبيع بطريقة القياس المتري عند المنفذ لخارج معمل غاز البترول المسال (LPG) هذا. غير أن المقاول سوف يقوم، بصرف النظر عن حقيقة أن القياس المتري سوف يتم عند المنفذ لخارج معمل غاز البترول المسال (LPG)، من خلال الشركة المشتركة، بإنشاء خط أنابيب مناسب لنقل الغاز المعالج من المنفذ لخارج معمل غاز البترول المسال (LPG) إلى أقرب نقطة على شبكة خطوط أنابيب الغاز القومية (نقطة تسليم الغاز)، ونقطة تسليم المتكثفات عند أقرب نقطة على شبكة خطوط الخام والمتكثفات ونقطة تسليم غاز البترول المسال (LPG) عند أقرب نقطة على شبكة خطوط البوتاجاز كما هو موضح في الملحق "ز" في هذه الاتفاقية أو كما يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين إيجاس والمقاول. وتمتلك إيجاس خط الأنابيب هذا وذلك وفقاً للمادة الثامنة (أ)، وتمول تكلفته وتسترد بواسطة المقاول كمصروفات تنمية وفقاً للمادة السابعة هذه.

٣- تتشاور إيجاس والمقاول معاً لتقرير ما إذا كان يتعين إنشاء معمل غاز البترول المسال (LPG) بغرض استخراج غاز البترول المسال (LPG) من أي غاز ينتج بموجب هذه الاتفاقية. وفي حالة ما إذا قررت إيجاس والمقاول إنشاء هذا المعمل، فيتعين أن يكون هذا المعمل قريباً بقدر الإمكان، من نقطة الاستلام على النحو المحدد في المادة السابعة (هـ) (٢) (٢). ويتم تسليم غاز البترول المسال (LPG) لغرض احتساب الإتاوة وغيره من الأغراض التي تتطلبها هذه الاتفاقية، عند المنفذ لخارج معمل غاز البترول المسال (LPG). وتسترد تكاليف أي معمل غاز البترول المسال (LPG) هذا وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية ما لم يوافق وزير البترول على التعجيل بالاسترداد.

٤- لإيجاس (بصفتها مشتري) الحق في أن تختار، بمقتضى إخطار كتابي مسبق بتسعين (٩٠) يوماً ترسله إلي إيجاس والمقاول (بصفتها بائعين)، ما إذا كان الدفع سيتم (١) نقداً أو (٢) عيناً، عن الغاز الذي تشمله اتفاقية مبيعات الغاز المبرمة بين إيجاس والمقاول (بصفتها بائعين) وإيجاس (بصفتها مشتري) وكذا غاز البترول المسال (LPG) المنتج من معمل ينشأ ويشغل بمعرفة إيجاس والمقاول أو نيابة عنهما، كما هو مقيم وفقاً للفقرة (ج) من المادة السابعة، والذي يستحقه المقاول بمقتضى أحكام استرداد التكاليف واقتسام الإنتاج كما هو منصوص عليه بالمادة السابعة في هذه الاتفاقية. وتكون المدفوعات نقداً بمعرفة إيجاس (بصفتها مشتري)، وبدولارات الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكن للمقاول تحويلها إلى الخارج، وذلك على فترات ينص عليها في اتفاقية مبيعات الغاز المتعلقة بالموضوع.

تحتسب المدفوعات العينية بتحويل قيمة الغاز وغاز البترول المسال (LPG) التي يستحقها المقاول إلى ما يعادلها من براميل الزيت الخام التي يحصل عليها المقاول في نفس الوقت من المنطقة، أو إذا كان الزيت الخام هذا غير كاف، يكون الأخذ من الزيت الخام المستخرج من مناطق الالتزام الأخرى التابعة للمقاول أو من أي مناطق أخرى حسبما يتفق عليه. ويضاف هذا الزيت الخام إلى غيره من الزيت الخام الذي يحق للمقاول أخذه بمقتضى هذه الاتفاقية. وتحتسب هذه البراميل المكافئة على أساس نصوص الفقرة (ج) من المادة السابعة والمتعلقة بتقييم الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف.

ويشترط أن:

(أ) يكون سداد قيمة الغاز وغاز البترول المسال (LPG) على الدوام، نقداً وبدولارات الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكن للمقاول تحويلها إلى الخارج وذلك في حالة عدم توفر ما يكفي من الزيت الخام المتاح للتحويل كما هو منصوص عليه به.

(ب) يكون سداد قيمة الغاز وغاز البترول المسال (LPG) على الدوام، عيناً طبقاً لما جاء به، وذلك في حالة عدم قيام إيجاس بالدفع نقداً.

تدرج المدفوعات المستحقة للمقاول (سواء كانت نقداً أو عيناً)، عندما تكون متعلقة بالبترول المخصص لاسترداد التكاليف الذي يستحقه المقاول ببيان المقاول الخاص باسترداد التكاليف والبترول المخصص لاسترداد التكاليف كما هو وارد بالمادة الرابعة من الملحق "هـ" بهذه الاتفاقية.

٥- يحق للمقاوم أن يحول أو يحتفظ بحرية في الخارج بعائدات بيع حصته من الغاز وغاز البترول المسال (LPG) اللذين تم تعريفهما وفقاً للمادة السابعة (هـ) (٢).

٦- في حالة اتفاق إيجاس والمقاوم على قبول منتجين جدد للغاز وغاز البترول المسال (LPG) للمشاركة في مشروع جارٍ للتصدير، يكون لزاماً على هؤلاء المنتجين بالمساهمة بنصيب عادل ومنصف في الاستثمار الذي تم.

٧- لا يلتزم المقاوم بالتنازل عن عقد تنمية مؤسس على اكتشاف تجاري للغاز، إذا كان الزيت الخام قد أكتشف بكميات تجارية في ذات عقد التنمية ولكن يجب على المقاوم التنازل عن حقه في احتياطات هذا الغاز الذي لم يتم إنتاجه وتصريفه كما هو مذكور في الفقرة الثانية من المادة الثالثة (هـ).

(و) العمليات:

إذا احتفظ المقاوم بحقوقه في الغاز في نفس منطقة عقد التنمية عقب عودة أي حقوق في الزيت الخام لإيجاس بمقتضى هذه الاتفاقية، أو إذا احتفظ المقاوم بحقوقه في الزيت الخام في نفس منطقة عقد التنمية عقب التخلي عن حقوقه في الغاز بمقتضى هذه الاتفاقية، فإنه لا يجوز القيام بعمليات للبحث عن البترول أو استغلاله التي تكون الحقوق فيه قد أعيدت أو تم التخلي عنها (من الزيت أو الغاز حسبما تكون الحالة) إلا بمعرفة الشركة المشتركة فقط التي تتولى ذلك نيابة عن إيجاس وحدها، ما لم يتفق المقاوم وإيجاس على خلاف ذلك.

(ز) جدولة شحن الناقلات:

تجتمع إيجاس والمقاوم في وقت معقول قبل بدء الإنتاج التجاري للاتفاق على إجراءات لجدولة ما تشحنه الناقلات من نقطة التصدير المتفق عليها.

المادة الثامنة

ملكية الأصول

(أ) تصبح إيجاس مالكاً لكافة الأصول التي حصل عليها المقاول وتملكها وحملها علي استرداد التكاليف المتعلقة بالعمليات التي يقوم بها المقاول أو الشركة المشتركة وفقاً لما يلي:

١- تصبح الأراضي مملوكة لإيجاس بمجرد شرائها.

٢- (١) تنتقل ملكية الأصول الثابتة والمنقولة، والتي حملت على التكاليف المستردة واعتمدها إيجاس، من المقاول إلي إيجاس بمجرد التخلي النهائي عن كل أجزاء المنطقة خلال فترات البحث.

(٢) تنتقل ملكية الأصول الثابتة والمنقولة تلقائياً وتدرجياً من المقاول إلي إيجاس حيث تصبح خاضعة لعنصر الاسترداد وفقاً لنصوص المادة السابعة، غير أن ملكية الأصول الثابتة والمنقولة كاملة ستنتقل تلقائياً من المقاول إلي إيجاس عندما يكون المقاول قد أستردها تكلفة هذه الأصول بالكامل وفقاً لنصوص المادة السابعة، أو عند انقضاء هذه الاتفاقية وذلك فيما يتعلق بكافة الأصول المحملة على العمليات سواء أكانت استردت أم لم تسترد، أي التاريخين أسبق.

يقوم المقاول بإخطار إيجاس أو تقوم الشركة المشتركة بإخطار إيجاس والمقاول في خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من نهاية كل ربع سنة تقويمية بالقيمة الدفترية للأصول التي استجرت أثناء كل ربع سنة تقويمية.

٣- تنتقل كل العينات والبيانات الفنية إلي إيجاس وذلك بمجرد الانتهاء من العمليات البترولية المتعلقة بها أو طلبها بواسطة إيجاس أو عند إنتهاء هذه الاتفاقية.

عند انقضاء هذه الاتفاقية تمتلك وتستحق إيجاس كافة البيانات والمعلومات (أصلاً و/أو نسخاً كما وردت تفصيلاً في المادة الرابعة عشر (هـ) الفقرة الثانية) الناتجة عن العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية سواء أ تم تحميلها على التكاليف المستردة أم لا.

(ب) يكون لإيجاس وللمقاول وللشركة المشتركة خلال مدة سريان هذه الاتفاقية، الحق في أن يستعملوا ويستفيدوا بالكامل بكافة الأصول الثابتة والمنقولة المشار إليها بعاليه وذلك لأغراض العمليات التي تجرى بمقتضى هذه الاتفاقية أو بمقتضى أي اتفاقية التزام بترولي أخرى يبرمها الأطراف. وتجرى التسوية المحاسبية اللازمة في هذه الحالة. ويتعين علي المقاول وإيجاس ألا يتصرفا في هذه الأصول إلا باتفاقهما معاً.

(ج) يكون للمقاول وللشركة المشتركة الحرية في أن يستوردا إلي ج.م.ع. ويستعملها فيها الآلات والمعدات سواء بالتأجير أو بالإعارة طبقاً للأصول السليمة المرعية في الصناعة، ويشمل ذلك علي سبيل المثال لا الحصر استئجار معدات الحاسب الآلي وبرامجه، ويكون لهما الحرية في أن يصدرها بعد الانتهاء من ذلك الاستعمال.

المادة التاسعة

المنح

(أ) يدفع المقاول إلى إيجاس بعد صدور القانون الخاص بهذه الاتفاقية وقبل تاريخ سريانها (-----) (-----) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة توقيع.

(ب) يدفع المقاول لإيجاس مبلغ (-----) (-----) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية عن كل قطاع تنمية (١' × ١') أو جزء من قطاع تنمية كمنحة عقد تنمية في تاريخ اعتماد كل عقد تنمية.

(ج) يدفع المقاول لإيجاس مبلغ (-----) (-----) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إمتداد أول لعقد تنمية في تاريخ الموافقة على دخول فترة الإمتداد الأول لكل عقد تنمية وفقاً للمادة الثالثة فقرة (د) (٣) (د).

يدفع أيضا المقاول لإيجاس مبلغ (-----) (-----) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إمتداد ثاني لعقد تنمية في تاريخ الموافقة على دخول فترة الإمتداد الثاني لكل عقد تنمية وفقاً للمادة الثالثة فقرة (د) (٣) (د).

(د) يدفع المقاول إلى إيجاس كمنحة تنازل في تاريخ الموافقة على كل تنازل يطلبه المقاول أو أي عضو من أعضاء المقاول إلي أي متنازل إليه طبقاً للمادة الحادية والعشرين وطبقاً لما يلي:

(١) في حالة تنازل المقاول/عضو المقاول عن كل أو جزء من حقوقه وامتيازاته وواجباته والتزاماته إلى أي متنازل إليه بخلاف الشركة التابعة لذات المقاول/عضو المقاول، خلال أي فترة بحث، يدفع المقاول/عضو المقاول -حسب الاحوال- إلى إيجاس مبلغاً مقدراً بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية يعادل نسبة عشرة في المائة (١٠٪) من الحد الأدنى من التزامات النفقات لفترة البحث الجارية حينئذ والتي يتم فيها التنازل وطبقاً للحصة المتنازل عنها.

(٢) وفي حالة تنازل المقاول/عضو المقاول عن كل أو جزء من حقوقه وامتيازاته وواجباته والتزاماته إلى أي متنازل إليه بخلاف الشركة التابعة لذات المقاول/عضو المقاول، خلال فترة التنمية، يدفع المقاول/عضو

المقاول - حسب الاحوال - لإيجاس مبلغاً مقدراً بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية يعادل نسبة عشرة في المائة (١٠٪) من قيمة صفقة كل تنازل أيهم يمكن تطبيقه:

- في حالة كون صفقة التنازل اتفاق نقدي، تحسب النسبة بناءً على القيمة المالية المدفوعة من المتنازل إليه إلى المتنازل، أو
- في حالة كون صفقة التنازل اتفاق لتبادل الأسهم أو الحصص، تحسب النسبة بناءً على القيمة المالية للأسهم أو للحصص المتبادلة بين المتنازل والمتنازل إليه، أو
- في حالة كون صفقة التنازل اتفاق لتبادل الاحتياطات، تحسب النسبة بناءً على القيمة المالية للاحتياطات المتبادلة بين المتنازل والمتنازل إليه من عقود مناطق التنمية، أو
- في حالة كون صفقة التنازل أي نوع آخر من الصفقات، تحسب النسبة بناءً على قيمة الصفقة التي يتم الإفصاح عنها

(٣) في حالة تنازل المقاول/عضو المقاول عن كل أو جزء من حقوقه وامتيازاته وواجباته والتزاماته إلى أي متنازل إليه بخلاف الشركة التابعة لذات المقاول/عضو المقاول، خلال أي فترة بحث وبعد اكتشاف بئر تجاري للزيت أو بئر تجاري للغاز أو بعد منح عقد تنمية للمقاول، يدفع المقاول/عضو المقاول - حسب الاحوال - لإيجاس منحة التنازل قيمتها مجموع ما هو مذكور في (١) و (٢) أعلاه.

(٤) وفي حالة التنازل لشركة تابعة لذات المقاول / عضو المقاول خلال أي فترة بحث أو تنمية، يدفع المقاول/عضو المقاول - حسب الاحوال - لإيجاس مبلغ مائة وخمسين ألف (١٥٠ ٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

(هـ) اعتباراً من تاريخ السريان وخلال أي فترة بحث أو تنمية (حسبما يتم مدها)، يقوم المقاول كل سنة مالية بإعداد وتمويل برامج تدريبية لموظفي إيجاس في مراكز تدريبية دولية متخصصة ومعتمدة بمبلغ ----- (--- --- ---) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وتنفيذاً لهذا الغرض، وقبل بداية كل سنة مالية بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل. وتنفيذاً لهذا الغرض، يقدم المقاول لإيجاس مقترح بالبرامج التدريبية بغرض الحصول على موافقة إيجاس، وذلك قبل بداية كل سنة مالية بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل.

اخذاً في الاعتبار أن يدفع المقاول لإيجاس خلال ثلاثين (٣٠) يوماً قبل نهاية كل سنة مالية ما يلي:

١. المنحة المذكوره أعلاه في حالة إخفاقه في تنفيذ برامج التدريب .
 ٢. قيمة العجز (إن وجدت) بين منحة التدريب المذكوره أعلاه وقيمة برامج التدريب المنفذة فعلياً.
- في حالة عدم إمكانية تدريب موظفي إيجاس في مراكز تدريبية متخصصة بالخارج، أو في حالة عدم صلاحية البرامج التدريبية (لم تعتمد إيجاس) يدفع المقاول لإيجاس منحة التدريب او قيمة العجز فيها (إن وجد) قبل نهاية كل سنة مالية لتغطية تدريب موظفي إيجاس .

(و) يدفع المقاول لإيجاس مبلغ ----- (--- --- ---) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إنتاج عندما يصل مجموع متوسط الإنتاج اليومي من المنطقة لأول مرة إلى خمسة آلاف (٥ ٠٠٠) برميل

زيت في اليوم أو ما يعادله على مدى ثلاثين (٣٠) يوم إنتاج متوالية ويتم هذا السداد خلال خمسة عشر (١٥) يوماً بعد هذا التاريخ.

(ز) يدفع المقاول ايضاً لإيجاس مبلغاً إضافياً مقداره ----- (--- ---) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إنتاج عندما يصل مجموع متوسط الإنتاج اليومي من المنطقة لأول مرة إلى عشرة الاف (١٠ ٠٠٠) برميل زيت في اليوم أو ما يعادله على مدى ثلاثين (٣٠) يوم إنتاج متوالية، ويتم السداد خلال خمسة عشر (١٥) يوماً بعد هذا التاريخ.

(ح) يدفع المقاول ايضاً لإيجاس مبلغاً إضافياً مقداره ----- (--- ---) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إنتاج عندما يصل مجموع متوسط الإنتاج اليومي من المنطقة لأول مرة إلى عشرين ألف (٢٠ ٠٠٠) برميل زيت في اليوم أو ما يعادله على مدى ثلاثين (٣٠) يوم إنتاج متوالية، ويتم السداد خلال خمسة عشر (١٥) يوماً بعد هذا التاريخ.

(ط) يدفع المقاول ايضاً لإيجاس مبلغاً إضافياً مقداره ----- (--- ---) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إنتاج عندما يصل مجموع متوسط الإنتاج اليومي من المنطقة لأول مرة إلى خمسة وعشرين ألف (٢٥ ٠٠٠) برميل زيت في اليوم أو ما يعادله على مدى ثلاثين (٣٠) يوم إنتاج متوالية، ويتم السداد خلال خمسة عشر (١٥) يوماً بعد هذا التاريخ.

(ي) جميع المنح السابق الإشارة إليها لايجوز للمقاول استردادها بأي حال من الأحوال.

(ك) في حالة ما إذا اختارت إيجاس أن تنمي أي جزء من المنطقة وفقاً لأحكام المسؤولية الإنفرادية الواردة في المادة الثالثة (ج) (٤)، فإن الإنتاج من مساحة المسؤولية الإنفرادية هذه لن يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه المادة التاسعة إلا إذا مارس المقاول حقه في اختيار المشاركة في هذا الإنتاج، ويكون ذلك فقط من تاريخ تلك المشاركة.

(ل) يؤخذ الغاز في الحسبان لأغراض تحديد مجموع متوسط الإنتاج اليومي من المنطقة وفقاً للمادة التاسعة الفقرات من (و) إلى (ط) وذلك بتحويل الغاز المسلم يومياً إلي براميل مكافئة من الزيت الخام المنتج يومياً وفقاً للمعادلة الآتية لكل وحدة ألف (١٠٠٠) قدم مكعب قياسي من الغاز:

$$\text{البراميل المكافئة من الزيت الخام لكل ألف ق}^3 \text{ قياسي غاز} = \text{هـ} \times ٠,١٦٧$$

حيث أن:

$$١٠٠٠ \text{ ق}^3 \text{ قياسي} = \text{ألف قدم مكعب قياسي من الغاز.}$$

هـ = عدد الوحدات الحرارية البريطانية مقدره بالمليون وحدة حرارية (مليون بي تي يوز) لكل ١٠٠٠ قدم مكعب قياسي.

المادة العاشرة

مقر المكتب وتبليغ الإخطارات

يتعين علي المقاول أن يتخذ له مكتباً في ج.م.ع. ويكون تبليغه بالإخطارات صحيحاً إذا أرسلت إلى هذا المكتب. يجب علي المقاول أن يزود المدير العام ونائب المدير العام بسلطات كافية لكي ينفذا على الفور كافة التوجيهات المحلية المكتوبة الصادرة إليهما من الحكومة أو ممثلها وفقاً لبنود هذه الاتفاقية. ويجب أن تطبق كل اللوائح القانونية القائمة أو التي تصدر فيما بعد، وتكون واجبة التطبيق في ظل هذه الاتفاقية ولا تتعارض معها، على واجبات وأنشطة المدير العام ونائب المدير العام.

وجميع الأمور والاطخارات تعتبر معلنة إعلاناً صحيحاً إذا سلمت في مكتب المدير العام - بإثبات استلام مناسب - أو إذا أرسلت إليه بالبريد المسجل على عنوان مكتب المقاول في ج.م.ع. .

وكافة الأمور و الإخطارات تعتبر معلنة إعلاناً صحيحاً إذا سلمت في مكتب رئيس مجلس إدارة إيجاس - بإثبات استلام مناسب - أو إذا أرسلت إليه بالبريد المسجل على عنوان المكتب الرئيسي لإيجاس في القاهرة في ج.م.ع. .

المادة الحادية عشر

المحافظة على البترول ودرء الخسارة

(أ) على الشركة المشتركة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة وفقاً للطرق المقبولة بصفة عامة والمتبعة في صناعة البترول لمنع فقد البترول أو ضياعه فوق أو تحت سطح الأرض على أي شكل أثناء عمليات الحفر أو الإنتاج أو التجميع أو التوزيع أو التخزين. وللحكومة الحق في أن تمنع أي عملية على أي بئر إذا توقعت، بناء على أساس معقول، أن هذه العملية سوف تؤدي إلي خسارة أو تلف للبئر أو حقل الزيت أو الغاز.

(ب) عند إستكمال حفر بئر منتجة، تقوم الشركة المشتركة بإخطار الحكومة أو ممثلها عن موعد إختبار البئر والتحقق من معدل إنتاجها.

(ج) باستثناء الحالات التي لايمكن فيها إقتصادياً الإنتاج من تكوينات منتجه متعددة في ذات البئر إلا بإستعمال عمود واحد من المواسير فإنه لا يجوز إنتاج البترول من طبقات متعددة حاملة للزيت بإستعمال عمود واحد من المواسير في وقت واحد إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة أو ممثلها والتي لا يجب حجبها لأسباب غير معقولة.

(د) على الشركة المشتركة أن تسجل البيانات الخاصة بكميات البترول والمياه التي تنتج شهرياً من كل عقد تنمية. وترسل هذه البيانات إلى الحكومة أو ممثلها على الاستثمارات الخاصة المعدة لهذا الغرض وذلك خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ الحصول على هذه البيانات. أما الإحصائيات اليومية أو الأسبوعية الخاصة بالإنتاج من

المنطقة فيجب أن تكون جاهزة للفحص في جميع الأوقات المعقولة بمعرفة ممثلي الحكومة المفوضين.

(هـ) يتعين أن تكون البيانات المسجلة يومياً عن الحفر والرسومات البيانية لسجل الآبار دالة علي كمية ونوع الأسمنت وعلي كمية أي مواد أخرى مستعملة في البئر لصيانة الطبقات البترولية أو الحاملة للغازات أو المياه العذبة.

(و) أي تغيير جوهري في الظروف الميكانيكية للبئر بعد إكمالها يجب أن يكون خاضعاً لموافقة ممثل الحكومة وهي الموافقة التي لن تحجب دون مبرر معقول.

المادة الثانية عشر

الإعفاءات الجمركية

(أ) يسمح لإيجاس وللمقاول وللشركة المشتركة بالإستيراد من الخارج ويتم إعفائهم من الرسوم الجمركية أو أي ضرائب أو رسوم أو أتعاب (بما في ذلك الأتعاب المقررة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٣ الصادر من وزير المالية بتعديلاته الحالية أو المستقبلية وما يحل محله من قرارات) من أي نوع، وممن القواعد الاستيرادية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والأجهزة والمهمات والمواد ووسائل النقل والانتقال والأجهزة الكهربائية وأجهزة التكييف للمكاتب ولمساكن ومنشآت الحقل والأجهزة الإلكترونية ومعدات وبرامج الحاسب الآلي وكذلك قطع الغيار اللازمة لأي من هذه الأشياء المستوردة وذلك كله بشرط تقديم شهادة معتمدة من الممثل المسئول المعين من إيجاس لهذا الغرض، والتي تنص على أن الأشياء المستوردة لازمة لتنفيذ العمليات وفقاً لهذه الاتفاقية. وتكون هذه الشهادة نهائية وملزمة وينتج عنها تلقائياً الاستيراد مع هذا الإعفاء بدون أي موافقات أو تأخير أو إجراءات أخرى.

(ب) يتم الإفراج تحت نظام الإفراج المؤقت عن الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والانتقال التي تستورد بمعرفة مقاولي إيجاس والمقاول والشركة المشتركة ومقاوليهم من الباطن التي يتم استخدامها بصفة مؤقتة في أي أنشطة وفقاً للعمليات موضوع هذه الاتفاقية دون سداد رسوم جمركية أو أي ضرائب أو رسوم أو أتعاب (بما في ذلك الأتعاب المقررة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٣ الصادر من وزير المالية بتعديلاته الحالية أو المستقبلية وما يحل محله من قرارات) من أي نوع وذلك بعد تقديم شهادة معتمدة قانوناً من ممثل مسئول تعيينه إيجاس لهذا الغرض بأن الأشياء المستوردة لازمة للقيام بالعمليات وفقاً لهذه الاتفاقية. أما الأشياء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الثانية عشر التي تستورد بمعرفة مقاولي إيجاس والمقاول

والشركة المشتركة ومقاوليهم من الباطن للعمليات المشار إليها بغرض تركيبها أو استخدامها بصفة دائمة أو استهلاكها فينطبق عليها شروط الإعفاء الواردة بالفقرة (أ) من المادة الثانية عشر وذلك بعد تقديم شهادة معتمدة قانوناً من ممثل مسؤول بإيجاس بأن هذه الأشياء لازمة للاستعمال في العمليات وفقاً لهذه الاتفاقية.

(ج) لا يتمتع الموظفون الأجانب التابعون للمقاول والشركة المشتركة ومقاولوهم ومقاولوهم من الباطن بأي إعفاءات من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها إلا في حدود أحكام القوانين واللوائح المطبقة في ج.م.ع. ومع ذلك؛ يفرج عن المهمات المنزلية والأثاث للاستعمال الشخصي [بما في ذلك سيارة واحدة (١)] لكل موظف أجنبي تابع للمقاول و/أو للشركة المشتركة وذلك بموجب نظام الإفراج المؤقت (بدون دفع أي رسوم جمركية وغيرها من الضرائب الملحقة بها) بمقتضى تقديم خطاب من المقاول أو الشركة المشتركة معتمد من ممثل مسؤول من إيجاس الي السلطات الجمركية المختصة ينص علي أن الأشياء المستوردة استوردت لمجرد الاستعمال الشخصي للموظف الأجنبي وأسرته وأن هذه الأشياء المستوردة سوف يعاد تصديرها إلى خارج ج.م.ع. عند رحيل الموظف الأجنبي المعني.

(د) يجوز، بعد موافقة إيجاس، وهي الموافقة التي لن تحجب أو تؤجل دون مبرر، إعادة تصدير الاشياء التي استوردت الي ج.م.ع. سواء كانت قد أعفيت أو لم تعف من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية وذلك في أي وقت بمعرفة الطرف الذي استوردها دون أن تستحق عليها أي رسوم تصدير أو أي ضرائب أو رسوم مطبقة كانت هذه الاشياء قد أعفيت منها. كما يجوز بيع هذه الاشياء في ج.م.ع. بعد الحصول على موافقة إيجاس وهي الموافقة التي لن تحجب دون مبرر. وفي هذه الحالة يلتزم مشتري هذه الأشياء بسداد جميع الرسوم الجمركية السارية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وفقاً لحالتها وقيمتها وفئة التعريف الجمركية السارية في تاريخ البيع وذلك ما لم تكن هذه الأشياء قد بيعت إلى شركة تابعه للمقاول، إن وجدت، أو إيجاس وتمتعة بنفس الإعفاء أو لم تكن ملكية هذه الأشياء قد انتقلت إلى إيجاس.

وفي حالة إجراء أي بيع من هذا النوع على النحو المشار إليه في هذه الفقرة (د) توزع متحصلات هذا البيع على النحو التالي:

يستحق المقاول استرداد ما لم يسترده من تكاليف هذه الأشياء إن وجد، ويدفع ما يزيد علي ذلك إن وجد، إلى إيجاس.

(هـ) لا يسري الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة الثانية عشر على أي أشياء مستوردة إذا كانت لها نظائر مشابهة أو مشابهة إلى حد كبير صنفاً وجودة مما ينتج محلياً والتي يتوافر فيها مواصفات المقاول والشركة المشتركة أو أي منهما بالنسبة للجودة والأمان ويكون شراؤها واستلامها في الوقت المناسب ميسوراً في ج.م.ع. بسعر لا يزيد بأكثر من عشرة من عشرة في المائة (١٠٪) من تكلفة الشيء المستورد قبل إضافة الرسوم الجمركية ولكن بعد

إضافة تكاليف النولون والتأمين، إن وجد.

(و) يكون لإيجاس والمقاول معاً الحق في تصدير البترول المنتج من المنطقة بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة في ج.م.ع. وفقاً لهذه الاتفاقية مع إعفاء هذا البترول من أي رسوم جمركية أو ضرائب أو أي فرائض أو رسوم أخرى متعلقة بتصدير البترول وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشر

دفاتر الحسابات - المحاسبة والمدفوعات

(أ) تقوم كل من إيجاس والمقاول والشركة المشتركة بمسك دفاتر حسابات في مكاتب عملها في ج.م.ع. وذلك وفقاً للنظام المحاسبي المبين في الملحق "هـ" ووفقاً للأوضاع المحاسبية المقبولة والمعمول بها بصفة عامة في صناعة البترول، وكذلك تمسك الدفاتر الأخرى والسجلات اللازمة لتوضيح ما ينفذ من أعمال بمقتضى هذه الاتفاقية، بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية. ويمسك المقاول والشركة المشتركة دفاتر وسجلات حساباتهما مقيداً فيها الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقدم الشركة المشتركة شهرياً للحكومة أو ممثلها بيانات توضح كمية البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية، وتعد هذه البيانات بالشكل الذي تطلبه الحكومة أو ممثلها ويوقع عليها المدير العام أو نائب المدير العام أو أي مندوب آخر مفوض في ذلك، وتسلم للحكومة أو ممثلها خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من نهاية الشهر الذي تغطيه هذه البيانات.

(ب) دفاتر الحسابات المذكورة آنفاً وغيرها من الدفاتر والسجلات المشار إليها بعاليه يجب أن تكون جاهزة في جميع الأوقات المناسبة للفحص بمعرفة المندوبين المفوضين من الحكومة.

(ج) يقدم المقاول لإيجاس بياناً بحساب الأرباح والخسائر عن السنة الضريبية الخاصة به في موعد لا يتجاوز أربعة (٤) أشهر بعد بدء السنة الضريبية التالية يوضح فيه صافي ربحه أو خسارته عن تلك السنة الضريبية والناجين من العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية.

ويقدم المقاول إلى إيجاس في الوقت ذاته ميزانية آخر العام لذات السنة الضريبية. وتعتمد الميزانية والإقرارات المالية من مكتب محاسبي مصري معتمد.

المادة الرابعة عشر

السجلات والتقارير والتفتيش

(أ) يعد ويحتفظ المقاول والشركة المشتركة أو أيهما في جميع الأوقات طوال مدة سريان هذه الاتفاقية بسجلات دقيقة تقيد فيها عملياتهما التجارية في المنطقة، ويرسل المقاول والشركة المشتركة أو أيهما سنويًا إلى الحكومة أو ممثليها وفقًا للوائح السارية أو كلما طلبت الحكومة أو ممثليها وفقًا للأصول السليمة المرعية في صناعة البترول، تقريرًا مفصلاً يتضمن كل البيانات الفنية و المعلومات وتفسيراتهم، أن وجد، الخاصة بعملياتهم التجارية بمقتضى هذه الاتفاقية والتي تم تجميعها في خلال السنة. وتقوم الشركة المشتركة بأداء المهام المشار إليها في هذه المادة الرابعة عشر وفقًا لدورها كما هو محدد في المادة السادسة.

(ب) يحتجز ويحتفظ المقاول والشركة المشتركة أو أيهما بجزء يمثل كل عينة من العينات الأسطوانية ومن عينات الحفر المستخرجة من حفر الآبار وذلك للتصرف فيها بمعرفة الحكومة أو ممثليها أو إرسالها إلى أيهما بالطريقة التي تراها الحكومة. وجميع العينات التي يحصل عليها المقاول والشركة المشتركة أو أيهما لأغراضهما الخاصة بهما تعتبر جاهزة للتفتيش عليها في أي وقت مناسب بمعرفة الحكومة أو ممثليها.

(ج) في حالة تصدير أي عينات صخرية خارج ج.م.ع. فإنه يتعين قبل هذا التصدير تسليم مثل لها حجمًا ونوعًا إلى إيجاس بوصفها ممثلًا للحكومة، وذلك ما لم توافق إيجاس على خلاف ذلك.

(د) لايجوز تصدير أصول التسجيلات إلا بتصريح من إيجاس؛ ومع ذلك إذا كانت بعض أنواع البيانات، مما يلزم إعدادها أو تحليلها خارج ج.م.ع.، فإنه يجوز تصديرها بشرط الاحتفاظ بالأصل أو بتسجيل مماثل للأصل من تلك البيانات لدى إيجاس، من خلال الإي يو جي، في ج.م.ع. وبشرط أن تعاد هذه الصادرات فوراً إلى ج.م.ع. عقب هذا الإعداد أو التحليل باعتبار أنها مملوكة لإيجاس. تصدير أي بيانات عن طريق تحويلها رقمياً للغرض المذكور في هذه الفقرة يكون طبقاً لموافقة إيجاس، بشرط الاحتفاظ بنسخة من تلك البيانات لدى إيجاس. البيانات المعالجة و التي تم تحليلها وتفسيراتها وأي تقارير مرتبطة بها، سيتم إعادتها مرة أخرى إلى ج.م.ع.

(هـ) خلال المدة التي يقوم المقاول في أثنائها بعمليات البحث، يكون لممثلي أو موظفي إيجاس المفوضين الحق في الدخول إلى كافة أجزاء المنطقة بالكامل وذلك في جميع الأوقات المناسبة مع تحويلهم الحق في مراقبة العمليات التجارية وفحص كافة الأصول والسجلات والبيانات التي يحتفظ بها المقاول. على أن يراعي ممثلو إيجاس أو موظفوها أثناء ممارستهم لتلك الحقوق بمقتضى الجملة السابقة من هذه الفقرة (هـ) عدم الإضرار بعمليات المقاول. كما يلتزم المقاول بموافقة إيجاس بتقارير فنية ربع سنوية.

خلال مدة سريان الاتفاقية يقدم المقاول إلى إيجاس، من خلال الإي يوجي، نسخاً من أي وكل البيانات الفنية و/أو المعلومات فور الانتهاء منها أو بناءً على طلب من إيجاس، تلك البيانات والمعلومات والتي تم اعدادها بواسطة المقاول أو التي في حوزة المقاول أو مقاوليه من الباطن، تشمل على سبيل المثال لا الحصر البيانات الجيولوجية، الجيوفيزيكية، الجيوكيميائية، البتروفيزيكية، العينات الأسطوانية وعينات حفر الآبار وتقارير الآبار وتسجيلات الحفر والتسجيلات الكهربائية للبر وتقارير إكمال البر وجميع التفسيرات الخاصة بالبيانات السابقة وأي تقارير أو بيانات أخرى مرتبطة بالعمليات البترولية التي تم تنفيذها بالمنطقة خلال مدة سريان هذه الاتفاقية وأي دراسات إقليمية تحتوي على أي بيانات خاصة بالمنطقة.

(و) أثناء فترة (فترات) البحث و/أو التنمية وبعد إخطار المقاول وبغرض إجراء دراسات إقليمية و/أو الحصول على عروض جديدة لمناطق مجاورة، يحق للحكومة و/أو إيجاس، مباشرةً أو من خلال الإي يوجي، إطلاع على أو استعمال مع أي طرف ثالث البيانات الجيولوجية والجيوفيزيكية وأي نوع آخر من البيانات والمعلومات والتقارير والتفسيرات الجيولوجية والجيوفيزيكية للمقاول الخاصة بالجزء (الأجزاء) المتاخمة للمنطقة المقترحة في العروض الجديدة وبشرط مرور ثلاث (٣) سنوات على تلك البيانات، ما لم يوافق المقاول على فترة أقل. باستثناء التنازلات المحتملة طبقاً للمادة الحادية والعشرين (٢١)، أو فيما يتعلق بالعمليات البترولية وفقاً لهذه الاتفاقية، لا يفصح المقاول لأي طرف ثالث عن البيانات الجيولوجية والجيوفيزيكية و/أو أي نوع من البيانات والمعلومات الخاصة بالمنطقة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من إيجاس.

المادة الخامسة عشر

المسؤولية عن الأضرار

يتحمل المقاول وحده المسؤولية بالكامل طبقاً للقانون في مواجهة الغير عن أي ضرر يحدث نتيجة لعمليات البحث التي يقوم بها المقاول وعليه تعويض الحكومة و/أو إيجاس عن كافة الأضرار التي قد تقع مسؤوليتها على عاتقهما بسبب أي من هذه العمليات.

ومع ذلك فإنه في حالة حدوث أي ضرر نتيجة صدور أي أمر أو لائحة أو توجيه من حكومة جمهورية مصر العربية سواء كان في شكل قانون أو غير ذلك، تعفى إيجاس والمقاول، كلاهما أو أحدهما، من المسؤولية عن عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء بأي التزام مقرر بموجب هذه الاتفاقية طالما كان عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء ناشئاً عن صدور هذه القوانين أو اللوائح أو الأوامر في حدود ما تفرضه تلك القوانين أو اللوائح أو الأوامر. يمنح إيجاس والمقاول، كلاهما أو أحدهما، المدة اللازمة لإصلاح الضرر الناتج عن عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء على أن تضاف هذه الفترة الممنوحة إلى مدة سريان الفترة المعنية حينئذ في هذه الاتفاقية، على أن تكون تلك الفترة

المنووحة مقصورة على القطاع أو القطاعات التي تأثرت بهذه القوانين أو اللوائح أو الأوامر وأن لا تتعدى فترة التأخير المشار إليها أعلاه.

المادة السادسة عشر

إمتميازات ممثلى الحكومة

لممثلة الحكومة المفوضين تفويضاً قانونياً الحق في الدخول إلى المنطقة موضوع هذه الاتفاقية وإلى مواقع العمليات البترولية التي تجرى فيها. ويجوز لهؤلاء الممتملين فحص دفاتر وسجلات وبيانات إيجاس والمقاول والشركة المشتركة وإجراء عدد معقول من عمليات المسح والرسومات والإختبارات بغرض تنفيذ هذه الاتفاقية. ولهذا الغرض، يحق لهم أن يستعملوا آلات وأدوات المقاول أو الشركة المشتركة في الحدود المعقولة بشرط ألا ينشأ عن هذا الإستعمال، بطريق مباشر أو غير مباشر، أي خطر أو إعاقة للعمليات التي تجرى وفقاً لهذه الاتفاقية. وعلى مندوبي وموظفي المقاول أو الشركة المشتركة تقديم المساعدة المناسبة لهؤلاء الممتملين حتى لا تتسبب أيأ من أنشطتهم في أي أضرار أو عرقلة سلامة أو كفاءة العمليات. ويقدم المقاول أو الشركة المشتركة لهؤلاء الممتملين كافة المزايا والتسهيلات التي تقدمها لموظفيها في الحقل وتقدم لهم مجاناً مكاناً مناسباً في مكاتبها لإستعمالهم ومساكن مؤتنة بشكل لائق أثناء تواجدهم في الحقل بغرض تيسير تحقق المقصود من هذه المادة السادسة عشر. ومع عدم الإخلال بالمادة الرابعة عشر فقرة (هـ)، فإنه يجب الحفاظ على سرية كل أو أي معلومات متعلقة بالمنطقة تحصل عليها الحكومة أو ممثلوها بموجب هذه المادة السادسة عشر.

المادة السابعة عشر

حقوق التوظيف وتدريب أفراد جمهورية مصر العربية

(أ) تحرض إيجاس والمقاول على أن تجرى العمليات موضوع هذه الاتفاقية بطريقة عملية تتسم بالكفاءة:

١ - يمنح الأجانب من الإداريين والمهنيين والفنيين من موظفي المقاول أو الشركة المشتركة وموظفي مقاوليهم المستخدمين لتنفيذ العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية، حق الإقامة المنصوص عليه في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل، والقرار الوزاري رقم ٨١٨٠ لسنة ١٩٩٦ ويوافق المقاول على أن تطبق كافة لوائح ج.م.ع. الخاصة بالهجرة وجوازات السفر والتأشيرات والتوظيف على جميع مستخدمي المقاول الأجانب الذين يعملون في ج.م.ع..

٢- يدفع شهرياً بالعملة المصرية ما لا يقل عن خمسة وعشرين في المائة (٢٥٪) من مجموع مرتبات وأجور كل موظف من الموظفين الأجانب الإداريين والمهنيين والفنيين الذين يستخدمهم المقاول أو الشركة المشتركة.

(ب) يختار كل من المقاول والشركة المشتركة موظفيه ويحدد العدد اللازم منهم للإستخدام في العمليات بموجب هذه الاتفاقية.

(ج) يقوم المقاول بعد التشاور مع إيجاس بإعداد وتنفيذ برامج تدريب متخصصة لجميع موظفيه في ج.م.ع. الذين يقومون بالعمليات بموجب هذه الاتفاقية، وذلك فيما يختص بالنواحي التطبيقية لصناعة البترول، ويتعهد المقاول والشركة المشتركة بإعطاء الأولوية لتوظيف المواطنين المصريين المؤهلين كلما توفروا.

المادة الثامنة عشر

القوانين واللوائح

(أ) يخضع المقاول والشركة المشتركة للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ (باستثناء المادة ٣٧ منه) وتعديله واللوائح الصادرة لتنفيذه، بما في ذلك اللوائح الخاصة بسلامة وكفاءة أداء العمليات التي تتم تنفيذاً لهذه الاتفاقية وللمحافظة على موارد البترول في ج.م.ع. بشرط ألا تكون أي من هذه اللوائح أو تعديلاتها أو تفسيراتها متعارضة أو غير متماشية مع نصوص هذه الاتفاقية.

(ب) يخضع المقاول والشركة المشتركة لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة ولائحته التنفيذية وما قد يطرأ عليهما من تعديلات وما قد يصدر مستقبلاً من قوانين أو لوائح تتعلق بحماية البيئة.

(ج) باستثناء ما ورد نصه في المادة الثالثة (ز) بخصوص ضرائب الدخل، تعفى إيجاس والمقاول والشركة المشتركة من كافة الضرائب والرسوم سواء تلك التي تفرض من الحكومة أو من المحليات والتي تشمل ضمن غيرها ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة والضرائب المفروضة على البحث عن أو تنمية أو استخراج أو إنتاج أو تصدير أو نقل البترول (كما هو مُعرف في هذه الاتفاقية) وكذا المفروضة على غاز البترول المسال (LPG) وأي وكل التزام بخصم الضريبة التي يمكن أن تفرض على توزيعات الأرباح والفوائد وأتعاب الخدمات الفنية وإتاوات البراءات والعلامات التجارية وما شابه ذلك. ويعفى المقاول أيضاً من أي ضرائب على تصفية المقاول أو على أي توزيعات لأي دخل لمساهمي المقاول ومن أي ضريبة على رأس المال.

(د) حقوق والتزامات إيجاس والمقاول بموجب هذه الاتفاقية والسارية طوال أجلها تكون خاضعة لأحكام هذه الاتفاقية وطبقاً لها ولا يمكن تغييرها أو تعديلها إلا بالاتفاق المشترك المكتوب بين الأطراف المتعاقدة المذكورة وبذات الإجراءات التي صدرت بها الاتفاقية الأصلية.

(هـ) يخضع مقاولوا المقاول والشركة المشتركة ومقاولوهم من الباطن لأحكام الخاصة بهم في هذه الاتفاقية. مع عدم الإخلال بالمادة الثامنة عشر (ب) أعلاه، لا تسري على المقاول والشركة المشتركة ومقاوليهم من الباطن المعنيين أي لوائح تصدرها الحكومة من وقت لآخر بالقدر الذي لاتتماشى فيه مع نصوص هذه الاتفاقية، حسبما يكون الحال.

(و) ولأغراض هذه الاتفاقية، تعفى إيجاس والمقاول والشركة المشتركة ومقاولوهم من الباطن المعنيون من كل رسوم الدمغة المهنية والفرائض والجبايات التي تفرضها القوانين النقابية على مستنداتهم وأنشطتهم الواردة بهذه الاتفاقية.

(ز) دون الإخلال بالفقرة (ب) من المادة الثامنة عشر أعلاه، كل الإعفاءات من تطبيق قوانين أو لوائح ج.م.ع. الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية إلى إيجاس والمقاول والشركة المشتركة ومقاوليهم ومقاوليهم من الباطن تشمل تلك القوانين واللوائح السارية حالياً وما يطرأ عليها من تعديل أو يحل محلها مستقبلاً.

المادة التاسعة عشر

توازن العقد

في حالة ما إذا حدث، بعد تاريخ السريان، تغيير في التشريعات أو اللوائح القائمة والمطبقة على تنفيذ البحث عن البترول وتنميته وإنتاجه مما يكون له تأثيراً هاماً على المصالح الإقتصادية لهذه الاتفاقية في غير صالح المقاول أو تفرض على المقاول التزاماً بأن يحول إلى ج.م.ع. المبالغ الناتجة عن بيع بترول المقاول، حينئذ يخطر المقاول إيجاس بهذا التشريع أو اللائحة وكذلك بالآثار المترتبة عليها والتي يكون من شأنها التأثير على توازن العقد. وفي هذه الحالة يتفاوض الأطراف بشأن التعديلات المناسبة لهذه الاتفاقية والتي تهدف إلى إعادة التوازن الإقتصادي للاتفاقية الذي كان موجوداً في تاريخ السريان.

وببذل الأطراف قصارى جهودهم للاتفاق على التعديلات المناسبة لهذه الاتفاقية خلال تسعين (٩٠) يوماً من ذلك الإخطار.

ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تؤدي هذه التعديلات لهذه الاتفاقية إلى انتقاص أو زيادة في حقوق والتزامات المقاول عما تم الاتفاق بشأنها عند تاريخ السريان.

وفي حالة إخفاق الأطراف في التوصل إلى اتفاق خلال المدة المشار إليها عليه في هذه المادة فإنه يحال الخلاف إلى القواعد العامة في حل المنازعات المنصوص عليها في المادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية.

المادة العشرون

حق الاستيلاء

(أ) في حالة الطوارئ الوطنية بسبب الحرب أو بسبب توقع قيام حرب وشيكة الوقوع أو لأسباب داخلية، فإنه يجوز للحكومة أن تستولي على كل أو جزء من الإنتاج الذي تم الحصول عليه من المنطقة بمقتضى هذه الاتفاقية وأن تطلب من الشركة المشتركة زيادة هذا الإنتاج إلى أقصى حد ممكن. كما يجوز للحكومة أيضاً أن تستولي على حقل الزيت و/أو حقل الغاز، وعند الاقتضاء، على التسهيلات المتعلقة به.

(ب) في مثل تلك الحالة لا يتم هذا الاستيلاء إلا بعد دعوة إيجاس والمقاول أو ممثليهما بخطاب مسجل بعلم الوصول للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن هذا الاستيلاء.

(ج) يتم الاستيلاء على الإنتاج بموجب قرار وزاري. أما الاستيلاء على أي حقل للزيت و/أو حقل للغاز، أو أي تسهيلات متعلقة به، فيتم بقرار من رئيس الجمهورية تخطر به إيجاس والمقاول إخطاراً قانونياً صحيحاً.

(د) في حالة أي إستيلاء يتم طبقاً لما سبق ذكره فإن الحكومة تلتزم بأن تعوض إيجاس والمقاول تعويضاً كاملاً عن مدة الإستيلاء بما في ذلك:

(١) كافة الأضرار التي تنجم عن هذا الإستيلاء. و

(٢) دفعات شهرية وفاء لكامل ثمن كل ما استخرجه الحكومة من بترول مخصصاً منه حصتها في الإتاوة من هذا الإنتاج.

ومع ذلك، فإن أي ضرر يحدث نتيجة لهجوم الأعداء لا يدخل في نطاق مفهوم هذه الفقرة (د). وتدفع المبالغ المستحقة بموجب هذا إلى المقاول بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية القابلة للتحويل إلى الخارج. وبحسب سعر البترول المستولى عليه الذي يدفع للمقاول طبقاً لنص المادة السابعة فقرة (ج).

المادة الحادية والعشرون

التنازل

(أ) لا يجوز لأي من إيجاس أو المقاول / عضو المقاول أن يتنازل لأي شخص أو شركة أو مؤسسة عن كل أو بعض أو أي من حقوقه وإمتهاداته وواجباته والتزاماته المقررة بموجب هذه الاتفاقية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر (التنازل غير المباشر يعني أي تصرف من شأنه تغيير سيطرة المقاول / عضو المقاول على حصته من رأس مال الشركة سواء من خلال عملية تجارية واحدة أو سلسلة من من العمليات ذات الصلة على سبيل المثال لا الحصر أي عمليات بيع، شراء، تحويل للأسهم أو رأس المال أو الأصول) دون موافقة كتابية من الحكومة. وفي جميع الأحوال باستثناء التنازل لشركة تابعة لذات عضو المقاول، تعطى الأولوية لإيجاس في الحصول على الحصة المراد التنازل عنها إذا ما رغبت إيجاس في ذلك.

(ب) دون الإخلال بأحكام المادة الحادية والعشرين (أ) يجوز لعضو المقاول التنازل عن كل أو جزء من حقوقه وإمتهاداته وواجباته والتزاماته تحت هذه الاتفاقية إلى شركة تابعة لذات عضو المقاول بشرط قيام عضو المقاول بإخطار إيجاس والحكومة وأعضاء المقاول الآخرين كتابةً والحصول على موافقة الحكومة كتابةً على التنازل. في حالة تنازل عضو المقاول عن كل أو بعض الحقوق إلى شركة تابعة يظل كل من المتنازل والمتنازل إليه مسؤولين مجتمعين أو منفردين عن كل التزامات وواجبات المقاول الناشئة عن هذه الاتفاقية، بشرط أن تظل الشركة التابعة متمتعة بنفس الصفة كشركة تابعة.

(ج) حتى يمكن النظر في أي طلب للحصول على موافقة الحكومة المشار إليها في الفقرة (أ) أو (ب) أعلاه يجب استيفاء الشروط الآتية:

(١) يجب أن يكون قد تم الوفاء بالتزامات المتنازل الناشئة عن هذه الاتفاقية على النحو الصحيح في تاريخ تقديم هذا الطلب.

(٢) يجب أن تشتمل وثيقة التنازل على نصوص تقرر على وجه الدقة أن المتنازل إليه يلتزم بكافة التعهدات التي تنطوي عليها هذه الاتفاقية وما يكون قد أدخل عليها كتابةً من تعديلات أو إضافات حتى تاريخه.

ويقدم مشروع وثيقة التنازل هذه إلى إيجاس لفحصها واعتمادها قبل إبرامها رسمياً وهي الموافقة التي لن تحجب دون مبرر معقول.

(٣) يتعين على المتنازل (المتنازليين) أن يقدم لإيجاس المستندات المطلوبة التي تثبت الكفاءة المالية والفنية للمتنازل إليه وأيضاً المستندات المطلوبة التي تثبت تبعية المتنازل إليه للمقاول / عضو المقاول (في حالة التنازل لشركة تابعة).

(د) أي تنازل أو بيع أو حوالة أو أي وسيلة أخرى لمثل هذه الحوالة أجري وفقاً لنصوص هذه المادة الحادية والعشرين يعفى من أي ضرائب على الحوالة أو على أرباح رأس المال أو ما يتعلق به من ضرائب أو أعباء أو رسوم بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر كافة الضرائب على الدخل وضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة ورسوم الدمغة أو الضرائب الأخرى أو أي مدفوعات مشابهة.

(هـ) عند اتفاق المتنازل والطرف الثالث المتنازل إليه المقترح بخلاف الشركة التابعة، على الشروط النهائية للتنازل فإنه يتحتم على المتنازل الإفصاح تفصيلاً عن هذه الشروط النهائية لهذا التنازل بإخطار كتابي إلى إيجاس. يحق لإيجاس الحصول على الحصة المراد التنازل عنها بشرط أن تسلم المتنازل إخطاراً كتابياً خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ إخطار المتنازل الكتابي لها تخطره قبولها نفس الشروط المتفق عليها مع الطرف الثالث المقترح المتنازل إليه. في حالة عدم تسليم إيجاس لهذا الإخطار خلال مدة التسعين (٩٠) يوماً هذه يحق للمتنازل التنازل عن الحصة المراد التنازل عنها إلى الطرف الثالث المقترح المتنازل إليه، بشرط موافقة الحكومة وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة.

(و) يجب أن يكون المتنازل والمتنازل إليه معاً ضامنين متضامنين في الوفاء بكل واجبات والتزامات المقاول بموجب هذه الاتفاقية، طالما أن المتنازل يحتفظ بأي حصة وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة الثانية والعشرون

الإخلال بالاتفاقية وسلطة الإلغاء

(أ) للحكومة الحق في إلغاء هذه الاتفاقية بالنسبة إلى المقاول بأمر أو قرار جمهوري في الأحوال الآتية:

(١) إذا قدم عن علم إلى الحكومة أي بيانات غير صحيحة وكان لهذه البيانات إعتبار جوهري في إبرام هذه الاتفاقية.

(٢) إذا تنازل عن أي حصة في هذه الاتفاقية بطريقة مخالفة لأحكام المادة الحادية والعشرين.

(٣) إذا أشهر إفلاسه بحكم صادر من محكمة مختصة.

(٤) إذا لم ينفذ أي قرار نهائي صدر نتيجة لإجراءات قضائية تمت وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة الرابعة والعشرين.

(٥) إذا استخرج عمداً دون ترخيص من الحكومة أي معادن، خلاف البترول، مما لا تسمح به هذه الاتفاقية، وذلك باستثناء ما لا يمكن تجنب استخراجه نتيجة للعمليات الجارية بموجب هذه الاتفاقية وفقاً للأصول المقبولة في صناعة البترول والذي يجب إخطار الحكومة أو ممثلها به في أسرع وقت ممكن.

(٦) إذا إرتكب أي مخالفة جوهرية لهذه الاتفاقية أو لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ وتعديله التي لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.

وينفذ هذا الإلغاء دون إخلال بأي حقوق تكون قد ترتبت للحكومة قبل المفاوض وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وفي حالة هذا الإلغاء، يحق للمفاوض أن ينقل جميع ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

(ب) إذا ارتأت الحكومة أن هناك سبباً قائماً من الأسباب سالفة الذكر لإلغاء هذه الاتفاقية (بخلاف سبب القوة القاهرة المشار إليها في المادة الثالثة والعشرين) فيجب على الحكومة أن تبلغ المفاوض بإخطار كتابي يرسل للمدير العام للمفاوض شخصياً بالطريق القانوني يثبت أنه هو أو أحد وكلائه القانونيين قد أستلمه، لإزالة هذا السبب وتصحيح الوضع في مدى تسعين (٩٠) يوماً. ولكن إذا حدث لأي سبب من الأسباب أن أصبح هذا التبليغ مستحيلاً بسبب تغيير العنوان وعدم الإخطار بهذا التغيير، فإن نشر هذا الإخطار بالجريدة الرسمية للحكومة يعتبر بمثابة إعلان صحيح للمفاوض. وإذا لم يتم إزالة هذا السبب وتصحيح الوضع في نهاية التسعين (٩٠) يوماً وهي فترة الإخطار، فإنه يجوز إلغاء هذه الاتفاقية على الفور بأمر أو قرار جمهوري على نحو ما سلف ذكره. ويشترط مع ذلك أنه إذا كان هذا السبب او عدم إزالته أو عدم تصحيح الوضع ناتجاً عن القيام بعمل او الامتناع عن عمل من جانب أحد الأطراف، فإن إلغاء هذه الاتفاقية يسري في مواجهة ذلك الطرف فقط ولا يسري في مواجهة الطرف الآخر في هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة والعشرون

القوة القاهرة

(أ) تعفى إيجاس والمفاوض، كلاهما أو أحدهما أو أي منهما، من مسؤولية عدم الوفاء بأي إلتزام مقرر بموجب هذه الاتفاقية أو من مسؤولية التأخير في الوفاء به إذا كان عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء ناشئاً عن قوة القاهرة. وذلك في حدود ما تفرضه هذه القوة القاهرة. والمدة التي استغرقها عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء مع المدة التي قد تكون لازمة لإصلاح أي ضرر نشأ خلال هذا التأخير تضاف إلى المدة المقررة في هذه الاتفاقية للوفاء بهذا الإلتزام والوفاء بأي إلتزام آخر يترتب عليه، وبالتبعية إلى مدة سريان هذه الاتفاقية، بشرط أن يكون ذلك مقصوداً على قطاع أو قطاعات البحث أو التنمية التي تأثرت بهذه الحالة.

(ب) يقصد بعبارة " القوة القاهرة " في نطاق مفهوم هذه المادة الثالثة والعشرون ما يحدث قضاءً وقدرًا أو عصياناً أو شغباً أو حرباً أو إضراباً وغير ذلك من إضطرابات عمالية أو حرائق أو فيضانات أو أي سبب آخر

ليس ناتجاً عن خطأ أو إهمال من جانب إيجاس والمقاول أو أي منهما سواء كان مماثلاً أو مغايراً لما سلف ذكره، بشرط أن يكون أي سبب من هذه الأسباب مما لا تستطيع إيجاس والمقاول أو أي منهما السيطرة عليه في الحدود المعقولة.

(ج) لا تتحمل الحكومة أي مسؤولية بأي شكل قبل إيجاس والمقاول أو أي منهما عن أي أضرار أو قيود أو خسارة ناتجة عن أي حالة من حالات القوة القاهرة المشار إليها في هذه المادة.

(د) إذا حدثت حالة القوة القاهرة أثناء فترة البحث الأولى أو أي إمتداد طبقاً للمادة الخامسة (أ) وإستمرت قائمة لمدة ستة (٦) أشهر، عندها يكون للمقاول الخيار في أن ينهي التزاماته وفقاً لهذه الاتفاقية بموجب إخطار كتابي مسبق بتسعين (٩٠) يوماً يرسله إلى إيجاس دون أن يتحمل أي مسؤولية إضافية من أي نوع.

المادة الرابعة والعشرون

المنازعات والتحكيم

(أ) أي نزاع أو خلاف أو مطالبة تنشأ بين الحكومة والأطراف عن هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها أو بالإخلال بها أو إنهاؤها أو بطلانها يحال إلى المحاكم المختصة في ج.م.ع. للفصل فيه نهائياً.

(ب) يحسم أي نزاع أو خلاف أو مطالبة تنشأ بين المقاول وإيجاس عن هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها أو بالإخلال بها أو إنهاؤها أو بطلانها بطريق التحكيم طبقاً لقواعد تحكيم مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (المركز) السارية في تاريخ الاتفاقية هذه. ويعتبر حكم المحكمين نهائياً وملزماً للأطراف.

(ج) يجب أن يكون عدد المحكمين ثلاثة (٣).

(د) يتعين على كل طرف أن يعين محكماً واحداً. وإذا لم يقم المدعى عليه بإخطار المدعى كتابة بإسم المحكم الذي عينه خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من إستلام إخطار المدعى بتعيين محكم، فللمدعى أن يطلب من المركز تعيين المحكم الثاني.

(هـ) يتعين على المحكمين اللذين عيننا على هذا النحو أن يختارا المحكم الثالث الذي سيكون المحكم الرئيس للمحكمة. وإذا لم يتفق المحكمان على إختيار المحكم الرئيس خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تعيين المحكم الثاني، فإنه يجوز لأي من الطرفين أن يطلب من السكرتير العام للمحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاى بهولندا أن يعين جهة تتولى التعيين. وهذه الجهة تعين المحكم الرئيس بنفس الطريقة التي يعين بها المحكم الوحيد وفقاً

للفقرة (٣) من المادة السادسة من قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (الأونسيترال) ويتعين أن يكون هذا المحكم الرئيس شخصاً من جنسية غير جنسية جمهورية مصر العربية أو جنسية (جنسيات) المقاول ويجب أن يكون من دولة لها علاقات دبلوماسية مع كل من جمهورية مصر العربية والدولة (الدول) التابع لها المقاول، كما يشترط ألا يكون له مصالح إقتصادية في أعمال البترول لدى الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية.

(و) يجرى التحكيم، بما في ذلك إصدار الأحكام، بمدينة القاهرة في ج.م.ع. ما لم يتفق أطراف التحكيم على خلاف ذلك.

(ز) يكون حكم المحكمين نهائياً وملزماً للأطراف بما في ذلك مصروفات التحكيم وكل المسائل المتعلقة به، و يكون تنفيذ حكم المحكمين أمام المحكمة المختصة وفقاً لأحكام القانون المصري.

(ح) يطبق القانون المصري على النزاع، غير أنه في حالة أي خلاف بين القوانين المصرية ونصوص هذه الاتفاقية، فإن نصوص هذه الاتفاقية (بما في ذلك نص التحكيم) هي التي تسري ويتم التحكيم بكل من اللغة العربية والإنجليزية.

(ط) يتم الاتفاق بين إيجاس والمقاول، على أنه إذا تعذر، لأي سبب من الأسباب إجراء التحكيم طبقاً للإجراءات المذكورة عاليه، فإن كل المنازعات أو الخلافات أو المطالبات التي تنشأ عن أو تتعلق بهذه الاتفاقية أو الإخلال بها أو إنهاؤها أو بطلانها يفصل فيها بواسطة تحكيم غير منظم طبقاً لقواعد الأونسيترال النافذة وقت تاريخ السريان.

المادة الخامسة والعشرون

الوضع القانوني للأطراف

(أ) تعتبر الحقوق والواجبات والالتزامات والمسئوليات الخاصة بإيجاس والمقاول بموجب هذه الاتفاقية منفصلة وغير تضامنية ولاجماعية، ومن المفهوم أنه لايجوز ان تفسر هذه الاتفاقية على أنها تؤدي إلى قيام شركة أشخاص أو شركة أموال أو شركة تضامن.

(ب) يخضع كل عضو من أعضاء المقاول لقوانين الجهة التي تأسس بها وذلك فيما يتعلق بكيانه القانوني أو تأسيسه أو تنظيمه وعقد تأسيسه ولأئحته الأساسية وملكية أسهم رأس ماله وحقوق ملكيته.

ولا يجوز تداول أسهم رأسمال كل عضو من أعضاء المقاول الموجودة بأكملها في الخارج داخل ج.م.ع.، كما لا يجوز طرحها للإكتتاب العام ولا تخضع لضريبة الدمغة على أسهم رأس المال أو أي ضريبة أخرى أو رسوم في ج.م.ع.، وأي تصرف يقوم به أي عضو مقاول في ج.م.ع. أو خارج ج.م.ع. من شأنه تغيير سيطرة عضو المقاول ذلك على التوالي سواء من خلال عملية تجارية واحدة أو سلسلة من العمليات ذات الصلة، يكون خاضعا لذات الإجراءات والأحكام الواردة في المادة التاسعة "المنح" والمادة الحادية والعشرون "التنازل" ويعفى المقاول من تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل.

(ج) يكون جميع أعضاء المقاول مجتمعين ومنفردين ضامنين متضامين في الوفاء بالتزامات المقاول المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة والعشرون

المقاولون المحليون والمواد المصنوعة محلياً

يلتزم المقاول أو الشركة المشتركة، حسب الأحوال ومقاوليهم بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية للمقاولين المحليين والمقاولين من الباطن بما في ذلك الشركات التابعة لإيجاس ما دامت درجة أدائهم متماثلة مع درجة الأداء السائدة دولياً وأن أسعار خدماتهم لا تزيد على أسعار المقاولين والمقاولين من الباطن الآخرين بأكثر من عشرة في المائة (١٠٪).

(ب) إعطاء الأفضلية للمواد المصنوعة محلياً وكذا المعدات والآلات والسلع الاستهلاكية طالما أنها متماثلة من ناحية الجودة ومواعيد التسليم مع المواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية المتوافرة دولياً. ومع ذلك يجوز استيراد هذه المواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية للعمليات التي تجرى بمقتضى هذه الاتفاقية إذا كانت أسعارها المحلية، تسليم مقر عمليات المقاول أو الشركة المشتركة في ج.م.ع.، تزيد بأكثر من عشرة في المائة (١٠٪) عن سعر مثيلها المستورد، قبل إضافة الرسوم الجمركية ولكن بعد إضافة مصاريف النقل والتأمين.

المادة السابعة والعشرون

نصوص الاتفاقية

النص العربي لهذه الاتفاقية هو المرجع في تفسير هذه الاتفاقية أو تأويلها أمام المحاكم المختصة في جمهورية مصر العربية، ويشترط، مع ذلك، أنه في حالة الالتجاء إلى أي تحكيم بين إيجاس والمقاول وفقاً لنص المادة الرابعة والعشرون سالفة الذكر، يرجع إلى كل من النصين العربي والإنجليزي ويكون لهما نفس القوة في تفسير أو تأويل هذه الاتفاقية.

المادة الثامنة والعشرون

عموميات

أستعملت رؤوس الموضوعات أو العناوين الموضوعه لكل مادة من مواد هذه الاتفاقية تسهيلاً لأطراف الاتفاقية فقط ولا تستعمل في خصوصية تفسير هذه المواد.

المادة التاسعة والعشرون

اعتماد الحكومة

لاتكون هذه الاتفاقية ملزمة لأي من أطرافها ما لم وإلى أن يصدر قانون من الجهات المختصة في ج.م.ع. يخول لوزير البترول التوقيع على هذه الاتفاقية ويضفي عليها كامل قوة القانون وأثره بغض النظر عن أي تشريع حكومي مخالف لها وبعد توقيع الاتفاقية من الحكومة وإيجاس والمقاول.

شركة -----

عنها : السيد/-----

بصفته:-----

التوقيع:-----

شركة -----

عنها : السيد/-----

بصفته:-----

التوقيع:-----

الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

عنها : السيد/-----

بصفته:-----

التوقيع:-----

حكومة جمهورية مصر العربية

عنها : معالي السيد/-----

بصفته: -----

التوقيع: -----

التاريخ: -----

الملحق "أ"

اتفاقية التزام

بين

جمهورية مصر العربية

و

الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

و

و

في

منطقة -----

ب-----

ج.ع.م.٠

وصف حدود منطقة الإلتزام

ملحق "ب" خريطة توضيحية ومبدئية بمقياس رسم تقريبي (١: -----) تبين المنطقة التي تغطيها هذه الاتفاقية وتحكمها.

تبلغ مساحة المنطقة حوالي ----- كيلو متر مربع (----- كم^٢). وهي تتكون من كل أو جزء من قطاعات بحث وكل القطاعات معرفه على شبكة ثلاث (٣) دقائق من دوائر العرض × ثلاث (٣) دقائق من خطوط الطول.

ومن الملاحظ أن الخطوط التي تحدد المنطقة في الملحق "ب" ليست سوى خطوط توضيحية ومبدئية فقط وقد لا تبين على وجه الدقة الموقع الحقيقي لتلك القطاعات بالنسبة للآثار والمعالم الجغرافية الموجودة.

ونورد فيما يلي جدولاً لإحداثيات النقاط الركنية للمنطقة والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الملحق "أ" هذا:

إحداثيات حدود

----- منطقة

----- ب

الملحق "ب"

خريطة اتفاقية الالتزام

----- منطقة

-----ب

ج.م.ع.

الملحق "ج"

خطاب الضمان البنكي

خطاب الضمان رقم ----- (القاهرة فى --- ٢٠)

الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

الموقع أدناه البنك الأهلي المصري أو أي بنك آخر تحت رقابة البنك المركزي المصري بصفته ضامناً يضمن بمقتضى هذا للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ويشار إليها فيما يلي بـ "إيجاس" فى حدود مبلغ ----- ملايين (-----) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم شركة -----. "-----" وشركة ----- "-----"، ويُشار إلى ----- و----- فيما يلي بـ "المقاول" بتنفيذ التزاماتها التى تقتضيها عمليات البحث بإنفاق مبلغ لا يقل عن ----- ملايين (-----) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة البحث ----- البالغة --- (---) سنوات بمقتضى المادة الرابعة من اتفاقية الإلتزام هذه ويشار إليها فيما يلي بـ "الاتفاقية" التى تغطى المنطقة الموصوفة فى الملحقين "أ" و "ب" من هذه الاتفاقية المبرمة بمعرفة وفيما بين جمهورية مصر العربية، ويشار إليها فيما يلي بـ "ج.م.ع."، وإيجاس والمقاول فى منطقة ----- ب----- والصادرة بموجب القانون رقم ----- لسنة --- ٢٠.

ومن المفهوم أن هذه الضمانة ومسئولية الضامن بموجب هذا الخطاب سوف تخفض كل ربع سنه خلال فترة إنفاق مبلغ ----- ملايين (-----) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية المذكورة بمقدار المبالغ التى صرفها المقاول على عمليات البحث هذه خلال كل ربع سنة، والمعتمدة من إيجاس. وكل تخفيض من هذه التخفيضات يتم بمقتضى إقرار كتابي مشترك من جانب إيجاس والمقاول إلى الضامن.

وفى حاله ما إذا رأت إيجاس أن المقاول لم يقيم بالوفاء بالتزاماته أو تخلى عن الاتفاقية قبل الوفاء بالحد الأدنى من التزامات النفقات لفترة البحث ----- طبقاً للمادة الرابعة من هذه الاتفاقية فإنه لا تكون هناك أي مسؤولية على الضامن الموقع أدناه عن دفع المبلغ لإيجاس ما لم وإلى أن تثبت هذه المسؤولية بإقرار كتابي من إيجاس يثبت المبلغ المستحق بمقتضى الاتفاقية.

ويشترط فى خطاب الضمان هذا أيضاً:

١- ألا يصبح خطاب الضمان هذا نافذ المفعول إلا إذا تلقى الضامن إخطاراً كتابياً من المقاول وإيجاس بأن الاتفاقية بين المقاول وج.م.ع. وإيجاس أصبحت سارية طبقاً للنصوص الواردة بها وتصبح هذه الضمانة سارية ابتداء من تاريخ سريان هذه الاتفاقية المذكورة.

٢- وعلى أي حال ينتهي خطاب الضمان هذا تلقائياً:

(أ) بعد ---- (--) سنوات وستة (٦) أشهر من تاريخ بدء سريانه، أو

(ب) عندما يصبح مجموع المبالغ المذكورة في الإقرارات الربع سنوية المشتركة التي تعدها إيجاس والمقاول مساوياً للحد الأدنى من التزامات النفقات لفترة البحث ---- أو يزيد عن ذلك، أي التاريخين أسبق.

٣- وبالتالي فإن أي مطالبة في هذا الشأن يجب أن تقدم إلى الضامن قبل أي من تاريخي الإنتهاء المذكورين أعلاه لخطاب الضمان على الأكثر مصحوبة بإقرار كتابي من إيجاس يحدد فيه المبلغ الذي لم ينفقه المقاول ومؤداه:

(أ) أن المقاول قد أخفق في الوفاء بالحد الأدنى من التزامات النفقات المشار إليه في هذه الضمانة، و

(ب) أن المقاول قد أخفق في دفع العجز في النفقات إلى إيجاس.

الرجاء إعادة خطاب الضمان هذا إلينا، إذا لم يصبح سارياً أو عند إنتهائه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

المحاسب :

المدير :

التاريخ :

الملحق "د"

عقد تأسيس الشركة المشتركة

(المادة الأولى)

الشكل والقانون المطبق

تشكل شركة مساهمة قطاع خاص تحمل جنسية جمهورية مصر العربية بتصريح من الحكومة طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية المشار إليها فيما بعد وعقد التأسيس هذا.

وتخضع الشركة المشتركة لكافة القوانين واللوائح السارية في ج.م.ع. إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه القوانين واللوائح مع أحكام هذا العقد وهذه الاتفاقية المشار إليها فيما يلي.

(المادة الثانية)

إسم الشركة المشتركة

عند تاريخ الاكتشاف التجاري، تتفق إيجاس والمقاول معاً على إسم الشركة المشتركة الذي يكون رهناً بموافقة وزير البترول.

(المادة الثالثة)

مكان المركز الرئيسي

يكون المركز الرئيسي للشركة المشتركة بمدينة القاهرة في ج.م.ع..

(المادة الرابعة)

غرض الشركة المشتركة

غرض الشركة المشتركة هو القيام بدور الوكيل الذي تستطيع إيجاس والمقاول من خلاله تنفيذ وإدارة عمليات التنمية التي تقتضيها نصوص اتفاقية التزام البحث عن الغاز والزيوت الخام وإستغلالهما في منطقة ----- ب----- ج.م.ع. (ويشار إليها فيما يلي بـ"الاتفاقية") المبرمة بمعرفة وفيما بين جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما يلي بـ"ج.م.ع.") وإيجاس والمقاول الصادرة بالقانون رقم -- لسنة ٢٠--.

وتكون الشركة المشتركة أيضاً الوكيل في تنفيذ عمليات البحث والقيام بها عقب اعتماد وزير البترول لعقد التنمية في

أى جزء من المنطقة تم تحويله إلى عقد تنمية، طبقاً لبرامج العمل والموازنات المعتمدة وفقاً للاتفاقية. وتمسك الشركة المشتركة حساباً لكافة التكاليف والمصروفات والنفقات لهذه العمليات وفقاً لأحكام الاتفاقية والملحق "هـ" المرفق بها.

وليس للشركة المشتركة أن تزاوّل أى عمل أو تقوم بأى نشاط يتجاوز القيام بالعمليات المذكورة آنفاً، إلا إذا وافقت إيجاس والمقاوّل على خلاف ذلك.

(المادة الخامسة)

رأس المال

رأسمال الشركة المشتركة المرخص به هو عشرون ألف (٢٠٠٠٠) جنيه مصري مقسم إلى خمسة آلاف (٥٠٠٠) سهم عادي متساوية فى حقوق التصويت وقيمة كل منها أربع (٤) جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل وثابتة القيمة. تدفع كل من إيجاس والمقاوّل وتحوز وتمتلك خلال وجود الشركة المشتركة نصف أسهم رأسمال الشركة المشتركة، على أنه من المقرر أن الحالة الوحيدة التى يجوز فيها لأى من الطرفين التنازل عن كل أو أى نسبة من حصة ملكيته أو نقلها إلى الغير هى حالة ما إذا أراد أى من الطرفين أن ينقل أو يتنازل عن كل أو أى من حقوقه أو ملكيته أو حصته الناشئة عن الاتفاقية بأكملها وفى تلك الحالة يتعين على هذا الطرف الناقل أو المتنازل (وخلفائه ومن يتنازل إليهم) أن ينقل ويتنازل عن قدر من حصته فى أسهم رأسمال الشركة المشتركة مساوي لكل أو للنسبة المئوية المنقولة أو المتنازل عنها من حصة ملكيته عن الاتفاقية بأكملها، وذلك مع عدم الإخلال بنص المادة الحادية والعشرين من هذه الاتفاقية.

(المادة السادسة)

الأصول

لا تمتلك الشركة المشتركة أى حق ولا تنشأ لها ملكية ولا أى مصالح ولا حقوق عقارية فى أو بموجب الاتفاقية ولا فى أى عقد تنمية ينشأ عن هذه الاتفاقية ولا فى أى بترول مستخرج من أى قطاع بحث أو عقد تنمية من المساحة الممنوحة بمقتضى الاتفاقية ولا فى أى أصول أو معدات أو ممتلكات أخرى تم الحصول عليها أو إستعمالها لأغراض تنفيذ العمليات ولا يقع عليها بصفتها أصل أى التزام بتمويل أو أداء أى من واجبات أو التزامات إيجاس أو المقاوّل بمقتضى الاتفاقية. ولا يجوز للشركة المشتركة أن تحقق أى ربح من أى مصدر كان.

(المادة السابعة)

دور الشركة المشتركة

الشركة المشتركة ليست سوى وكيل عن إيجاس والمقاول. وحيثما ذكر في هذه الاتفاقية أن الشركة المشتركة تصدر قراراً أو تتخذ إجراءً أو تبدى إقتراحاً وما شابه ذلك فمن المفهوم أن ذلك القرار أو الحكم قد صدر من جانب إيجاس والمقاول أو أي منهما حسب مقتضيات الاتفاقية.

(المادة الثامنة)

مجلس الإدارة

يكون للشركة المشتركة مجلس إدارة مكون من ثمانية (٨) أعضاء تعين إيجاس أربعة (٤) منهم ويعين المقاول الأربعة (٤) الآخرين. ورئيس مجلس الإدارة تعينه إيجاس وهو نفسه عضو مجلس إدارة منتدب. والمدير العام يعينه المقاول وهو نفسه عضو مجلس إدارة منتدب.

(المادة التاسعة)

صلاحية قرارات مجلس الإدارة

تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة إذا حضرها أغلبية أعضاء المجلس وأي قرار يتخذ في هذه الاجتماعات لا يكون صحيحاً إلا إذا وافق عليه خمس (٥) أصوات أو أكثر من أصوات الأعضاء على أنه يجوز لأي عضو أن يمثل عضواً آخرًا وبصوت بالنيابة عنه بناء على توكيل صادر منه.

(المادة العاشرة)

اجتماعات حاملي الأسهم

يكون اجتماع الجمعية العمومية لحملة الأسهم صحيح الإنعقاد إذا تمثلت فيه أغلبية أسهم رأسمال الشركة المشتركة. وأي قرار يتخذ في هذا الاجتماع يجب أن يكون حائزاً لأصوات الموافقة من حملة الأسهم الذين يملكون أو يمثلون أغلبية أسهم رأس المال.

(المادة الحادية عشر)

الموظفون والنظام الأساسي للشركة

يعتمد مجلس الإدارة اللوائح التي تشمل الشروط والأحكام الخاصة بإستخدام موظفي الشركة المشتركة الذين تستخدمهم الشركة المشتركة مباشرة ولم يعينهم المقاول وإيجاس في الشركة.

ويقوم مجلس الإدارة في الوقت المناسب ، بإعداد النظام الداخلي للشركة المشتركة، ويسري هذا النظام بعد الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية لحملة الأسهم وفقاً لأحكام المادة العاشرة من هذا الملحق.

(المادة الثانية عشر)

أجل الشركة المشتركة

تنشأ الشركة المشتركة خلال ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ اعتماد وزير البترول لأول عقد تنمية سواء للزيت الخام أو الغاز.

أجل الشركة المشتركة محدد بمدة مساوية لأجل هذه الاتفاقية بما في ذلك أي مد لها.

تحل الشركة المشتركة إذا أنتهى أجل هذه الاتفاقية لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها فيها.

شركة -----

عنها : السيد/-----

بصفته: -----

التوقيع: -----

شركة -----

عنها : السيد/-----

بصفته: -----

التوقيع: -----

الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

-----/عنها : السيد/

----- بصفته:

----- التوقيع:

الملحق "هـ"

النظام المحاسبي

(المادة الأولى)

أحكام عامة

(أ) تعريفات:

تطبق التعريفات الواردة في هذه الاتفاقية على هذا النظام المحاسبي ويكون لها ذات المعنى.

(ب) بيانات النشاط:

(١) يقدم المقاول ، وفقاً للمادة الرابعة من هذه الاتفاقية لإيجاس خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من نهاية كل ربع سنة تقويمية بياناً بنشاط البحث يعكس كافة القيود المدينة والدائنة المتعلقة بعمليات البحث التي أجريت عن ربعم السنة المشار إليه في أي جزء من المنطقة لم يحول إلى عقد تنمية ملخصة حسب التبويب الملائم الذي يدل على طبيعة كل منها.

(٢) تقدم الشركة المشتركة، عقب نشأتها ، لإيجاس والمقاول خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من نهاية كل ربع سنة تقويمية بياناً بنشاط التنمية والبحث تعكس فيه كافة القيود المدينة والدائنة الخاصة بعمليات التنمية والبحث التي أجريت في أي جزء من المنطقة يكون قد تم تحويله إلى عقد تنمية للربع سنة المذكورة ملخصة حسب تبويب ملائم يدل على طبيعة كل منهما، غير أن بنود المواد التي يمكن حصرها والقيود المدينة والدائنة غير العادية يجب أن ترد تفصيلاً.

طبقاً للمادة السابعة سوف تقوم إيجاس بمراجعة واعتماد كل قائمة لأنشطة التنمية والبحث مقدمة من المقاول أو الشركة المشتركة (حسب الحالة). وأي ملاحظات لإيجاس سوف ينعكس آثارها بواسطة المقاول أو الشركة المشتركة (حسب الحالة) في قائمة ربع السنة التقويمية التالية.

(ج) التعديلات والمراجعات:

(١) يعتبر كل كشف ربع سنوي من كشوف نشاط البحث وفقاً للفقرة (ب) (١) من المادة الأولى في هذا الملحق سليماً وصحيحاً بصفة نهائية بعد ثلاثة (٣) أشهر من استلام إيجاس له، إلا إذا اعترضت عليه إيجاس كتابةً بملاحظاتها خلال الثلاثة (٣) أشهر المذكورة وفقاً لأحكام المادة الرابعة فقرة (و) من الاتفاقية. وفي خلال فترة الثلاثة (٣) أشهر المذكورة يجب أن تكون المستندات المؤيدة متاحة لإيجاس لفحصها خلال

ساعات العمل .

بموجب هذه الفقرة الفرعية ، يكون للمقاول نفس الحقوق التي لإيجاس بشأن مراجعة بيانات الشركة المشتركة.

(٢) كافة البيانات الخاصة بنشاط التنمية والبحث عن أي ربع سنة تقويمية وفقاً للفقرة (ب) (٢) من المادة الأولى في هذا الملحق تعتبر صادقة وصحيحة بصفة نهائية بعد ثلاثة (٣) أشهر تالية لاستلام إيجاس والمقاول لكل بيان نشاط تنمية وبحث إلا إذا اعترضت إيجاس أو المقاول عليها كتابةً بملاحظاتها خلال الثلاثة (٣) أشهر المذكورة. ولحين إنقضاء فترة الثلاثة (٣) أشهر المذكورة يكون لأي من إيجاس أو المقاول أو لكليهما الحق في مراجعة حسابات الشركة المشتركة وسجلاتها والمستندات المؤيدة لها عن ربع السنة المذكور بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة الرابعة فقرة (و) من الاتفاقية.

(د) تحويل العملة:

تمسك دفاتر المقاول الخاصة بالبحث ودفاتر الشركة المشتركة الخاصة بالتنمية والبحث في ج.م.ع.، إن وجدت، بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وكل النفقات المنصرفة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، يجب تحميلها بذات المبالغ المنصرفة. وتحويل كافة النفقات التي تمت بالجنيه المصري إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لسعر التحويل الواجب التطبيق الصادر من البنك المركزي المصري في اليوم الأول من الشهر الذي قيدت فيه النفقات. وكافة النفقات الأخرى بغير دولارات الولايات المتحدة الأمريكية تحول إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لسعر الصرف لشراء هذه العملة الذي يصدره بنك ناشيونال وستمينستر ليمتد، لندن، في الساعة ١٠:٣٠ صباحاً بتوقيت جرينتش في أول يوم من الشهر الذي قيدت فيه النفقات. ويحتفظ بسجل لأسعار الصرف المستعملة في تحويل النفقات بالجنيهات المصرية أو النفقات الأخرى بغير دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولارات أمريكية.

(هـ) ترتيب الوثائق من حيث الأسبقية:

في حالة وجود أي تعارض أو اختلاف بين نصوص هذا النظام المحاسبي وبين نصوص الاتفاقية يؤدي إلى اختلاف في معاملة موضوع بذاته، فإن نصوص الاتفاقية هي التي تغلب ويعمل بها.

(و) تعديل النظام المحاسبي:

يجوز بالاتفاق المتبادل بين إيجاس والمقاول ، تعديل هذا النظام المحاسبي كتابةً من وقت لآخر على ضوء الترتيبات المستقبلية.

(ز) عدم تحميل الحسابات بفائدة على الاستثمار:

لا يجوز فى أى وقت تحميل الحسابات بفائدة على الاستثمار أو بأى رسوم أو أعباء بنكية أو عمولات متعلقة بأى ضمانات صادرة عن بنوك كتكاليف قابلة للاسترداد فى ظل الاتفاقية.

(المادة الثانية)

التكاليف والمصروفات والنفقات

مع مراعاة نصوص الاتفاقية، يتحمل ويدفع المقاول وحده، سواء مباشرة أو عن طريق الشركة المشتركة، التكاليف والمصروفات التي تبوب وتوزع على الأنشطة طبقاً للأصول المحاسبية السليمة والمعمول بها بصفة عامة وتعامل وتسترد وفقاً لأحكام المادة السابعة من هذه الاتفاقية، وهي كالتالي:

(أ) حقوق السطح:

جميع التكاليف المباشرة الناتجة من تملك أو تجديد أو تخلي عن حقوق السطح التي تم الحصول عليها وظلت سارية لصالح المنطقة.

(ب) العمالة والتكاليف المتعلقة بها:

(١) المرتبات والأجور المعتمدة من إيجاس لمستخدمي المقاول أو الشركة المشتركة، حسب الأحوال، الذين يعملون مباشرة فى الأنشطة المختلفة بموجب الاتفاقية بما فى ذلك المرتبات والأجور المدفوعة للجيولوجيين والموظفين الآخرين الذين يلحقون مؤقتاً بهذه الأنشطة ويعملون فيها.

وتجرى التعديلات المناسبة على تلك المرتبات والأجور مع الأخذ فى الاعتبار التغيرات فى أنظمة المقاول وتعديلات القوانين المطبقة على الأجور. ولغرض هذه الفقرة (ب) والفقرة (ج) من المادة الثانية أدناه من هذا الملحق، فإن المرتبات والأجور تعني المبالغ الخاضعة لضريبة الدخل فى ج.م.ع. بما فى ذلك المرتبات أثناء الإجازات والإجازات المرضية، ولكن باستثناء كل المبالغ الخاصة بالبنود الأخرى التي تغطيها النسبة المدرجة تحت (٢) أدناه.

(٢) بالنسبة للموظفين الأجانب الملحقين بها بصفة دائمة فى ج.م.ع.:

- (١) جميع البدلات المرتبطة بالمرتبات والأجور؛ و
 - (٢) تكاليف النظم المقررة؛ و
 - (٣) جميع مصروفات السفر وتكاليف نقل هؤلاء الموظفين الأجانب وعائلاتهم من وإلى بلادهم أو محلهم الأصلي عند بدء التعيين وعند الاغتراب أو نتيجة للنقل من مكان إلى آخر وأثناء العطلات (تكاليف نقل المستخدمين وعائلاتهم المنقولين من ج.م.ع. إلى مكان آخر خلاف بلادهم الأصلي لا تحمل على العمليات في ج.م.ع.).
- وتعتبر التكاليف الواردة في الفقرة (ب) (٢) من هذه المادة الثانية أنها تعادل ستون في المائة (٦٠٪) من المرتبات والأجور الأساسية المدفوعة لهؤلاء الموظفين الأجانب، بما في ذلك تلك المدفوعة أثناء الإجازات العادية والإجازات المرضية وفقاً لما هو مقرر في النظم الدولية المقررة للمقاول وتحمل طبقاً لل فقرات (ب) (١) و (ط) و (ك) (١) و (ك) (٣) من المادة الثانية في هذا الملحق.
- وعلى أي حال، فإن النسبة المئوية السابقة تغطي المرتبات والأجور أثناء الإجازات العادية والإجازات المرضية والعجز. وتعامل النسبة المبينة عليه على أنها تمثل تكاليف المقاول الفعلية اعتباراً من تاريخ السريان فيما يتعلق بالمزايا والبدلات والتكاليف التالية:
١. بدل السكن والمنافع.
 ٢. بدل السلع والخدمات.
 ٣. بدل الإيجار الخاص.
 ٤. بدل انتقال أثناء الإجازة.
 ٥. بدل مصاريف السفر أثناء الإجازة.
 ٦. بدل العفش الزائد أثناء الإجازة.
 ٧. بدلات التعليم (الأبناء الموظفين الأجانب).
 ٨. المقابل الافتراضي لضريبة الوطن (والتي تؤدي إلى تخفيض النسبة المستحقة).
 ٩. تخزين الأمتعة الشخصية.
 ١٠. تكاليف التجديدات المنزلية.
 ١١. رسوم إدارة الأملاك العقارية.

١٢. بدل الترفيه.
 ١٣. نظام التقاعد.
 ١٤. نظام التأمين الجماعى على الحياة.
 ١٥. التأمين الطبى الجماعى.
 ١٦. المرض والعجز.
 ١٧. نظم الإجازة المدفوعة (باستثناء نفقات السفر فى الإجازة المصرح بها).
 ١٨. نظام الإدخار.
 ١٩. المنح التعليمية.
 ٢٠. بدل الخدمة العسكرية.
 ٢١. نظام التأمين الفيدرالى للتقاعد.
 ٢٢. تعويضات العمال.
 ٢٣. التأمين الفيدرالى وتأمين الولاية ضد البطالة.
 ٢٤. نفقات نقل الموظفين.
 ٢٥. التأمين القومى.
 ٢٦. أى نفقات أو بدلات أو مزايا أخرى ذات طبيعة مماثلة حسب النظام الدولى المقرر للمقاول. ويعاد النظر فى النسب الموضحة بعاليه كل ثلاث (٣) سنوات من تاريخ السريان وفى الأوقات التى يتفق المقاول وإيجاس فيها على استعمال نسب جديدة بمقتضى هذه الفقرة (ب) (٢) من المادة الثانية.
- والتعديلات التى تجرى فى هذه النسب تأخذ فى الاعتبار التغيرات فى التكاليف وتعديلات النظم الدولية المقررة للمقاول الذى قد يعدل أو يستبعد أىاً من البدلات والمزايا المذكورة بعاليه.
- وتعكس النسب المعدلة، قدر الإمكان، تكاليف المقاول الفعلية بالنسبة لجميع بدلاته ومزاياه المقررة وتنقلات موظفيه.
- (٣) بالنسبة للموظفين الأجانب الملحقين فى ج.م.ع. بصفة مؤقتة، كافة البدلات وتكاليف النظم المقررة وكل تكاليف سفر و/أو نقل هؤلاء الموظفين المدفوعة طبقاً للنظم الدولية المقررة لدى المقاول. ولا تشمل

هذه التكاليف أي أعباء إدارية إضافية باستثناء ما هو وارد في الفقرة (ك) (٢) من هذه المادة الثانية في هذا الملحق.

(٤) قيمة النفقات أو الاشتراكات المدفوعة طبقاً للقانون أو التقديرات المفروضة من الهيئات الحكومية، والتي تسري على تكلفة العمالة من مرتبات وأجور وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة الثانية (ب) (١) و(٢) و(ط) و(ك) (١) و(ك) (٣) من هذا الملحق.

(ج) مزاياد وبدلات العاملين الوطنيين والتكاليف المتعلقة بهم:

المكافآت و أجر العمل الإضافي والبدلات والمزاياد المعتادة على أساس مماثل للأسس المعمول بها في شركات البترول والتي تعمل في ج.م.ع.، محسوبة كلها وفقاً للفقرات (ب) (١) و(ط) و(ك) (١) و(ك) (٣) من المادة الثانية من هذا الملحق. وتحسب مكافأة نهاية الخدمة بواقع فئة محددة تطبق على الأجور المبينة بكشوف المرتبات وتكون مساوية في قيمتها للحد الأقصى للإلتزام بدفع مكافأة إنهاء الخدمة وفقاً لقانون العمل في ج.م.ع.

(د) المواد:

المواد والمعدات والإمدادات التي يشتريها ويوردها بهذا الوصف المقاول أو الشركة المشتركة.

(١) المشتريات:

المواد والمعدات والإمدادات المشتراه يجب قيدها بالسعر الذي يدفعه المقاول أو الشركة المشتركة زائداً أي تكاليف متعلقة بها بعد إستنزاد كافة الخصومات التي يحصل عليها فعلاً.

(٢) المواد التي يوردها المقاول:

تشتري كافة المواد التي تتطلبها العمليات مباشرة كلما كان ذلك ميسوراً عملياً، وذلك باستثناء أنه يجوز للمقاول أن يورد مثل هذه المواد من المخازن الخاصة بالمقاول أو بالشركات التابعة له خارج ج.م.ع. وذلك بالشروط الآتية:-

(١) المواد الجديدة (حالة "أ"):

المواد الجديدة التي تنقل من مخازن المقاول أو من الشركات التابعة له أو من الممتلكات الأخرى يتم تسعيرها بسعر التكلفة بشرط ألا تزيد تكلفة المواد الموردة عن الأسعار الدولية السائدة لمواد مماثلة لها في النوع وشروط التوريد في الوقت الذي وردت فيه هذه المواد.

(٢) المواد المستعملة (حالة "ب" و "ج"):

- (أ) المواد المستعملة التي تكون في حالة سليمة وصالحة لإعادة الإستعمال دون حاجة لإعادة تجديد تدرج تحت حالة "ب" وتسعر بخمسة وسبعين في المائة (٧٥٪) من سعر الجديد منها.
- (ب) المواد المستعملة التي لا يمكن إدراجها تحت حالة "ب" ولكن يمكن استعمالها في الغرض الأصلي منها ولكن لأسباب جوهرية لا يمكن إستخدامها بدون إعادة تجديدها فهذه تدرج تحت حالة "ج" وتسعر بخمسين في المائة (٥٠٪) من سعر الجديد منها.
- (ج) المواد المستعملة التي لا يمكن إدراجها تحت حالة "ب" أو "ج" وهذه تسعر بالقيمة التي تناسب مع إستخدامها.
- (د) الصهاريج والمباني وغير ذلك من المعدات المتضمنة تكاليف الإنشاء تحمل تكلفتها علي أساس النسبة المئوية المناسبة من سعر الجديد المفكك منها.

(٣) ضمان المواد الموردة من المقاول:

- لا يضمن المقاول المواد التي يوردها بما يزيد على أو ينقص عن الضمان الذي قدمه الموزع أو المنتج لهذه المواد، وفي حالة وجود مواد معيبة لا تقيد القيمة الدائنة بالدفاتر إلا بعد أن يتسلم المقاول قيمة التسوية من المنتج (المنتجين) أو وكلائه (وكلائهم).
- من المفهوم أن قيمة المهمات وقطع الغيار المخزنة يتم تحميلها على النفقات القابلة للاسترداد المعرفة أعلاه فقط في حالة استخدامها في العمليات.

(هـ) تكاليف نقل وإعادة توزيع العاملين:

- (١) نقل المعدات والمواد والتوريدات اللازمة لإدارة أنشطة المقاول أو الشركة المشتركة.
- (٢) مصروفات السفر والنقل للأعمال المصلحية في الحدود التي تغطيها النظم المقررة للمقاول أو بالنسبة للموظفين الأجانب والوطنيين التي تحملها ودفعها الموظفون أو التي يتحملها ويدفعها عنهم المقاول لإدارة عمل المقاول أو الشركة المشتركة.
- (٣) تكاليف نقل وإعادة توزيع الموظفين الوطنيين تكون في الحدود التي تغطيها النظم المقررة.

(و) الخدمات:

- (١) الخدمات الخارجية : التكاليف التعاقدية للمستشارين والخدمات والمنافع التي قدمها الغير.
- (٢) تكلفة الخدمات التي قامت بها إيجاس أو المقاول أو الشركات التابعة لهما في التجهيزات داخل أو خارج ج.م.ع. وتقوم إيجاس والمقاول أو أيهما أو الشركات التابعة لهما بالخدمات المنتظمة والمتكررة والروتينية

مثل تفسير التسجيلات المغناطيسية والتحليل الأخرى أو أيهما ويتم تحميل ذلك على أساس سعر تعاقدى يتفق عليه. وتقوم إيجاس والمقاول أو أيهما أو الشركات التابعة لهما بالمشروعات الكبرى التي تتطلب خدمات هندسية وتصميمية بسعر تعاقدى يتفق عليه.

(٣) استعمال المعدات المملوكة بالكامل لإيجاس أو المقاول أو الشركات التابعة لهما تحمل على أساس فئه إيجارية تتناسب مع تكلفة تملك الأصل وتشغيله وبشرط ألا تزيد هذه الفئه عن الفئات التنافسية السائدة حينئذ في ج.م.ع..

(٤) الفئات التي يطالب بها المقاول والشركات التابعة له لا تتضمن إضافة مصروفات إدارية عامة أو تكاليف إضافية باستثناء ما هو وارد في الفقرة (ك) (٢) من المادة الثانية من هذا الملحق.

(ز) الأضرار والخسائر:

جميع التكاليف أو المصروفات اللازمة لإزالة أو إصلاح الأضرار أو الخسائر التي سببها حريق أو فيضان أو عواصف أو سرقة أو حوادث أو أي سبب آخر لا سيطرة للمقاول أو الشركة المشتركة عليه بما يبذل من جهد وعناية معقولة. وعلى المقاول أو الشركة المشتركة ان يرسل لإيجاس والمقاول إخطارا كتابيا عن الأضرار أو الخسائر التي تعرض لها فيما تزيد قيمته على عشرة آلاف (١٠٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية عن كل حادث وذلك في أسرع وقت ممكن بعد أن يتلقى المقاول أو الشركة المشتركة تقريرا عن الحادث.

(ح) التأمين والمطالبات:

تكاليف التأمين ضد المسؤولية عن الإضرار بالغير والممتلكات وغير ذلك من التأمين ضد مسؤولية المقاول والشركة المشتركة والأطراف أو أي طرف منهم قبل موظفيه والغير أو أي منهما حسبما تتطلبه القوانين واللوائح والأوامر الصادرة من الحكومة، أو حسبما يتفق عليه الأطراف. وتفيد لصالح العمليات حصيلة أي من هذه التأمينات أو المطالبات، منقوصا منها التكاليف الفعلية لعمل مطالبة.

في حالة عدم التأمين ضد خطر معين وذلك حسب الأصول السليمة المرعية دوليا في صناعة البترول، تحمل كافة النفقات الفعلية المتعلقة بهذا الخطر التي تحملها ودفعها المقاول أو الشركة المشتركة في تسوية أي من أو كل الخسائر والمطالبات والأضرار والأحكام وغير ذلك من المصروفات، بما في ذلك الخدمات القانونية.

(ط) المصروفات غير المباشرة:

المصروفات العامة للمعسكر والتسهيلات مثل المقر على الساحل والمخازن وشبكات المياه وشبكات الطرق ومرتبات ومصروفات الموظفين المشرفين على الحقل وكتبة الحقل والمساعدين والموظفين العموميين الآخرين الذين يخدمون المنطقة بطريق غير مباشر.

(ي) المصروفات القانونية:

كافة التكاليف والمصروفات التي تنفق في التقاضي أو الخدمات القانونية وغيرها مما هو لازم أو مناسب لحماية المنطقة، بما في ذلك أتعاب المحاماة ومصروفاتهم على نحو ما هو منصوص عليه فيما يلي، وكذلك كافة الأحكام التي صدرت ضد الأطراف أو أي منهم بشأن العمليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وكذلك المصروفات الفعلية التي يكون قد تحملها أي طرف أو أطراف لهذه الاتفاقية في سبيل الحصول على أدلة الدفاع في أي دعوى ترفع أو مطالبة توجه إزاء العمليات أو موضوع الاتفاقية. وإذا كانت هناك دعاوى أو مطالبات تمس المصالح الواردة في هذه الاتفاقية وتولاها الموظفون القانونيون لطرف أو أكثر من أطراف هذه الاتفاقية، فيجوز أن تحمل العمليات بتكاليف مناسبة لاداء وتقديم هذه الخدمات.

(ك) المصروفات الإدارية الإضافية والعمومية:

(١) التكاليف اللازمة أثناء قيام المقاول بمباشرة عمليات البحث لتزويد المكتب الرئيسي للمقاول في ج.م.ع. بالموظفين ولإدارته، وكذلك المكاتب الأخرى التي تؤسس في ج.م.ع. أو أيهما، كلما كان ذلك مناسباً، بخلاف المكاتب المنشأة في الحقل التي تحمل تكلفتها على نحو ما هو منصوص عليه في المادة الثانية (ط) من هذا الملحق، وباستثناء مرتبات موظفي المقاول الملحقين مؤقتاً بالمنطقة ويخدمونها مباشرة فإن هذه تحمل على نحو ما هو منصوص عليه في المادة الثانية (ب) من هذا الملحق.

(٢) تحمل المصروفات الإدارية والعمومية للمقاول خارج ج.م.ع. المرتبطة بعمليات البحث في ج.م.ع. كل شهر بنسبة خمسة في المائة (٥٪) من مجموع نفقات البحث، بشرط ألا تحمل المصروفات الإدارية والعمومية للمقاول خارج ج.م.ع. المرتبطة بعمليات البحث في ج.م.ع. على عمليات البحث التي قامت بها الشركة المشتركة. ولا يحمل على التزام البحث أي مصروفات مباشرة أخرى من هذا القبيل نظير المصروفات الإدارية والعمومية للمقاول خارج ج.م.ع.

وفيما يلي أمثلة لأنواع التكاليف التي يتحملها المقاول ويحملها بموجب هذا النص على أنها بسبب أوجه الأنشطة التي تقتضيها هذه الاتفاقية وتغطيها النسبة المذكورة:

١- التنفيذ: وقت الموظفين المنفذين .

- ٢- الخزانة: المشاكل الماليه ومشاكل تحويل النقد .
- ٣- المشتريات: الحصول على المواد والمعدات والامدادات .
- ٤- البحث والإنتاج: الإدارة والإستشارات والرقابة المتعلقة بالمشروع بأكمله .
- ٥- الإدارات الأخرى: كالإدارة القانونية ومراقبة الحسابات والإدارة الهندسية التي تساهم بوقتها ومعلوماتها وخبرتها في العمليات.

ولا يحول ما ذكر بعاليه دون التحميل بتكاليف الخدمات المباشرة بموجب الفقرة الفرعية (و) (٢) من المادة الثانية من هذا الملحق.

(٣) أثناء مباشرة الشركة المشتركة للعمليات، تحمل على العمليات تكاليف موظفي الشركة المشتركة الذين يشتغلون في الأعمال الكتابية والمكتبية العامة والمشرفين والموظفين الذين يقضون وقتهم بصفة عامة بالمكتب الرئيسي دون الحقل، وجميع الموظفين الذين يعتبرون بصفة عامة من الموظفين العموميين والإداريين الذين لا تحمل نفقاتهم على أي نوع آخر من المصروفات، وتوزع هذه المصروفات كل شهر بين عمليات البحث وعمليات التنمية وفقاً للأساليب المحاسبية السليمة والعملية.

(ل) الضرائب:

كافة الضرائب أو الرسوم أو الفرائض الضريبية التي دفعها المقاول أو الشركة المشتركة في ج.م.ع. في نطاق هذه الاتفاقية، باستثناء الضرائب موضوع الفقرة (ز) (١) من المادة الثالثة من الاتفاقية.

(م) تكاليف المقاول المستمرة:

تكاليف أنشطة المقاول التي تقتضيها الاتفاقية ويتحملها في ج.م.ع. وحدها دون غيرها بعد تكوين الشركة المشتركة. ولا يجوز استرداد مصروفات المبيعات التي تحمل خارج أو داخل ج.م.ع. على أنها تكلفة.

(ن) نفقات أخرى:

أي تكاليف أو مصروفات أو نفقات خلاف ما شملته وتناولته الأحكام الواردة بعاليه في هذه المادة الثانية، يكون قد تحملها المقاول أو الشركة المشتركة بموجب برامج العمل والموازنات المعتمدة.

(المادة الثالثة)

الجرد

(أ) الجرد الدوري والإخطار به وحضوره:

يتم جرد مهمات العمليات بمعرفة الشركة المشتركة على فترات مناسبة بناء على ما تتفق عليه إيجاس والمقاول، ويشمل الجرد جميع المواد والأصول الملموسة والمشروعات الإنشائية. وتقوم الشركة المشتركة بإخطار كل من إيجاس والمقاول كتابة برغبتها في الجرد قبل موعده بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل حتى يتسنى تمثيل إيجاس والمقاول عند القيام بأي عملية جرد. وتخلف إيجاس والمقاول أو أيهما عن إرسال ممثلين لحضور الجرد، يلزم الطرف الذي تخلف بقبول ما يسفر عنه الجرد الذي أجرته الشركة المشتركة، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة المشتركة إرسال صورة من الجرد إلى الطرف الذي لم يكن ممثلاً.

(ب) تسوية وتعديل الجرد:

تجرى التسويات الخاصة بالجرد بمعرفة المقاول وإيجاس ويحدد الكشف الخاص بالزيادة والعجز بالاشتراك بين الشركة المشتركة والمقاول وإيجاس، وتعديل قوائم الجرد بمعرفة الشركة المشتركة.

(المادة الرابعة)

استرداد التكاليف

(أ) كشوف استرداد التكاليف وكشوف البترول المخصص لاسترداد التكاليف:

يتعين على المقاول، وفقاً لأحكام المادة السابعة من الاتفاقية أن يقدم لإيجاس في أسرع وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز خمسة عشر (١٥) يوماً من استلام كشوف الشركة المشتركة الخاصة بنشاط التنمية والبحث للربع السنة التقويمية، كشفاً عن ربع السنه ذاك يوضح:

- ١- التكاليف الواجبة الاسترداد المرحلة من ربع السنه السابق، إن وجدت.
- ٢- التكاليف الواجبة الاسترداد التي حملت ودفعت أثناء ربع السنه.
- ٣- مجموع التكاليف الواجبة الاسترداد عن ربع السنه (٢+١).
- ٤- قيمة البترول المخصص لاسترداد التكاليف والذي حصل عليه المقاول وتصرف فيه بمفرده لربع السنه.
- ٥- قيمة التكاليف التي استردت عن ربع السنه.

٦- قيمة التكاليف الواجبة الاسترداد المرحلة إلى ربح السنة التالي إن وجدت.

٧- الفائض، إن وجد، في قيمة البترول المخصص لاسترداد التكاليف الذي حصل عليه وتصرف فيه المقاول بمفرده علاوة على التكاليف المستردة عن ربح السنة.

طبقاً للمادة السابعة سوف تقوم إيجاس بمراجعة واعتماد كل قائمة لأنشطة التنمية والبحث المقدمة من المقاول وكذلك كميات الانتاج والأسعار المتعلقة بربح السنة التقويمى. أي ملاحظات لإيجاس سوف ينعكس آثارها بواسطة المقاول على قائمة ربح السنة التقويمية التالي.

(ب) المدفوعات:

إذا أظهر الكشف المذكور وجود مبلغ مستحق لإيجاس فإن هذا المبلغ يدفعه المقاول إلى إيجاس بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية عند تقديم الكشف المذكور. وإذا أخفق المقاول في سداد أي من هذه المبالغ لإيجاس في التاريخ الذى يستحق فيه ذلك السداد، عندئذ يدفع المقاول فائدة بمقدار اثنين ونصف في المائة (٢,٥٪) سنوياً أعلى من سعر الفائدة الذى تعرضه مجموعة بنوك لندن (ليبور) للودائع ذات الثلاثة (٣) شهور بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية والسائدة في التاريخ الذى تحسب فيه الفائدة، ولا تكون الفائدة المدفوعة قابلة للاسترداد.

(ج) تسوية فائض استرداد التكاليف:

لإيجاس الحق في أن تأخذ مستحقاتها من فائض استرداد التكاليف عيناً وفقاً لنصوص الفقرة (أ) (٢) من المادة السابعة من الاتفاقية خلال ربح السنة المذكور. وتكون التسوية مطلوبة عند تقديم هذا الكشف في حالة حصول المقاول على أكثر من مستحقاته من فائض استرداد التكاليف هذا.

(د) حق المراجعة:

يكون لإيجاس الحق في فترة اثني عشر (١٢) شهراً بعد استلامها أي كشف من الكشوف المشار إليها في هذه المادة الرابعة أن تقوم في أثنائها بمراجعة هذا الكشف والاعتراض عليه. وتتفق إيجاس والمقاول على أي تعديلات يلزم إجرائها، وتكون الحسابات والمستندات المؤيدة متاحة لإيجاس أثناء فترة الاثنى عشر (١٢) شهراً المذكورة.

(المادة الخامسة)

حسابات المراقبة والحسابات الرئيسية

(أ) حسابات مراقبة التزامات البحث:

ينشئ المقاول حساباً لمراقبة التزامات البحث والحساب النظامى المقابل لمراقبة مجموع مبالغ نفقات البحث الواردة فى كشوف النشاط المعدة بموجب المادة الأولى فقرة (ب) (١) من هذا الملحق بعد استئزال أى مبالغ مستبعده تنفق عليها إيجاس والمقاول بعد الاعتراضات الكتابية التى يبدىها غير القائم بالعمليات وفقاً للمادة الأولى فقرة (ج) (١) من هذا الملحق وذلك لتحديد تاريخ الوفاء بالحد الأدنى من التزامات اعمال البحث.

(ب) حساب مراقبة استرداد التكاليف:

ينشئ المقاول حساباً لمراقبة استرداد التكاليف والحساب النظامى المقابل لمراقبة المبلغ الباقي من التكاليف الواجبة الاسترداد، إن وجد، ومبلغ التكاليف التى استردت وقيمة فائض استرداد التكاليف، إن وجد.

(ج) الحسابات الرئيسية:

لغرض تبويب التكاليف والنفقات والمصروفات للبتروال المخصص لاسترداد التكاليف وكذلك لتحديد موعد الوفاء بالحد الأدنى من التزامات اعمال البحث ، تقيد التكاليف والمصروفات والنفقات فى حسابات رئيسية تضم ما يلى:-

- نفقات البحث.

- نفقات التنمية بخلاف مصروفات التشغيل.

- مصروفات التشغيل.

وتفتح لها الحسابات الفرعية اللازمة.

ويفتح المقاول حسابات للدخل فى الحدود اللازمة لمراقبة استرداد التكاليف ومعالجة البتروال المخصص لاسترداد التكاليف.

(المادة السادسة)

أحكام تطبيق الضرائب

من المفهوم أن المقاول يخضع لقوانين ضريبة الدخل المصرية، باستثناء ما يرد خلافاً لذلك في الاتفاقية، وأن أي ضرائب دخل تدفعها إيجاس نيابة عن المقاول في ج.م.ع. تشكل دخلاً إضافياً للمقاول، يخضع هو الآخر لضريبة الدخل في ج.م.ع. أي "يجمل".

ويكون "دخل المقاول المبدئي" هو دخل المقاول السنوي على النحو المحدد في المادة الثالثة فقرة (ز) (٢) من الاتفاقية منقوصاً منه مبلغاً مساوياً لضريبة الدخل المصرية المستحقة على دخل المقاول المجمل.

و"القيمة المجملة" عبارة عن مبلغ يضاف إلى الدخل المبدئي للحصول على الدخل الخاضع للضريبة وعليه فإن القيمة المجملة تساوي ضرائب الدخل في ج.م.ع..

وبناء عليه :

الدخل الخاضع للضريبة = الدخل المبدئي + القيمة المجملة .

والقيمة المجملة = ضريبة الدخل في ج.م.ع. ÷ الدخل الخاضع للضريبة.

فإذا كان معدل ضريبة الدخل في ج.م.ع. والذي يعنى المعدل السارى أو المركب للضريبة نتيجة لمختلف الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح في ج.م.ع. هو معدل ثابت ولا يعتمد على مستوى الدخل،

فإن:

القيمة المجملة = معدل ضريبة الدخل في ج.م.ع. × الدخل الخاضع للضريبة.

وبضم المعادلتين الأولى والأخيرة المذكورتين بعاليه تكون:

$$\frac{\text{الدخل المبدئي} \times \text{معدل الضريبة}}{1 - \text{معدل الضريبة}} = \text{القيمة المجملة}$$

حيث يعبر عن معدل الضريبة بكسر عشري.

ويوضح المثال العددي التالى العمليات الحسابية المذكورة بأعلاه.

إذا افترضنا أن الدخل المبدئي هو عشرة (١٠) دولار وأن معدل ضريبة الدخل في ج.م.ع. هو أربعين في المائة (٤٠٪)، إذا القيمة المجملة تساوى:

$$10 \text{ دولار} \times 0,4 = \frac{6,67 \text{ دولار}}{1 - 0,4}$$

بناءً عليه:

١٠,٠٠ دولار	الدخل المبدئي
٦,٦٧	+ القيمة المجملة
<hr/>	
١٦,٦٧	= الدخل الخاضع للضريبة
٦,٦٧	- ضرائب الدخل في ج.م.ع. بمعدل ٤٠٪
<hr/>	
١٠,٠٠ دولار	= دخل المفاوض بعد خصم الضرائب

الملحق "و"

آلية استرداد تكاليف تطهير عقد التنمية

بالإشارة الى اتفاقية التزام منطقة الصادرة بالقانون رقم لسنة ("اتفاقية") والاحطار باكتشاف بئر تجارية المرسل لإيجاس فى تاريخ طبقاً للمادة الثالثة (د) (٢) من الاتفاقية، يتفق اطراف هذه الاتفاقية على آلية استرداد تكاليف التطهير علي أن تكون ملحقه بعقد تنمية.....

١- إجراءات التطهير المالية وتمويل الانفاق:

تقوم الشركة المشتركة بفتح حساب بنكي ببنك يوافق عليه ايجاس والمقاول، وذلك لغرض إدارة أموال التطهير على ان يكون ذلك الحساب بالدولار الأمريكى.

يتم فتح الحساب البنكي بناءً على اخطار بواسطة المقاول. وللشركة المشتركة الحق فى اختيار بنك آخر اثناء فترة التنمية وذلك بناءً على موافقة إيجاس والمقاول.

تضع إيجاس شروط إدارة "أموال تطهير....."، يخصص هذا الحساب لهدف وحيد وهو تنفيذ أعمال التطهير بعقد التنمية.

يبدأ المقاول بدفع مساهمته فى أموال تطهير..... إعتباراً من الربع السنوي الذي تصل فيه الاحتميات البترولية المستخرجة إلي نسبة خمسين بالمائة (٥٠٪).

تكون القيمة التقديرية لاموال التطهير طبقاً للمدرج بخطة تنمية..... وتراجع بواسطة المقاول وتوافق عليها ايجاس وذلك بعد مرور عشر (١٠) سنوات من توقيع عقد التنمية. وبعد ذلك يقوم المقاول وإيجاس بتحديث دورى لتكاليف التطهير كل خمس (٥) سنوات أو بناءً علي تغيير جوهري يطرأ فى التكلفة التقديرية.

تكون المرجعية للاحتياطات البترولية كما هى معرفة فى عقد مبيعات الغاز، متماشية مع عقد التنمية وتُحدث طبقاً لتعديلات عقد مبيعات الغاز ، إن وجدت.

٢- استرداد تكاليف أموال التطهير:

مع عدم الاخلال بالمادة السابعة من الاتفاقية، جميع المبالغ المدفوعة من المقاول لأموال التطهير سوف تسترد كمصروفات تنمية بدءاً من السنة الضريبية التى حُملت ودُفعت فيها تلك المساهمة.

٣- المساهمات:

فى اليوم العاشر من بداية كل ربع سنة تقويمية، يدفع المقاول فى حساب تطهير..... مبلغ (ذ) ويتم احتسابه طبقاً للمعادلة الاتية:

$$ذ = (أ / ب) \times (ج) - ي$$

حيث:

- ذ = مبلغ المساهمة الذى يحول الى حساب تطهير..... الخاص بذات الربع المعني .
- أ = اخر تكلفة تقديرية لحساب اعمال التطهير .
- ب = الاحتياطات البترولية المقدرة المتبقية القابلة للاستخراج من نهاية ربع السنة التقويمية الذى يُفتح فيه حساب(حسابات) أموال التطهير وحتى ربع السنة التقويمية الذى ينتهي فيه عقد تنمية.....
- ج = اجمالى البترول المنتج من عقد تنمية..... بدءاً من نهاية ربع السنة التقويمية الذى تم فيه فتح حساب أموال التطهير.
- ي = الرصيد البنكي لحساب اموال التطهير فى نهاية ربع السنة التقويمية السابق.

٤- تنفيذ أعمال التطهير:

قبل خمس سنوات من إنتهاء عقد تنمية.....، تجتمع ايجاس والمقاول للمناقشة اخذين في الاعتبار اخر تقدير لتكاليف التطهير أُجري بواسطة المقاول وايجاس و امكانات الانتاج المتوقعة لعقد تنمية..... وتنفيذ عمليات التطهير للآبار والتسهيلات الموجودة في.....

- ١) فى حالة توقع انتهاء الإنتاج من حقل..... قبل او عند تاريخ انتهاء عقد التنمية (حسبما يتم مده):
 - يتفق المقاول وايجاس على تفاصيل تنفيذ التطهير ويتشاورا معاً ان يتم إسناد عمليات التطهير إلى الشركة المشتركة أو تقييم خيارات أخرى.
 - وفى حالة ان تكون تكلفة التطهير الفعلية اعلى من أموال التطهير مشتملة على اي فائدة مستحقة، يتحمل المقاول الفرق فى التكاليف.
 - وفى حالة أن إجمالى المساهمة في أموال التطهير مشتملة علي الفوائد البنكية المستحقة عنها كانت أعلي من تكلفة التطهير الفعلية بعد إنتهاء أعمال التطهير فإن الفائض الناتج يوجه لسداد العجز المرحل ("إن وجد") للمقاول الناتج عن التمويل الفعلي لأموال التطهير، وإذا وجدت مبالغ إضافية بعد ذلك متضمنه الفوائد المستحقة سوف تؤول بالكامل إلى إيجاس.

٢) إذا قررت إيجاس أن الإنتاج سيستمر من حقل..... بواسطة جهة أخرى بخلاف المقاول بعد إنتهاء عقد تنمية..... " حسبما يتم مده" وفقاً للاتفاقية:

- أ) تؤول أموال حساب التطهير مشتملاً علي الفوائد المُحققة إلى إيجاس.
 - ب) ستكون إيجاس مسؤولة عن تنفيذ أعمال تطهير حقل..... دون أدنى مسؤولية أو التزام علي المقاول.
- أي نقاط غير مغطاه بهذا المستند يتم الاتفاق عليها بين إيجاس والمقاول في سياق يتماشى مع نصوص

هذه الاتفاقية وهذا الملحق "و".

شركة:

..... (التوقيع)

..... عنها : السيد /

..... (المنصب)

شركة:

..... (التوقيع)

..... عنها : السيد /

..... (المنصب)

الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

..... (التوقيع)

..... عنها: السيد المهندس /

..... (المنصب)

معتمدة من:

..... (التوقيع)

..... السيد المهندس /

وزير البترول والثروة المعدنية

..... التاريخ :

الملحق "ز-١"

خريطة شبكة خطوط أنابيب الغاز القومية

الملحق "ز-٢"

خريطة شبكة خطوط الخام والمتكثفات

الملحق "ز-٣"

خريطة شبكة خطوط البوتاجاز